علم الاجتماع الاقتصادي

النشأة و التطور

الفرقة الثانية

أستاذ المقرر

ا.د / عبد الرؤوف الضبع — **استاذ علم الاجتماع**

د/ شرين احمد مصطفي — **مدرس علم الاجتماع**

كليه الآداب

قسم الاجتماع

العام الجامعي

٢٠٢٢م / ٢٠٢٣

بيانات الكتاب

الكلية: الآداب

الفرقة: الثانية

التخصص: علم الاجتماع

تاريخ النشر: الفصل الدراسي الاول

عدد الصفحات: ١٧٧

الموضوعات	الصفحة
الفصل الاول : علم الاجتماع الاقتصادي المفهوم و النشأة	٢
الفصل الثاني : الفكر الاقتصادي و مصالح الطبقة	٤٣
الفصل الثالث : المدارس النظرية في الرأسمالية	٥٩
الفصل الرابع : الدولة و الاقتصاد	٨٦
الفصل الخامس : الفقر	١٣٠
الفصل السادس : البطالة في مصر	١٤٣

الفصل الاول

علم الاجتماع الاقتصادي

المفهوم والنشأة

يعرف العلم science بأنه "هيكل من المعرفة؛ يقوم أساسه على مشاهدات ثابتة وينظم في نسق من القضايا والنظريات".

والعلم كذلك منهج بمعنى مسلك يؤدي إلى اكتساب المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من الطرق والعمليات والقواعد المنجية المقننة التي يتبعها العقل والحس معاء وإذا نظرنا إلى هذا التعريف وتأملناه سوف يتبين لنا أن العلم. أي علم سواء كان من العلوم الطبيعية أو الإنسانية يشتمل على بعدين أساسين هما البعد المعرفي الذي يتمثل في كل ما يقدمه لنا العلم من معارف أي المفاهيم والنظريات والقوانين العلمية التي يصل إليها العلم من خلال دراساته الإمبيريقية للظواهر في إطار الواقع؛ والبعد المنهجي الذي يتمثل في عناصر البناء المنهجي للعلم؛ ذلك البناء الذي يحدد للباحث الخطوات والإجراءات القواعد المنهجية التي ينبغي اتباعها من أجل الوصول إلى المعرفة.

ولا شك فيه أن المعرفة العلمية التي يخلص إليها العلم من خلال المنهج العلمي؛ تدور حول موضوع بعينه؛ وهذا يعني أن لكل علم من العلوم موضوع معين؛ أي مجموعة من الظواهر والقضايا والمسائل التي يحاول العلم تحليلها وتفسيرها أي فهمها والكشف عن القوانين التي تخضع لها هذه ؛ مثال ذلك أننا نجد العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والفلك تتخذ من الظواهر الفيزيقية والكيميائية موضوعاً لها كما تتخذ العلوم الإنسانية والاجتماعية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية موضوعا لها[١].

ولاشك أن تحديد موضوع العلم يعد شرطاً أساسياً لابد من توافره في أي علم؛ وينطبق ذلك على علم الاجتماع الاقتصادي حيث يتخذ من الظواهر والنظم الاقتصادية موضوعاً لدراسته؛ ويشترك مع علوم أخرى عديدة مثل الاقتصاد والأنثروبولوجيا وعلم السياسة وعلم النفس في دراسة وتحليل السلوك الاقتصادي ولكن ينطلق كل علم من هذه العلوم من منظوره

[١] محمد سلطان أبو علي و اخرون اصول علم الاقتصاد (النظرية و التطبيق) القاهرة ١٩٩٤

الخاص وإطاره المرجعي الذي يميزه عن سائر التخصصات الأخرى؛ ويدفعه إلى التركيز على بُعد معين من أبعاد الظاهرة؛ ذلك البُعد الذي يتكامل مع الأبعاد الأخرى التي تحاول كل العلوم فهمهما وتفسيرها تفسيراً متكاملاً [٢].

ولقد بدأ علم الاجتماع الاقتصادي بداية متواضعة منذ النصف الأول من القرن العشرين؛ وبمرور الوقت تطور ميدان الدراسة في هذا العلم تطوراً ملحوظاً؛ وحظى باهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد المحدثين حتى وطد أقدامه وأصبح فرعاً هاماً من فروع علم الاجتماع؛ ولاسيما بعد أن أرسى علم الاجتماع دعائمه المنهجية وتطورت مداخله السوسيولوجيه المختلفة على المستويين النظري والأمبيريقي؛ وبدأ يعيد النظر في نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به ومنه الاقتصاد وفي هذه الأثناء تزايد اهتمام علم الاجتماع الاقتصادي بالمشكلات والقضايا الاقتصادية التي توجد في العالم النامي؛ ولتي ظهرت في تحليلات أقطاب هذا العلم وهم جوزيف شومبيتر وجونار ميردال؛ ونيل سميلسر؛ وريتشارد سويد برج وغيرهم؛ تلك التحليلات التي ركزت على أهمية اقتصاديات العالم الثالث؛ ومدى ارتباط المشكلات الاقتصادية في الدول النامية بالنظام العالمي الجديد؛ وهذا ما يؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع وذلك لأنه ينظر إلى النشاط الاقتصادي كأي نشاط أخر - باعتباره أحد الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن فهمها وتفسيرها تفسيراً متكاملاً إلا في ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها البعض [٣]

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع الاقتصادي هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية؛ والإطار المرجعي لعلم الاجتماع في دراسة

---

[٢] المرجع السابق ص٩

[٣] عبد الله عبدالرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي النشأة و التطور ،ط١ ،الجزء الاول ،١١٠ المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ١٩٩٤٢ ،ص٦

مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع؛ والتبادل. واستهلاك السلع النادرة والخدمات.

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادي الأول: أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات؛ ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يبحث في كيفية صياغة الأنشطة في وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار كما يهتم التي تمنحها الشرعية والمعايير والجزاءات التي تنظمها والتفاعل بين كل هذه المتغيرات السوسيولوجية؛ والمحور الثاني: الذي يدور تمام عالم الاجتماع الاقتصادي هو التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تتجسم في السياق الاقتصادي والمتغيرات السوسيولوجية التي يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادي (٤)

مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يعني بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار المهينة في المجتمع المحلي وعلاقتهما بالبناء السياسي لهذا المجتمع؛ أي أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية والمواقف العديدة التي يتجه فهيا نحو تحقيق أغراض مشتركة.

ويمكن لعالم الاجتماعي الاقتصادي أن يتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية علم مستويين: الأول مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية؛ ففي المنشأة الصناعية مثلاً يدرس أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة والجماعات والزمر الصغيرة؛ والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهتم بها فرع معين. من علم الاجتماع الاقتصادي؛ وهو ما يطلق عليه الآن علم الاجتماع الصناعي.

---

(٤) كمال التابعي ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار النصر للنشر و التوزيع ٢٠٠٣ ، ص١٦-١٧

والمستوى الثاني: هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعي؛ وفي هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة المتبادلة بين الاقتصادي وغيره من الأنظمة القانونية والسياسية و الدينية؛ على مستوى المجتمع المحلي، والمجتمع الكبير معا وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذي يفسح المجال أمام الباحث لمناقفة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة؛ والصراعات بين دارة والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية وفضلاً عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود.

على هذا النحو سوف يضم علم الاجتماع الاقتصادي عدداً من فروع علم الاجتماع؛ العام؛ ومن بينها: علم الاجتماع المهني؛ وسوسيولوجية العمل، وسوسيولوجية التنظيمات أو بخاصة القسم الخاص بالتنظيمات البيروقراطية الاقتصادية) وعلم الا الصناعي؛ وسوسيولوجية المصنع؛ وسوسيولوجية الاستهلاك .... الخ [٥].

* ولكن ما الفرق بين علم الاجتماع الاقتصادي Economic sociology وعلمي الاقتصاد Economics؛ والاقتصاد الاجتماعي Social economy؟

لقد تبين لنا آنفاً أن (علم الاجتماع الاقتصادي) هو فرع من فروع علم الاجتماع يستهدف دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية من المنظور السوسيولوجي؛ موضحاً التأثيرات التبادلية بين الظواهر والنظم الاقتصادية وكافه مكونات البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع[٦]

أما علم الاقتصاد هو العلم الخاص بدراسة سلوك المجتمع وأفراده في توظيف الموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بين الفئات المختلفة بهدف إشباع الحاجات اللازمة لمعيشتهم [٧]

---

[٥] المرجع السابق، ص٨
[٦] المرجع السابق، ص٩
[٧] المرجع السابق، ص٩

ويتميز هذا التعريف عن غيره بالشمول لكافة جوانب النشاط الاقتصادي سواء على المستوى المادي أو المستوى الإنساني؛ فهذا النشاط يتم على مستويين مرتبطين أشد الارتباط ولكن يفصل بينهما لأغراض التحليل، ويتمثل عامة المستوى الأول في العلاقة التي تثور بين الأفراد والطبيعة والوسط المادي بصفة عامة؛ أما الثاني فيتمثل في العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض.

وفي المستوى الأول: تثور العلاقة الأولى بين الإنسان ومجموعة من الضرورية؛ لإشباع الحاجات كلما زادت الحاجات وقصرت الموارد عن الوفاء بها تزداد الحاجة للتدبير والرشادة لتعظيم العائد وتقليل الفاقد. وتّور بالتالي مجموعة لا نهائية من المشكلات تمتل دراستها المحور الأول في دراسة علم الاقتصاد السياسي.

أما في المستوى الثاني فتتضح العلاقة بين الأفراد وبعضهم لأن الإنتاج والرغبة في تعظيمه وتقليل الفاقد إنما يتم في إطار مجموعة أو جماعه ؛ وكلما اتسع نطاق الجماعة وتعقدت عملية الإنتاج زادت الحاجة إلى تقسيم العمل واتساع نطاق المبادلة؛ ثم تأتي مشكلة التوزيع وكيفية حصول على نصيب يعادل ما قدمه من مجهود في :ملية الإنتاج؛ وهنا تثور مجموعة لا نهائية من المشكلات التي تمثل المحور الثاني في دراسة علم الاقتصاد السياسي

و اذا كنا قد اوضحنا انفا مفهوم علم الاقتصاد و موضوعه . فإننا نشير ايضا في هذا المقام الي معني كلمه (اقتصاد Economy)و التي يقصد بها أيه

صورة تنظيمية معينة الإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين [٨]

[٨] محمد الجوهري و اخرون : تنميه العالم الثالث الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٦-٣٢

ومن هنا كان الحديث عن اقتصاد فرنسي أو سوفيتي؟ اقتصاد سوق حراً واقتصاد مخطط؛ اقتصاد متخلف أو صناعي متقدم ... الخ.

بينما يعرف (الاقتصاد الاجتماعي) أنه العلم الذي يدرس السياسات والنظم الاقتصادية المثالية التي يدخلها المجتمع بشكل عمدي بقصد مساعدة الطبقات الضعيفة اقتصادياً وهذا العلم كان له شأن كبير في ظل الاقتصاد الحر ولاسيما في منتصف القرن التاسع عشر حتى أخريات ثلاثينات القرن العشرين؛ وتعرف الطبقات الضعيفة اقتصادياً بأنها الطبقات التي لا تستطيع بحكم وضعها الاقتصادي وبحسب قوانين الاقتصاد الحر أن تعيش معيشة "ملائمة" بدون مساعدة، أي بدون تشريعات تحميها اقتصادياً وذلك كالعمال والمرض والشيوخ والعجزة والمعوزين والفقراء.. فمثلاً العمال بحكم خضوعهم لقانون العرض والطلب؛ وتحت الاقتصاد الذي كان سائداً من أن العمل الإنساني يعد سلعة من السلع؛ كان يمكن أن يستغني عنهم أصحاب الأعمال بين يوم وليلة؛ ويمكن أن يجروا على العمل بلا راحة أو بأجر لا يكاد يسد احتياجاته.

ومن هنا نشأً التشريع الصناعي لحماية الطبقة العاملة ومصالحهما فالتشريع العمالي والصناعي يعد باباً هاماً من أبوات الاقتصاد الاجتماعي. ذلك النظام التعاوني؛ حيث أن التعاون الانتهاجي هدفه أن يستفيد العامل بنتائج عمله بدون أن يستغله صاحب العمل وأن التعاون الاستهلاكي من بين أهدافه تمكين الأفراد من الحصول على السلع بأسعار في متناول أيديهم لأن المشروع التعاوني لا يبغي الربح وإنما يبغي خدمة الأفراد المساهمين فيه [٩]

وهكذا يتبين أن الاقتصاد الاجتماعي يدرس المشروعات التي ينشئها المجتمع لمساعدة الطبقات الضعيفة اقتصادياً؛ أي الطبقات التي لا تستطيع أن تعيش إلا بمشروعات تساعدها على الوقوف بجانب الطبقات الأخرى القوية والمثيرة اقتصادياً؛ ولا سيما في ظل الاقتصاد

(٩) محمد سلطان أبو علي ،مرجع سابق ،ص١١

الحر ولذلك كان كثير من الاقتصاديين أمثال تبارك جيد Gide وشارل رست Rist يعتقدون أن الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي يخدمان قطاعين في المجتمع متعارضين تمام التعارض؛ فالاقتصاد السياسي يدرس الثروة في إنتاجها وتداولها وطرق تنميتها ومضاعفتها؛ ولما كانت الثروة تبقى في أيدي طبقة الرأسماليين؛ بينما الاقتصاد الاجتماعي يخدم العمال والطبقة العاملة فكان أحدهما يخدم رأس المال بينما يخدم الآخر العمال، ورأس المال والعمال طرفان متقابلان [١٠]

. هذا فضلاً عن أن الاقتصاد الاجتماعي يقوم على الربط بين النظرية والسياسات الاقتصادية وبين السياسة الاجتماعية؛ لذلك فهو يضم تحت لوائه دراسة موضوعات توزيع الدخل. الفقر البطالة والإسكان؛ التأمين التعليم؛ وهكذا تفيد دراسات علم الاجتماع الاقتصادية محددة في مجتمع محدد بعينه؛ وبمراعاة كافة المعطيات الاجتماعية السائدة [١١]

(١٠) المرجع السابق، ص ١٢
(١١) المرجع السابق، ص ١٢

أولاً : إسهام الفكر الاقتصادي في مجال الكشف عن الابعاد السوسيولوجية في الحياة الاقتصادية:[١٢]

١- مدرسة التجاريين:[١٣]

يشير المذهب التجار ي إلى مجموعة متباينة من الآراء الى سيطرت على الفكر الاقتصادي في أوروبا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ولم ترق هذه الآراء الى مستوي النظرية الاقتصادية المتماسكة بقدر ما كانت تمتل خليطا من الأحكام القيمة والتأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية . ويرجع عدم التماسك في النظرية التجارية الى تباين الأفراد الذين أسهموا في صياغتها . فقد كانوا خليط من الفلاسفة ورجال الحكم والمشرعين والتجار . ومع هذا فإننا لا نعدم وسيلة لاستخلاص بعض الأفكار الأساسية لهذه النظرية .

وتمثل الثروة جوهر النظرية الاقتصادية للمذهب وتتمثل الثّروة فيما تحوزه الدولة من نقود معادن نفسية كالذهب والفضة . ونظراً لأن الثروة المتمثلة في النقود والمعادن النفيسة قابلة على نحو او آخر للتخزين ء فان هذا يعني أن وجود قدر كبير من تلك الثروة لدى أمة إنما يعكس وجود عجز لدى أمة أخرى ويتناقض هذا جذرياً مع مبادئ الاقتصاد الحديث الذى يذهب الى ان التجارة الخارجية تفيد كافة الأطراف المشاركة فيها وحتى وان عانت احداها قصور واختلالاً في ميزانيتها لبعض الوقت . ولذلك ركز التجاريون على أهمية تكديس المعادن النفيسة مباشرة او من خلال إحداث توازن في ميزان الصادرات والواردات . بما يكفل تدفق هذه الثروات الى خزينة الدولة .

اما الفكرة الجوهرية الثانية التي تسلم النظرية الاقتصادية لدى مدرسة التجاريين فهي ربطهم بين الثورة والأمة والقوي التي تتمتع بها ومن ثم فان زيادة قوة الدولة سياسياً لا يأتي الا من خلال زيادة مواردها من الذهب والفضة ويمثل هذا اولى حلقات الربط بين الاقتصاد والدولة

(١٢) محمد الجوهري ، علي ليله ، احمد زايد ، تنميه العالم الثالث و الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية ١٩٨٤ ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،ص١٦-٤٢

(١٣) مرجع سابق

او الاقتصاد والسياسة وفي هذا الصدد كتب (تابلور قائلاً) . "كان الهدف الأساسي للحكومة ابان سيطرة النظرية التجارية "على الفكر الاقتصادي هو الاسراع بمعدلات نمو الثروة القومية بهدف زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية ولأغراض الأمن . وكانت كل حكومة ترسم سياستها على أساس زيادة قوتها وثروتها ازاء الدول الاجنبية المنافسة لها" .

وقد افترض التجاريون ان الثروة تعمل لصالح القوة . وبأن هناك انسجاما وتوافقا في التخطيط لزيادة كل منهما وهناك. ارتباطا وثيقا ببعضها الى الحد الذى قد يصعب معه الفصل بينها .

كذلك لم يفصل التجاريون فيما يتعلق بالسياسات العملية بين القوة والثورة فالدولة هي موضوع السلطة . وهى تستخدم سلطتها لتنظيم الصناعة . والتجارة بغرض تحقيق نمو اقتصادي ومن زيادة كمية مخزون الثروة لديها . وينبغي على الدولة ان تقدم الدعم السياسي والاقتصادي للصناعات التي تنتج سلعاً للتصدير كما يجب عليها تفيد الاستيراد من خلال فرض الضرائب العالية او منع دخول السلع الاجنبية علاوة على هذا يجب ان تقوم الدولة بغزو الدول الأخرى واستعمارها بهدف الحصول على المعدان النفسية وكذلك المواد الخام اللازمة لصناعتها التصديرية وعلى هذا النحو تزداد قوة الدولة وتتسع رقعتها كلما قويت تجارتها وتكدست ثرواتها .

ولا تختلف نظرة التجاريين الى المتغيرات الاقتصادية والسياسية عن ذلك حيث نجد انهم يرون ان زيادة ثروة الدولة تؤدي الى زيادة قوتها التي تدعم بدورها التجارة الخارجية للدولة لزيادة الشروة . وهكذا لا يوجد انفصال بين كل من النسق السياسي والنسق الاقتصادي بل انها على درجة عالية من التكامل والانسجام .

أ- جان باتيست لوكيز ١٣١٤ – ١١٨٧:

يعتبر من ابرز رجال الحكم الذين اظهروا تأييداً لا كبيرا للمذهب التجاري في فرنسا . وقد كان هو نفسه ابنا لاحد تجار الصوف في فرنسا . ثم عينه الكرديتال مازاران ليدير ضيعته . وقد اظهر نجاحاً جعل الكردينال يقدمه للملك الذى عينه وزيرا للمالية . وقد انتهى في اخر المطاف ليكون مستبدا برأيه وذلك ابان حكم الملك لويس الرابع عشر . فقد عمل على تقوية الصناعة والتجارة بفرض القيود الجمركية على الاستيراد ؛ وتدعيم الأسطول الفرنسي . والعمل على توسيع نطاق المستعمرات الفرنسية . علاوة على تحسين وسائل النقل في الداخل ونظراً لإدراكه لأهمية العمالة الرخيصة في سبيل انجاز الاهداف التي وضعها نصب عينه فقد أصدر تشريعاً يحول دون خروج العمال الفرنسيين من الدولة . كما أصدر 'تشريعات اخرى لجذب العمال الأجانب للهجرة والاستقرار في فرنسا . ما شجع (لوكيز) على توسيع نطاق الاحتكارات بما شجع على المشروعات الجديدة وبالذات فيما يتعلق بالتجارة فيما وراء البحار وكذلك شجع الاختراعات ورصد لها الجوائز وأرسى أساس الصناعات الحديثة وهكذا .

لقد استطاع خلال عقد واحد ان يضاعف الدخل العام وجعل من فرنسا اقوى دولة في أوروبا في كل المجالات سواء العسكرية او الثقافية او العلمية بشكل لم يسبق له مثيل وقد اثر كل هذا على مستوي الانفاق العام وارتفعت الضرائب . اما الملك فقد كان ينفق الكثير برغم النمو المتزايد في الدخل الا ان الإنفاق تجاوز كل زيادة في الدخل واوشكت الدولة على الإفلاس أما أفراد الشعب الفرنسي فائهم لم يميلوا كثيراً لهذه القوة وذلك المجد الذى اظهره (لوكيز) لفرنسا نظراً لفداحة الثمن الذى كان مطلوبا لتحقيق تلك القوة وذلك المجد فقد اعتلت صحته تحت وطأة الجهود الجبارة التي كانت يبذلها ثم مات منزوياً بعيداً عن الاضواء .

ب- ادم سميث :[١٤]

كان ادم سميث أكثر من انتقد نظريه التجاريين في دراسته الشهيرة عن ثروة الأمم . ذلك ان سميث يعارض الفكرة الاساسية للتجاريين والتي تذهب الى ان ثروة الأمم هي ما تحوزه من نقود ومعادن نفيسة . فالثروة في رايه تكمن في الانتاج او (القدرة على إنتاج السلع الضرورية ، الرفاهية في الحياة . اما النقود فهي وسيلة للتبادل ويعتمد مستوي الانتاج على القدرة الاقتصادية للعمل الانتاجي) فكلما ازداد التخصص ادي الي الزيادة في الانتاج . كما يعتمد مستوي التخصص في العمل علي حجم الاسواق المتاحة للإنتاج . وكمية رأس المال ومعني ذلك ان الدولة لا يتعين ان تتجه نحو تركيز الثروة داخلها . كما هو الامر بالنسبة للمعادن النفسية بل ان جهد الدولة يجب ان يتجه نحو خلق الأسواق لتوزيع المنتجات ولا يعارض ادم سميث تماماً نظرية التجاريين عن القوة . بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة . فهو وان كان لا ينكر ان قوة الدولة ترتكز على الثروة الا انه يرفض فكرة التجاريين القائلة بان الدولة يتعين ان تمارس سياسية اقتصادية معينه تنطوي على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها . او خلق احتكارات معينه . او تحديد اسعار بعض السلع ؛ بل ان الدولة في رأيه .

يجب ان تمنح القوة للنسق الاقتصادي . بمعني انه في ضوء المبدأ الشهير دعه يعمل (Lassiz - faire) سوق تمنح الدولة للعملاء التجاريين وأصحاب الأعمال والمنظمين القدرة على تنظيم انفسهم بأنفسهم . دون ان تمارس أي نشاط تنظيمي . فالقوة إذن تكمن في النسق الاقتصادي ذاته . وليست شيئاً مفروضاً عليه من الخارج ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبية تماماً . ولكنها تعمل باستمرار على ايجاد الصيغة القانونية والنظامية التي تشجع المشروعات التجارية عموما.

(١٤)كمال التابعي ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار النصر للنشر و التوزيع ،٢٠٠٢-٢٠٠٣

كما يعتبر ادم سميث من الاقتصاديين الذين اولوا الانسان والعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماماً بالغاً في فهمه للفعل الاقتصادي . حيث استهل كتابة الشهير "تحقيق في طبيعة واسباب ثروة الأمم" ؛ بإعلانه ان اجمالي العائد القومي منتج من العمل . ويتضح من الكتاب في مجموعة ان المؤلف لم يخطر بباله ما عرف بعد ذلك بنظرية "قيمة العمل" التي اثارت في القرن الماضي جدلاً واسعاً محوره المقارنة بينها وبين نظرية "قيمه المنفعة" التي وضعت بعد كتاب سميث بقرابة مائة عام . وانما كان يقصد في الأساسي أمرين هامين شغلا كتاب الأدب الاقتصادي لفقرة طويلة. فهو بهذا التأكيد المبدئي يعلن التصفية النهائية لوهم التجاريين . المتمثل في ان امتلاك الذهب والفضة هو ثروة الأمم وبلغه عصرية نقول انه ميز تمييزاً قاطعاً بين (التكاثر) المالي بمعني امتلاك الأحوال النقدية والمالية (التراكم الرأسمالي لأحوال الانتاجية . المادية اللازمة لزيادة انتاج المجتمع . وقد خصص سميث الكتاب الخامس من مؤلفه لتفنيد مفصل لأقوال التجاريين . ومن ناحية اخري يسجل تجاوزه لزعم (الفيريوقراط) أو بالأحرى (العمل الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد حيث تنبت من الحبة سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ويبدو عند سميث معرفة بقانون المادة . المادة التي لا تفني ولا تستحدث وبالتالي كل انتاج ليس الا توليفا وتشكيلاً وتحويراً لما يجده الانسان في الطبيعة).

والإنسان وحده بعلمه الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته وفي الارتقاء بالحياة . ومادام الأمر كذلك كان لابد ان يتصدى المؤلف لما نسميه اليوم "إنتاجية العمل" . وهذا ان دل على شيء ، فإنما يدل على أن ادم سميث اهتم بالعمل واعتبره المصدر الوحيد للقيمة . حيث تعتبر كمية العمل التي تتجسد في كل سلعة مقياساً لحقيقتها الفعلية.

سعي ادم سميث الى تحليل طبيعة السلوك الانساني موضحاً بأنه يتجدد بواسطة مجموعة. من العوامل وحسن النفس وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية والاحساس بالتوافق والعمل

والميل الى المقايضة وتبادل الأشياء واعتبر تلك العوامل اساساً ومصادر للسلوك البشري . فالإنسان يعتبر أول الأفراد الذين يحكمون بصورة أفضل اين تكمن مصلحتهم ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصالح وإعطاء الحرية لها انها ستؤدي الى زيادة وعمومية الخير المجتمع ككل . يضاف الى ذلك ان الدوافع السابقة هي التي توجه الأفراد الى تحقيق توازن يكفل التوافق بين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت.

ج - شومتير :

يعتبر الاقتصادي الأمريكي النمساوي الأصل "جوزيف شومتبر" أول من مجد دور المنظم . واعتبره القوة الأساسية في التنمية الاقتصادية. ويشارك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته في نظرته القائمة لمستقبل الرأسمالية وليست مساوئها هي التي تؤدي الى ذبح الإوزة التي تبيض ذهبا . ويتفق شوميتر مع المدرسة الكلاسيكية وماركس في ان الناتج القومي يعتمد على عدد العمال ومقدار الموارد الطبيعية وراس المال العيني . ونسبة هذه العوامل بعضها البعض .

ومستوي التقدم الفني والتكنولوجي . كما عرف الادخار بأنه تجنيب بقصد الاستهلاك او الاستثمار في المستقبل وعلى هذا فان كلا من العمال والرأسماليين يستطيع الادخار وان مدخراتهم تزيد بزيادة دخولهم . كما اتفق مع المدرسة شبه الكلاسيكية في ان الادخار يميل نحو الزيادة كلما ارتفعت أسعار الفائدة وذكر انه يمكن تقسيم الاستثمار الى نوعين الأول هو الاستثمار المحفوز والثاني هو الاستثمار الاختياري فالاستثمار الأول هو الذى يتولد من الزيادات الحديثة في الانتاج والدخل والبيع أو الارباح اما الاستثمار المحفوز بازدياد الارباح الجارية . ويقل بارتفاع اسعار الفائدة بين الأرباح و اسعار الفائدة عامل فعال في تحديد الاستثمار المحفوز فكلما زاد تراكم رأس المال . تعيين ان يزيد الفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار .

ويذهب شوميتر في نظريته إلى أن التنمية الاقتصادية تستند على النظم والاختراعات والتجديدات التي يقوم بها المنظم الذى يمثل جحر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية وقد ركز شوميتر ايضاً على ما اسماء بالمخترعات كمصدر اساسي للاستثمار . الاختياري وعرف المخترعات او المكتشفات بأنها التغيرات في طرق الانتاج التي تؤدي إلى زيادة فيه فكل عمل يؤدي الى زيادة إنتاجية عوامل الانتاج الحالية هو اختراع مثل اختراع سلع جديدة او تطبيق تنظيمات جديدة في الصناعة . وقد اعترف شوميتر بان نمو السكان شانه شأن المدخرات يمكن ان يؤدي الى النمو الاقتصادي كما ذكر ان التقدم الفني ومعدل المخترعات يعتمد على دور المنظمين . والمنظم في نظر شوميتر هو ذلك الرجل الذى يتيح فرصة تقديم وسيلة حديثة او سلعة جديدة . ويدبر المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد وتجميع عوامل الانتاج . ويختار المديرين ويسير دفة الانتاج . وليس من الضروري ان يكون المنظم رأسمالياً . إذ قد لا يتوفر لديه أي رأس مال . كما انه ليس بالاختراع فكم من اختراعات بقيت بدون استغلال . وانما العبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة منها . وهو ما يتولى القيام به المنظمون . ولذا يعتبر شوميتر ان تتوفر للمنظمين ذاتهم الروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء الى الغش والخداع .

كما يري شوميتر ايضا ان توزيع الدخول مقياس للتخطيط الاجتماعي فأي اتجاه نحو الحد من الأرباح مثل ازدياد قوة نقابات العمال او رفع معدلات ضرائب الدخل العام وغيرها من السياسات التي اتبعت في منتصف أواخر عام ١٩٣٠ في ظل السياسة الجديدة تعد تدهورا في الجو الاجتماعي لطبقة المنظمين . حيث ان هذه السياسات لم تشجيع طبقة المنظمين على الاستثمار.

ويذهب شوميتر إلى أن أي نظام اقتصادي لا ينمو نموا تلقائياً . أو حتى نموا منتظماً . ولكنه يدفع دفعا من خلال انتقاضات ونشاطات فعاله يقوم بها رجال ذو كفاءة يريدون أن يرجوا

سلعا جديدة وأساليب جديدة للإنتاج ويستغلوا مصادر جديدة للمواد الخام . ويفتحوا أسواقا جديدة . هؤلاء الرجال هم المنظمون الذين يتجهون إلى التجديد والابتكار وزيادة الانتاجية . ليس لمجرد الحصول على الربح . ولكن نتيجة قوي ودوافع سيكولوجية كامنة في شخصيتهم وتمارس عليهم قهر باستمرار وندفعهم الى حلبة المنافسة للتنافس والانتصار بغية التمتع بلذة الخلق والابتكار والقوز . وبعبارة أخرى فان المنظم . في نظر شوميتر ليس هو مجرد إنسان عاقل يسعي الى الربح وحده . او يتخذ القرارات استناداً إلى تقديرات المنطق وحدها . بل هو ايضاً إنسان له دوافع ورغبات تسعي إلى إقامة أسرة تسيطر على النشاط الاقتصادي وتحقق الانتصار في معركة التنافس . ويتمتع بلذة الخلق

من خلال العرض لهؤلاء المفكرين الاقتصاديون نجد ان هناك تذبذبا واضحاً فيما يختص بالعلاقات بين البعدين السياسي والاقتصادي فالتجاريون كانوا يجدون علاقة وطيدة بين الأهداف التي يرمي إليها كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد بحيث يصعب التمييز بينها فكل زيادة في الثروة تعني زيادة في القوة . ثم يعاد استخدام القوة في سبيل زيادة الثروة وقد اعترض سميث على هذه الفكرة وذهب الى وجوب انفصال السلطة السياسية عن المجال الاقتصادي فكل منها مجال . ويجب أن يؤدي كل منهما عمل مستقل تماماً عن الآخر ولكي يصل الاقتصاد إلى اقصي مراحل النمو . والتوسع لابد من ان يكف رجل السياسة عن التدخل في الاقتصاد الذى ينمو على أحسن صورة في ظل المنافسة الحرة .

وبينما ضمن نظريته الكثير من ملامح الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فاته قام في الوقت نفسه بنقد الأفكار الكلاسيكية حول طبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والسياسي حيث يربط بين أهداف كل من السياسة والاقتصاد وان اختلف عن التجاريين في انه يَجَعل من السياسة تابعا للاقتصاد . ولا يتعدى عن دور الدولة في عملية تدعيم العلاقات الطبقية التي تنشأ خلال

عملية الانتاج ؛ وهو يري ان السلطة السياسية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ولكن بشكل غير مباشر.

ثانيا: إسهامات الفكر السوسيولوجي في نشأة علم الاجتماع الاقتصادي:

حظيت الأبعاد والجنوب الاجتماعية والثقافية في الحياة الاقتصادية باهتمام العديد من علماء الاجتماع قديماً وحديثاً؛، حيث تعكس المؤلفات والدراسات السوسيولوجية. الكلاسيكية والمعاصرة محاولات عددية تكشف عن اهتمام علماء الاجتماع بالكشف عن التأثيرات التبادلية بين الظواهر والنظم الاقتصادية وكافة مكونات البناء الاجتماعي. والتأكيد على فهم وتفسير الفعل الاقتصادي في ضوء السياق الاجتماعي. وسوف يتمحور عرضنا الإسهامات الفكر الاقتصادي في هذا المقام حول إسهامات كل من ابن خلدون؛ إميل دوركايم؛ هربرت سبنسر و كارل ماركس وماكس فيبر(١٥)

(أ) ابن خلدون:

ساهم ابن خلدون في التمهيد لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي؛ حيث لفت الأنظار إلى العلاقة العضوية بين النظم والظواهر الاجتماعية وكافة مكونات البناء الاجتماعي. وكانت نقطة الانطلاق في نظرية ابن خلدون هي كون المجتمع عبارة عن ظاهرة طبيعية؛ حتى إنه يشير إلى العلل الأصلية التي تجعل الناس يتحدون للعيش مجتمعين وهو يركز على اثنين منها فالأول هو عامل التعاون الاقتصادي الذي قويت نتائجه بتوزيع الأعمال ويقول في هذا الصدد "إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء غير موفيه له بمادة حياته منه فلابد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسية ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف وتضاف إلى هذه العوامل الاقتصادية عوامل الأمن ن التي تحمل على اجتماع الأفراد في قبائل أو على اجتماعهم في المدن حتى يستطيعوا دفع الضرر عن أنفسهم؛ وأخيراً لابد للناس من سلطة؛ لابد لهم من حكومة وهذا

(١٥) حسن شحاتة سعفان؛ دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي؛ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٤١١ ص: ٧٤

من مميزات النوع البشري؛ أي "لابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض؛ ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم والهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحد منهم". وابن خلدون في إيضاحه يجعل الصدارة للعوامل الاقتصادية التي تعرضها المجتمعات. وهو يصف الأمم ويفرق بينها وفق أنماط الإنتاج التي تتقطع إليها فيضع في المرتبة الأولى مختلف الصنائع؛ ثم يجيء الزراع المجتمعون في القرى والمقيمون بالبلدات السهلية أو البلدات الجبلية وأخيراً يأتي البدو ويؤكد ذلك بقوله "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم؛ إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش.

هذا فضلاً عن أن العلامة العربي ابن خلدون قد طرح العديد من المقولات والأفكار التي تعكس إسهاماته في تعظيم أهمية الإنسان؛ واهتمامه بالعديد من القضايا والأبعاد التي تعد الآن - ونحن قد دخلنا القرن الحادي و العشرين - مكونات أساسية في التنمية البشرية؛ حيث كرس الباب الخامس من الأبواب الستة في مقدمته للبحث 'في المعاش ووجوه من الكسب و الصنائع وركز الفصل الأول من هذا الباب على البحث في حقيقة الرزق و الكسب مركزاً وموضحاً أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية؛ وأن الإنسان غايه جميع ما في الطبيعية؛ وكل ما في الطبيعة مسخر له "الله سبحانه خلق جميع ما في الطبيعة والعالم للإنسان؛ وامتن عليه في أكثر من آية من كتابه كما ان البشر تنتشر و تشترك في السيطرة على موارد الطبيعة؛ وهي أيضاً تتزاحم في ذلك يقول "يد الله مبسوطة على العالم وما فيه يما جعل الله له من الاستخلاف". وأيدي البشر منتشرة؛ فهي مشتركة في ذلك الاستخلاف): كما أن الإنسان يسعى لاقتناء المكاسب من موارد الطبيعة؛ لكن نجاح سعيه هذا متعلق بقدرته ومؤهلاته يقول "الإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما أتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعراض عنها" وهذا

ليدل على شيء فإنما يدل على دعوة ابن خلدون إلى ضرورة تأهيل العامل أو السعي للكسب وتنمية قدراته وتعظيم فكرة التبادل التجاري والمنفعة من المكاسب[١٦]

ويربط ابن خلدون الكسب بالعمل البشري بصورة مباشرة؛ كما أكد على ضرورة الاهتمام بالبيئة؛ لما تلعبه من دور هام في تشكيل العمران البشري وتأثيرها على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية والمظهر العمراني وأوضح أيضاً أن التطور الاجتماعي والسياسي يعزى إلى عنصرين أو عاملين أساسيين هما "العنصر الاقتصادي (المالي) والعنصر المعنوي (غير المادي) ذاهباً إلى أن تطور الاجتماع يكون أساسه اقتصاديا. فاختلاف المراحل في المجتمعات يرجع إلى الحرفة التي تزاولها كما أن كل وضع اقتصادي له أسسه المعنوية التي تقابله؛ وله علاقاته الاجتماعية التي تلائمه ايضا فالبدو تتسم علاقتهم بالتماسك والتعاون والتعاطف والاتصال الدموي و التضامن الآلي؛ بينما تقسم العلاقات في الحضر بصفة التعاقد الحر كما اشاد ابن خلدون بأهمية العمل واعتبره عنصراً محورياً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسبيل إلى الرفاهية.

(ب) هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣):

يعتبر واحداً من رواد علم الاجتماع الذين تبوا مكانة هامة في تاريخ هذا العلم على مدى وعشرات السنين ما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وترجع أهمية سبنسر إلى أن تفكيره كما يمثل نقطة التقاء لمدرستين فكريتين المدرسة التطورية والمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بلغت كل منها أوجد كملها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولقد وجد سبنسر بين فكرتين أساسيتين استعارهما من المدرسة التطورية هما فكرة مماثلة المجتمع بالكائن الحي البيولوجي والكائن الحي الاجتماعي. فكلاهما له القدرة على النمو

(١٦) طلعت ابراهيم لطفي، مدخل الي علم الاجتماع، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، سنه النشر غير مبينه ،ص١٦

وكلاهما يزداد بنائه تعقيداً بزيادة نمواً في الحجم كما أن زيادة في كل منهما تنتج عن تطوير أنشطة أكثر تخصصاً لكن جزء من أجزاء البناء فضلاً عن تطوير بنائهما يكشف عن اعتماد متبادل ووثيق بين أجزائه أو وحداته وبالتالي فإن حياة كل منهما ليست في النهاية سوى حياة أجزائه هذا وعلى الرغم من أن سبنسر نفسه أكد وجود بعض الاختلافات بين الكائن الحي البيولوجي والكائن الحي الاجتماعي وعلى الرغم من أن هذه الأفكار العضوية عن المجتمع قد هوجمت بكثرة في عصر سبنسر إلا أن هذه الفكرة كانت علي لأقل أسبباً في انتشار وصف المجتمع بأنه نسق محتفظ بذاته يتكون من اجزاء ذات تساند وارتباط متبادل يعتبر الأنشطة الاقتصادية واحدة من هذه الاجزاء[١٧]

كذلك نظر سبنسر إلى التطور الاجتماعي على أنه عملية تماثل تماماً التطور البيولوجي فالكائن الحي الاجتماعي يمر أولاً في نظره بزيادة في التكامل ذلك التكامل الذي ينبثق عن عدد من العوامل يأتي في مقدمتها ذلك التوسع الذي يحدث من خلال الأنشطة الحربية تعامل رئيس ومن الأمثلة البسيطة على هذا التكامل التزايد توجد دولتين منفصلين في كيان سياسي واحد ويؤدي ازدياد التكامل على هذا النحو إلى ما أسماه سبنسر تبديد الحركة Dissipation of motion التي تنتج عن نمو بناءات اجتماعية على درجة عالية عن التمايز والتخصص فتوجد الدولتين مثلاً يؤدي إلى ظهور أنشطة سياسية أكثر تعقيداً وتخصصاً لكي تحكم الكيان السياسي الجديد. والتطور على هذا النحو يسير كتحول أو انتقال من قوى التكامل إلى قوى التمايز الأمر الذي يقضي إلى عملية للنمو أو الانتقال من مجتمعات متجانسة البناء إلى أخرى متغايرة تكشف عن قدر كبير من التخصص الدقيق في كل الوظائف الاجتماعية [١٨]

---

[١٧] المرجع السابق، ص١٥

[١٨] المرجع السابق، ص١٦

وجدير بالذكر أن سبنسر قد تصور نموذجي المجتمع العسكري و المجتمع الصناعي باعتبارهما أداة تصورية مجردة يفسر لها التطور الواسع التاريخ البشري. وهو ذلك يرى في كلا النموذجين من المجتمع تعارضاً من حيث المبدأ فالقدر الذي يتفوق فيه التعاون على أن يكرن أمراً مفروضاً بقدر ما يصبح امرا طوعياً ومن ثم فإن الأفراد عندما يتفاعلون مع بعضهم البعض تحتم عليهم تحقيق هذا التعاون سواء أرادوا أو لم يريدوا بعبارة أخرى يرى سبنسر ان الفارق بين نموذج المجتمع العسكري والصناعي يتمثل في طبيعة التعاون بين الأفراد ففي المجتمع الصناعي، يستند التكامل على مبدأ حرية الأفراد الأمر الذي يمكنهم من التفاعل عن طريق تكوين اتفاقات تعاقدية وهنا يتضاءل تدخل السلطة السياسية إلى أدنى المستويات خاصة وأن مثل هذه السلطة تحول دون ظهور الأنشطة الطوعية والمتكاملة للأفراد. وهكذا يتصور سبنسر المجتمع الصناعي على نحو يتماثل تصور أدم سميث عن الاقتصاد التنافسي حيث تتلاقى القوة باعتبارها مبدأ للتكامل وتحقيق الحرية الدافعة للأفراد وبالتالي يتأثر التكامل بتوازن الحرية الدافعة للأفراد وبالتالي يتأثر التكامل بتوازن المصالح الفردية داخل نسق واسع من التبادل الطوعي أو الاختياري لهذه المصالح وعلى ذلك يفقد التكامل الاجتماعي الموجه ضرورته في سبنسر تماماً كما يفقد التنظيم السياسي ضرورته وأهميته في نظر أدم سميت.

(ج) دوركايم (١٨٨٥ - ١٩١٧)

فقد عرض مقولات أساسية حول التكامل الاقتصادي في دراسته عند تقسيم العمل في المجتمع والتي نشرها عام ١٨٩٣؛ حيث اهتم في المحل الأول بالعوامل المؤثرة على تكامل الحياة الاجتماعية؛ ولقد انتهى ذلك بدوركايم إلى تقدم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات هما: المجتمع الانقسامي segmental والمجتمع المتباين Differentiated ؛ ويتميز المجتمع الأول بالتجانس ونتيجة لضعف مستوى تقسيم العمل إلى درجة كبيره بحيث يكاد

يكون مقصوراً على تقسيمه وفقاً للجنس والعمر؛ وينقسم هذا المجتمع الي وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية؛ فالقرابة إذن هي احد العوامل التي تسهم في تكامله؛ ويرى دوركايم أن التكامل الاجتماعي في هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الآلي Mechanical Solidarity ويعكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية؛ وضعف مستوى التخصص؛ كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان متميز منفصل عن الجماعة التي ينتمي إليها ويستمد منها كل مقوماته؛ بل تذوب شخصيته تماماً في نطاق الضمير الجمعي ولذلك يشيع في هذا المجتمع قانون عقابي له قوة الروع؛ لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعي؛ أو الخروج على معايير الجماعة؛ وهذا هو وجه التشابه بين ما يقصده دوركايم هنا ومفهوم سبنسر عن التعاون الإجباري [١٩]

ومن ناحية أخرى ينظر دوركايم إلى المجتمع المتباين نظرة قريبة من نظرة سبنسر للمجتمع الصناعي فكلاهما ينطوي على درجة عالية من التخصص في الأدوار كما يشجعان الفروق الفردية؛ إلا أن ثمة فارقاً أساسياً بينهما يتمثل في أن دوركايم يشك في مقدرة هذا المجتمع على الاستقرار دون وجود قوة اجتماعية تعمل على تدعيم التعامل،؛ فحيث لا يكفي التعاقد الحر بين الأفراد لابد أن يوجد قانون مدني يحافظ على استمرار هذا التعاقد ويرى دوركايم أن التكامل في هذا المجتمع يحدث نتيجة للتضامن العضوي Organic Solidarity؛ فالفارق إذن بين دوركايم وسبنسر يتمثل في أن الأول قد منح التكامل أهمية تحليلية مستقلة في المجتمعات المعقدة.

[١٩] أسامه محمد الفولي، مقدمه في الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٣ ،ص٢١

(د) كارل ماركس:

يذهب ماركس إلى أن الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يدخلون في علاقات محددة ومستقلة عن إرادتهم؛ وتناظر علاقات الإنتاج هذه مرحلة محددة من تطور قوي الإنتاج المادية؛ ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يمثل الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي من النظم القانونية؛ والسياسية؛ كما يطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي الاجتماعي؛ إذ يحدد أسلوب الإنتاج في الحياة المادية الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والروحية في الحياة بصفة عامة؛ وبعبارة أخرى فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم؛ بل على العكس من ذلك يحدد وجودهم الاجتماعي وعيهم؛ وفي مرحلة معينة من نمو قوي الإنتاج المادية؛ تدخل هذه القوى في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة أو - هذا مجرد تعبير قانون عن نقيض الشيء - مع علاقات الملكية التي كانت تعمل هذه القوى داخل إطارها من قبل؛ وتتحول هذه العلاقات من أشكال وجود لنمو قوي الإنتاج إلى أغلال تقيدها وعندئذ تأتي الثورة الاجتماعية؛ أي أنه مع تغير الأساس الاقتصادي يتغير إن آجلاً أو عاجلاً البناء الفوقي الضخم بأكمله؛ بيد أنه عند النظر في مثل هذه التغيرات أن نميز بين الظروف الاقتصادية للإنتاج التي يمكن تحديدها بالدقة التي تتسم بها العلوم الطبيعية؛ وبين الأوضاع والأشكال القانونية أو السياسية أو الدينية أو الجمالية أو الفلسفية؛ أو بإيجاز الأوضاع الأيديولوجية التي يدرك فيها وجود الصراع ويشتركون فيه؛ وكما أنه من المستحيل أن تصل إلى حكم صحيح عن فرد ما بتسجيل رأيه عن نفسه فقط؛ فكذلك من المستحيل أن تحكم على فترات ثورية بأكملها على أساس الطريقة الواعية التي ترى بها نفسها بل على العكس من ذلك يجب أن يفسر هذا الوعي الاجتماعي من خلال تناقضات الحياة المادية أي الصراع بين قوي الإنتاج وعلاقات الانتاج كما ان اي نظام لا يفنى ولا يختص إطلاقاً قبل أن تكون جميع قوى الإنتاج التي

يمكن أن توجد فيه قد اكتملت نمواً. كما أن علاقات الإنتاج لا تظهر أبداً فبل أن تكون ظروف وجودها قد اكتملت في رحم المجتمع القديم نفسه؛ ولهذا لا تطرح البشرية أمامها سوى المهام التي يمكنها القيام بهاء ولو نظرنا إلى الأمر عن قرب أكثر؛ سوف نجد دائماً أن المهمة نفسها لا تظهر إلا حين تكون الظروف المادية اللازمة للقيام بها قد وجدت من قبل[٢٠].

أو على الأقل تكون في مرحلة التكوين؛ ويمكن الإشارة إلى أشكال الإنتاج الأسيوية والقديمة والإقطاعية والبورجوازية الحديثة كمراحل تطور في البناء الاقتصادي للمجتمع؛ وتمثل العلاقات البورجوازية للإنتاج آخر شكل مضاد في العملية الاجتماعية للإنتاج أو هو مضاد ليس بمعنى التضاد الفردي ولكن بمعنى أن التضاد ينبع من الظروف الاجتماعية للحياة لدى الأفراد وفي نفس الوقت تخلق القوى الإنتاجية التي تنمو في رحم المجتمع البورجوازي الظروف من أجل هذا التضاد كما يمثل المجتمع البورجوازي آخر صورة تأخذها هذه الصراعات ؛ وبعد اختفائه سوف يختفي الصراع إلى الأبد ويصل المجتمع الإنسان إلى نهايته [٢١]

كما يؤكد ماركس أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع؛ فمن خلاله أي العمل والنشاط الانتاجي يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة واشباع حاجاته الأساسية مثل المأكل والملبس و المأوي . . .الخ أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطاً أساسياً لوجود المجتمع وقد عبر "انجلز" عن ذلك مقولة "يتعين على الإنسان قبل كل شيء ان يأكل و يشرب و يجد مأوى وملبساً قبل أن يبحث عن السياسة والعلم والفن والدين. . .الخ"

---

[٢٠] حسن شحاته سعفان ، مرجع سابق ،ص٨٣
[٢١] المرجع السابق ، ص ٣٩

ولا شك أن البيئة الجغرافية والسكان يعتبران من المتطلبات والمستلزمات المادية الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج؛ ولكن بالرغم من أن الظروف المادية الطبيعية تمارس تأثيراً عظيماً على مجرى التطور الاجتماعي؛ فقد تعجل به أو تعوقه وتؤخره؛ فإنها قد تشكل أساس التطور التاريخي؛ ولا تتحدد مشكل النظام الاجتماعي؛ فقد توجد أنساق اجتماعية مختلفة في نفس البيئة الطبيعية؛ وهنا ينطبق أيضاً على الكثافة السكانية التي يكون لها أثار متفاوتة في الظروف التاريخية المتعدد. ويستجيب الإنسان دائماً للبيئة الطبيعية ولكن استجابته هذه ليست استجابة سلبية؛ ولكنها استجابة إيجابية بمعنى أنه يؤثر في هذه البيئة تأثيراً إيجابياً بقصد الحصول على القيم المادية التي يحتاجها لبقائه كالملبس والمسكن والمأكل؛ ويستخدم الإنسان في إشباع هذه الحاجات أدوات عديدة لا يختارها بطريقة عشوائية؛ ولكنها تنتقل عبر الأجيال. ويطرأ عليها التغيرات والتعديلات والتحسينات. أي أن هذه الأدوات متطورة. ولكن تطور هذه الأدوات يسير بصورة متتابعة ومرحلية؛ وذلك لأنه لم يكن بمقدور الإنسانية مثل أن تنتقل فجأة من استخدام الفأس الحجرية إلى استخدام الطاقة النووية؛ فالعملية التطورية عبارة عن سلسلة تتكون من حلقات؛ فكل مرحلة تطورية تعتمد على المراحل التي سبقتها والخبرة الإنتاجية المتراكمة؛ ويتعين على الإنسان دائماً أن يعتمد على هذه الخبرة الإنتاجية المتراكمة بالتدريج؛ وعلى مهارات العمل على معرفة شعب بلد ما أو شعب بلد آخر أكثر تقدماً؛ والإنسان هو القادر على خلق هذه الأدوات الإنتاجية واستخدامها لأنه يملك المهارة والخبرة في العمل [٢٢]

وتذهب الماركسية إلى أن القوى المنتجة في المجتمع تتألف من وسائل وأدوات الإنتاج التي يخلقها المجتمع كالمنشآت الصناعية والأرض الزراعية وأدوات العمل التي يتم بواسطتها خلق الثروات لمادية؛ والعمال الذين يقومون بعملية الإنتاج معتمدين في ذلك على ما لديهم من خبرة الإنتاج وعلى أية حال فإن الحياة المادية في المجتمع لا تقتصر على القوى

[٢٢] المرجع السابق، ص٤٠

المنتجة؛ وذلك لأن الإنتاج لا يستمر من خلال فرد منعزل مثل 'روبنسون كروزو" في جزيرته غير الآهلة بالسكان؛ أي أن الحياة المادية تتطلب إلى جانب قوى الإنتاج علاقات ووشائج. ولذا يجد الناس؛ في عملية إنتاج الثروة المادية أحبوا ذلك أم لاء أنهم مرتبطون بصورة أو بأخرى ببعضهم البعض، ويصبح عمل كل منتج جزءاً من أجزاء العمل الاجتماعي؛ وهذا الارتباط قد عرفه الإنسان منذ بداية التاريخ البشري فلقد تعاون الإنسان واتحد مع غيره، واستخدموا الأدوات البدائية بغية الحصول على الوسائل الضرورية التي تمكنهم من البقاء على ظهر الحياة؛ وحماية أنفسهم من الحيوانات المفترسة ومخاطر الطبيعة؛ ولقد زادت درجة هذه العلاقة والارتباط عندما تطور العمل وظهر تقسيم العمل بصورة واضحة؛ فعندما ظهر نظام الحرف اعتمد الفلاحون على الحرفيين في إنتاج الآلات التي تساعدهم في الزراعة؛ كما اعتمد الحرفيون على بعضهم البعض وعلى الفلاحين في الحصول على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية اللازمة لهم؛ وهكذا ارتباط المنتجون ببعضهم البعض في علاقات متعددة الجوانب؛ ولكن لا تقتصر هذه العلاقات علي المنتجين المشتغلين في فروع الإنتاج المتعددة؛. ولكن بتطور قوى الانتاج تنفصل ملكية وسائل الإنتاج عن المنتج مباشرة؛ وتتركز في أيدي فئة من اعضاء المجتمع؛ وحينئذ تقوم علاقات بين المالك لوسائل الإنتاج والعمال المنتجين؛ وذلك لأن عملية الإنتاج لا يمكن أن تبدأ إلا إذا دخل ملاك وسائل الإنتاج والمنتجون في علاقات معينة؛ أي تقوم علاقات معينة بين طبقات اجتماعية تتألف كل طبقة منها من جماعات كبيرة من الناس؛ يمتلك بعضهم وسائل الإنتاج ويشكلون نتائج العمل الذي قام به آخرون محرومون من ملكية وسائل الإنتاج لصالحهم؛ مثال ذلك ما نجده في المجتمع الرأسمالي؛ حيث نجد طبقة الرأسماليين تملك المصانع والشركات والسكك الحديدية والمواصلات؛ ويحصلون على ثمرة جهد العمال؛ أما العمال سواء أحبو ذلك أم لم يحبوا فإنهم يستطيعون كسب عيشهم فقط عن طريق بيع قوة عملهم للرأسمالي؛ بما أنهم محرومون من ملكية وسائل الإنتاج؛ ويطلق ماركس وانجلز على هذه

العلاقات التي يدخل فيها الناس خلال إنتاجهم للقيم المادية اسم علاقات الإنتاج Production Relations كما تسمى أيضاً العلاقات الاقتصادية؛ وتنشأ هذه العلاقات في صورة مستقلة عن وعي الإنسان ومن ثم تتسم بالطابع المادي؛ ويتحدد طابع علاقات الإنتاج في ضوء المستوى الذي يصل إليه تطور مطابع القوى المنتجة فمثلاً في المجتمع البدائي لا توجد علاقات الإنتاج التي تسمع بامتلاك العبيد؛ أو بعبارة أخرى يكون امتلاك العبيد في المجتمع البدائي أمراً مستحيلاً؛ حيث توجد في هذا المجتمع ادوات انتاج بسيطة وبدائية يصنعها كل فرد في المجتمع مثل العصا الغليظة و الفأس الحجرية كما أنه من المستحيل أن يقوم نظام للملكية الخاصة لأدوات الانتاج في هذا المجتمع؛ كما لم يكن بمقدور البشر أن يستغلوا بعضهم البعث لانهم كانوا ينتجون ما يكفيهم لمجرد العيش؛ ولم توجد الطبقات الطفيلية التي تعيش عالة على غيرهم؛ ومن هذا كله يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين القوه المنتجة و بين علاقات الإنتاج. ولا يوجد كل منهما بمعزل عن لأخرى؛ ولكن توجدان معاً في وحدة أكيدة؛ ويطلق ماركس على هذا الارتباط أو الوحدة القائمة بين القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج مفهوم أسلوب الإنتاج أو شكل الإنتاج Moda of Production وبإيجاز يمكن القول أن أسلوب الإنتاج هو رابطة تضم عنصرين مترابطين هما: قوى الإنتاج في المجتمع وعلاقات الإنتاج[٢٣]

(٥) <u>ماكس فيبر:</u>

يعتبر مؤلف "الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية" من أهم مؤلفات ماكس فيبر التي تعكس الاتجاه الثاني في التنمية، والذي يتناول فيه دراسة طبيعية العلاقة بيد القيم والأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية وذلك من وجهة نظر أساسيتين هما: الأولى تأثير الأخلاقيات البروتستانتينية الزاهدة على روح الحياة الاقتصادية الحديثة والسلوك الاقتصادي،

[٢٣] المرجع السابق ، ص٤١

والثانية العلاقة بين الديانة البروتستانتينية والبناء الطبقي؛ أي العلاقة بين مصنع الجماعات في النسق الاقتصادي وأنماط معتقداتها الدينية [٢٤]

اهتم ماكس فيبر بالكشف عن القيم والاتجاهات السيكولوجية التي ادت الي نمو النظام الرأسمالي موضحاً أنها مفتاح فهم التطور الاقتصادي و ليس أسلوب الإنتاج؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل دلالة لا ريب فيها علي ان فيبر تناول بالدراسة والتحليل نفس الظاهرة التي اهتم بها كارل ماركس وهي نشأة الرأسمالية باعتبارها أسلوباً للتنمية؛ ولكنها انطلقا من منظور فكري متعارض في تفسير نشأة النظام الرأسمالي؛ فبينما ذهب ماركس إلى أنٍ الرأسمالية قد نشأت نتيجة تطور أسلوب الإنتاج؛ أي تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وتناقضها؛ وأن التغيرات التي تحدث في البناء الفوقي بما تشتمل عليه من قيم وفلسفات ومعتقدات؛ ليست إلا انعكاس للتغيرات التي تحدث في البناء التحتي الذي يمثل الأساس الاقتصادي للمجتمع؛ اتجه ماكس فيبر إلى تفسير نشأة النظام الرأسمالي في ضوء المتغيرات السيكولوجية والمثالية؛، حيث ذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتينية التي تطابق روحها روح الرأسمالية؛ وأن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية؛ وبعبارة أخرى لم يتجه فيبر نحو دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج؛ كما ذهب إلى ذلك كارل ماركس؛ وإنما القضية الي استحوذت على اهتمامه كانت هي صياغة إطار تحليلي تستطيع من خلاته الكشف عن ماهية العلاقات بين القيم والأخلاق الدينية ونمو النظام الرأسمالي الحديث؛ وإبراز الدور الذي تمارسه القيم والاتجاهات السيكولوجية في نشأة النظام الرأسمالي الحديث. كما أشار فيبر إلى أن العلاقة بين البروتستانتية والبناء الطبقي؛ تبدو واضحة. من خلال مقارنة الوضع الطبقين للبروتستانت بالوضع الطبقي للكاثوليك؛ وسعى إلى تأييد هذه النتيجة من خلال تحليل تاريخه لبعض الدول البروتستانتية، كما استهل مؤلفه سالف الذكر بهذه الحقيقة مشيراً إلى أن النظرة

[٢٤] كمال التابعي ،علم الاجتماع الاقتصادي ،ط١ ،دار النصر للنشر و التوزيع ، جامعه القاهرة ،٢٠٠٣ ،ص٤٣

السريعة إلى إحصاءات الوظائف في أي بلد ذي تكوين دين مختلط توضع موقفاً ظالماً آثار المناقشة في الصحافة والأدب الكاثوليكي والمؤتمرات الدينية الألمانية مؤداه: أن أغلب رجال الأعمال و اصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التي تتطلب مهارة فنية وتجارة عالية في أوروبا هم عادة من البروتستانت، كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلاً خاصاً لتنمية اقتصادية رشيدة؛ وهذا ما لا نجده عن الكاثوليك الذين لا يشاركون في التجارة أو في إقامة مشروعات اقتصادية؛ هذا بالإضافة إلى أن نسبة ذهاب البروتستانت إلى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية والتجارية ترتفع عن نسبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبتهم في المدارس والمعاهد العامة لدراسة العلوم الإنسانية [٢٥]

كذلك ذهب فيبر إلى أن هذه الحقيقة صادقة تاريخياً؛ فلو تعمقنا في فهم هذه العلاقة وتتبعناها في الماضي البعيد لوجدنا أن عدداً ملحوظ من المناطق التي شهدت نموا رأسماليا في بداية القرن السادس عشر كانت مناطق تسودها البروتستانتية؛ كما أن الدول التي قطعت شوطاً هائلاً في ميدان النمو الاقتصادي منذ عصر الإصلاح، كانت هي الدول التي تسودها العقيدة البروتستانتية متخلفة نسبياً؛ كما انتشرت حركة النمو الصناعي الرأسمالي بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا وانجلترا وفرنسا حيث يزداد فيها نسبة البروتستانت عن المناطق الجنوبية

وقد تساءل ماكس فيبر عن السبب في وجود هذه العلاقة؛ واستحوذت هذه القضية على اهتمامه؛ وانتهى إلى أن درج العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت هي القوة التي أنتجت نمطا جديداً للشخصية. وثبت روحاً جديدة ف مواقف كل من العمال وأصحاب العمل؛ وأدت في النهاية إلى نمو الرأسمالية الصناعية الحديثة؛ حيث إنها روح العقيدة البروتسانتية تحث علي التحرر الديني الذي يعقبه تحرر اقتصادي؛ يدعو إلى التخلص من الأساليب الاقتصادية

[٢٥] المرجع السابق ، ص٤٤

التقليدية؛ كما يدعو إلى الحرية في علاقات الإنتاج وتلك الحرية التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي الذي يمثل وليدها الطبيعي؛ ولقد استند فيبر في ذلك إلى تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther الذي دعا إلى أن يكون رجل الدين هو كل فرده وألا يعتمد الفرد كلية على المتخصصين في فهم الدين؛ ولكن عليه أن يطرأ الكتاب المقدس بنفسه؛ ويسلهم الإرشاد مباشرة وتعاليم كالفن Calvin الذي دعا إلى الكفاح الدائم من أجل الكمال[٢٦]

كما يذهب فيبر أن الرأسمالية الغربية؛ تمثل ظاهرة فريدة حيث إنها تستند إلى التنظيم والرشد (أي تعتمد على المشروعات الاقتصادية المعتمدة على التنظيم الرشيد)؛ وأن روح الرأسمالية تشكلت من خلال العقيدة البروتستانتية؛ تلك الروح التي ارتكز عليها التنظيم الرأسمالي الحديث ويوضح فيبر ذلك مشيراً إلى أن الاقتصاد الرأسمالي والعمليات الرأسمالية، قد وجدت في أنحاء كثيرة من المجتمعات غير الغربية من العالم قديما فلقد وجدت في اليونان والصين والهند وبابل. ومصر وفي العصور الوسطى والعصور القديمة حول البحر المتوسط وتكونت هذه العمليات أساسا من العمليات الفردية؛ بالتدريج بدأت نشاطات التجار تكتسب تنظيما كما كان دائماً في جميع أنحاء العالم تجار جملة وتجزئة يعملون بالتجارة والخارجية؛ كما كانت هناك القروض والبنوك في القرن السادس عشر تلك البنوك التي كانت تمول العديد من الهيئات العامة وعمليات البناء و الصفات التجارية ، كما كان هناك رجال أعمال استعماريون يمتلكون المزارع و يسخرون فيها العبيد والعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

ولكن هذه النشاطات الرأسمالية التي وجدت في كل مكان من أنحاء العالم كانت ذات طبيعة غير رشيدة؛ حيث استندت إلى التخمين المحض والمضاربة والمغامرة؛ والكسب

---

[٢٦] المرجع السابق ، ص٤٥

بالقوة والاستغلال والشره غير المحدود إلى الكسب بأي صورة من الصور؛ وهذا أمر يتنافى مع روح الرأسمالية الحديثة[٢٧]

أما الرأسمالية الغربية الحديثة فتمثل نوعاً مغايراً تماماً للرأسمالية التقليدية؛ فهي - أي الرأسمالية الغربية الحديثة - لم تظهر في أي مكان آخر ولذلك فهي ظاهرة فريدة؛ حيث تستند مشروعاتها الاقتصادية إلى التنظيم الاقتصادي الرشيد الذي يعتمد أساساً على المبادئ العلمية؛ ولا سيما مبادئ العلوم الطبيعية القائمة على الرياضيات والتجارب العلمية؛ والانتقاع بالمعرفة العلمية بصورة تكفل الإنتاج للجماهير؛ كما ترتكز على نظام قانون وإداري متميز هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة؛ والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد والسعي إلى الربح المتجدد الذي يناله الرأسمالي من خلال العمل المستمر بين التكلفة والعائد والسعي إلى الربح المتجدد الذي يناله الرأسمالي من خلال العمل المستمر الكفء الذي لا ينتهز الفرص لتكوين أرباح مصيرها الفناء؛ وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية الحديثة استند إلى العمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل في الاقتصاد في الإنفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد؛ وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية.

وتساءل فيبر عن القوى التي خلقت هذا النموذج الرأسمالي الرشيد في المجتمعات الغربية؛ واستحوذت هذه القضية على اهتمامه؛ وخلص في النهاية إلى أن الرأسمالية الحدية بخصائصها الفريدة المميزة؛ قد نشأت من خلال العقيدة البروتسانتية وأخلاقياتها الاقتصادية؛ تلك العقيدة الّي تطابق روحها روح الرأسمالية التي ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها ويعني ماكس فير بروح الرأسمالية الاتجاه إلى الربح بطريقة رشيدة ومنظمة؛ وبالطريقة التي

---

[٢٧] المرجع السابق ، ص٤٦

أوضحها بنيامين فرانكلين؛ غير أن أهم ما يعنينا هناء ونحن بصدد الكشف عن إسهام فيبر في التمهيد لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي هو أن تقرر أن ماكس فيبر قد كشف عن حقيقة هامة مؤداها: أن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية وتتمثل هذه التأثيرات في أن القيم الدينية البروتستانتية تمثل قوة معجلة للتنمية وسنداً ودعامة أقيم عليها النظام الرأسمالي الحديث؛ هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن بعض القيم التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة؛. وقفت عائقاً أمام نمو الرأسمالية الرشيدة: ذلك أن الرأسمالية التقليدية وجدت أنها ستضار من انطلاق الرأسمالية الحديثة والنمو الرأسمالي الرشيدة هذا بالإضافة إلى أن الظواهر الدينية تتأثر بالتنمية والظواهر الاقتصادية [٢٨]

رأينا فيما سبق كيف أن سبنسر ودوركايم اعتمدوا في تحديدهما للعلاقات القائمة بين نماذج المجتمعات وأشكال التكامل السائد فيها على تصورات مجردة وبسيطة مثل المجتمع العسكري و الانقسامي و التعاون الاجباري و التضامن الالي أو العضوي وغير ذلك من التصورات غير ان التحليل الدقيق لمثل هذه التصورات لا تبدو بصورة واضحة في ضوء ما يشتمل عليه الواقع الأمبيريقي من تعقيدات وأن قيمة استخدام مثل هذه الصياغات المجردة تتمثل في أنها تسمح لنا بوصف وتحديد العلاقة بين المتغيرات على نحو تحليلي دقيق ولقد حاول ماكس فيبر (١٨٦٣ – ١٩٢٠) أن يطور استخدام هذه المفاهيم المجردة وذلك في تحليله المقارن للبناء الاجتماعي[٢٩]

فقدم بصفة خاصة فكرة استخدمها على نطاق واسع "النمو المثالي" ويشير بها إلى صياغة مجردة ذات جانب واحد تنتج عن تركيب عدد عن الظواهر الفردية المنفصلة والمشخصة والتي يقوم الباحث بتنظيمها في بناء تحليلي ونظري موحد ؛ لذلك فإن هذا التركيب العقلي لا يمكن أن يتحقق في صورته النموذجية أو تجرده التصوري في عالم

---

[٢٨] المرجع السابق ،ص٤٧

[٢٩] كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص٤٤

الواقع ومع ذلك فإن الباحث يستخدم مثل هذه الصياغات النموذجية بهدف تحليل وتفسير مختلف المواقف التاريخية والواقعية وفي هذا الصدد يشير فيبر صراحة إلى نوعين مختلفين من صياغات النموذج المثالي هما: الصيغ الفريدة والمتميزة من الناحية التاريخية ويمثلها نموذج للرأسمالية والبروجوانية العقلانية والقضايا التي تهتم أو ترتبط بالتطور التاريخي مثل القوانين الماركسية للتطور الرأسمالي [٣٠]

ولقد كان في مقدمة ما عنى به فيبر بصفة خاصة دراسة الظروف المرتبطة بظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة وازدهارها في نموذج المجتمع الغربي ولقد أفرد عناية خاصة بتمييز الرأسمالية الصناعية عن ما عداها من أشكال كالرأسمالية الاستعمارية حيث تشير الرأسمالية الصناعية. والتّي تعرف أحيانا بالرأسمالية البرجوازية العقلانية إلى التنظيم الرشيد أو العقلاني والمنطقي لعملية الإنتاج ذاتها وتتمثل خصائص النموذج الثالث لهذا الشكل المتميز من أشكال الرأسمالية كما لخصها رأيت ميلز على لسان فيبر في أن:

المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمي للعمل الحر وفيها يمارس صاحب المشروع عمله على مسئوليته الخاصة متحملاً مخاطرة كما يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة دون الأسواق الأخرى.

إلى جانب أن عملياته الإنتاجية تحكم في العادة وتوجه بسياسة رشيدة تهدف إلى تحقيق التوازن الدائم بين نفقات الإنتاج وعائداته.

ومما هو جدير بالذكر أن معالجة فيبر كانت أكثر تفصيلاً وشُمولاً في تناولها لتفاصيل ظاهرة تاريخية عن معالجة كل من سبنسر ودوركايم اللذين اقتصروا على دراسة أو معالجة النماذج العاملة للمجتمعات فهو - أي فيبر - بعد أن حدد مفهوم الرأسمالية الصناعية حاول

---

[٣٠] المرجع السابق ، ص٤٥

أن يكشف أو يحدد مختلف الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهورها ومختلف العوامل التي ساعدت على استمرار وجودها ولقد كان من أشهر ما جاء به فيبر من قضايا في هذا الصدد اعتقاده أن العقيدة البروتستانتية ونجاحه العقيدة الكالفينية قد هيأت الظروف النفسية والاجتماعية التي ساعدت بدورها على ظهور هذا الشكل الخاص من الرأسمالية هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى اعتقاده أن البيروقراطية تقدم أكثر أشكال التنظيم الاجتماعية رشداً وعقلانية و ملائمه للرأسمالية الصناعية؛ لذلك سنطرح السؤال التالي: "ما هي الأبنية أو الأنساق النظامية التي تجيز قيام الرأسمالية الصناعية وتساعد علي تنظيمها في نفس الوقت"[٣١]

في الواقع؛ لقد وجد فيبر كثيرا من هذه الأبنية في المركب السياسي والقانوني Political - Legal complex حيث لاحظ أن هناك عدة تنظيمات للملكية أكثر اتفاقاً وملائمة لوجود الرأسمالية الصناعية منها:

١. يجب ألا يمتلك العمال أعمالهم كما كان عليه الحال في نظام الطوائف الحرفية Guilds وقد كان من نتيجة ذلك تباطؤ الانقلابات العمالية إلى جانب سيطرة روح المقاومة لكل التجديدات.
٢. يجب ألا يمتلك رجال الإدارة أعمالهم ففي ظل النظام العبودي مثلاً كان "السادة" يجبرون على السماح للعبيد أن يقيموا أسراً خاصة كما لم يكن بمقدورهم تسريح العبيد أو الاستغناء عنهم في مواسم الكساد وهذا بالطبع لا يتسم بالرشادة من منظور "الإنتاج الرأسمالي".

---

[٣١] المرجع السابق ، ص٤٦

٣. يجب ألا يمتلك العمال وسائل الإنتاج كالآلات والمواد الخام وغير ذلك. بل تركز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي القادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة في عملية الإنتاج.

٤. ليس من حق الرأسماليون امتلاك أو ضبط فرص الربح في السوق الأمر الذي أدي الي ادخار الاحتكار في سوق التبادل[٣٢]

و قد يدور يخلدنا سؤالا مؤداه: ما الذي كان يعنيه فيبر من قضاياه السابقة؟ و الإجابة علي هذا هو أن رجال الاقتصاد ظلوا لفترات طويله يؤكدون من أهمية "انتقال الموارد Mobility of resources" في الاقتصاد الرأسمالي وأن فيبر هنا يحاول أن يحدد بعض الظروف أو الشروط النظامية التي من خلالها يصبح هذا الانتقال في أقصى صورة أمراً جائزاً ومنتظماً في نفس الوقت.

وبالإضافة إلى ذلك؛ يؤكد فيبر من ضرورة وجود نظام سياسي وقانوني لتنظيم النقود والتبادل؛ حيث يرى أنه لابد من ازدهار الرأسمالية الرشيدة أن تعمل السلطة السياسية على ضمان أو تدعيم نظام نقدي يتمتع بالاستقرار

وأخيراً فإن فيبر قد شابه دوركايم في تأكيده لضرورة وجود إطار قانوني يضمن صحة التعاقدات وفي تأكيده لضرورة وجود نسق أو نظام إداري يدعم هذه التنظيمات القانونية [٣٣]

وجدير بالذكر أن فيبر لم يقدم نظرية متكاملة في عمل الاجتماع الاقتصادي بل ظلت معالجاته على مستوى توليد بعض الاستبصارات التاريخية حول نموذج التيارات النظامية التي تحيط بالظواهر التاريخية الهامة؛ ومع ذلك فإن من السهل أن ندرك إسهامه المباشر

---

[٣٢] المرجع السابق ،ص٤٧

[٣٣] محمد احمد بيومي ، مرجع سابق ، ص١٦

والمتميز في مجال علم الاجتماع الاقتصادي فعلى العكس من علماء الاقتصاد التقليديين لم يكن فيبر ليهتم بدراسة الانتظامات التي تحدث داخل النظام الرأسمالي للإنتاج (كدوره أعمال مثلاً) بل عنى في المقام الأول بتحديد الإطار أو الخلفية الأساسية للشروط النظامية التي في ظلها يصبح النظام الرأسمالي ذاته حقيقة تاريخيه.

الخاتمة

يعتبر الاقتصاد من أهم الأنشطة الإنسانية حيث أنه مرتبط بإشباع حاجات الإنسان بالتدريج الأساسية؛ وخلال هذا الإشباع عمل الإنسان بالتدريج جهازاً من المزاولات العملية يدور حول إشباع هذه الحاجات؛ إذ لم تكد هذه المزاولات تصبح متقنه وثابتة الأسس؛ حتى ترابطت في جهاز اقتصادي من هذه النظم مثلاً حيازة الملكية وتقسيم العمل ونظام التبادل، ولما كانت الظروف الطبيعية والقافية هي التي تحدد ما يكون عليه تركيب المجتمع؛ فقد كان التقاط الطعام؛ وصيد الأسماك؛ وصيد الحيوان والرعي والزراعة؛ والتجارة والصناعة هم أهم أنشطة الإنسان الاقتصادية؛ وعن هذه الأنشطة قامت أجهزة القطاع والرأسمالية؛ والاشتراكية والشيوعية ... التي كلها تنظيمات للحصول على ثروات الأمم واتفاقها[٣٥]

وتهم نواحي النشاط الاقتصادية هذه عالم الاجتماع بقدر ما تهم علماء الاقتصاد ليس فقط لأن العوامل الاقتصادية في المجتمع تتفاعل وترتبط ارتباطاً وثيقاً بنواحي الحياة الاجتماعية الأخرى بل لأن الاهتمامات الجارية بالرقابة على العمليات الاقتصادية يمكن تتبع أساسها في هذا التداخل الوظيفي للعلاقات بين أنشطة الحياة الرئيسية بحيث لا يمكن فهمها أو دراستها دون في ضوء هذه العلاقات المتداخلة من جهة؛ وفي تطورها التاريخي جهة أخرى؛ فإن الخصائص الأساسية للتنظيم الاقتصادي الحديث هي:

١) تقسيم العمل على نطاق واسع ومتوقف بعضه على بعض.

٢) النقود والأرصدة كوسائل تبادل.

٣) التقييم النقدي لأنشطة الحياة المختلفة.

٤) وأخيراً ازدياد الرقابة على النشاط الاقتصادي من جانب الحكومة[٣٦]

---

[٣٥] محمد سلطان ابو علي ، مرجع سابق ، ص٥٢

[٣٦] المرجع السابق، ص٥٣

فثمة في هذه النقطة الأخيرة صراع حار حول مسألة: رقابه من؟ الإدارة؛ أم العمل؟ أم المستهلك؟

حيث الرقابة تجري مزاولتها فعلاً بهذا الترتيب؛ وأن الاتجاه نحو التنظيم الحكومي المتزايد له أبرز القضايا الاقتصادية الاجتماعية للقرن عشرين.

ولم يكن كل ذلك ليحدث لو كان للنظم الاقتصادية وجودها المفضل المستقل؛ فهي لا شك جزء من ثقافة المجتمع يتأثر بسائر أجزائه ويؤثر فيها وليس فقط أن النشاط الاقتصادي لا ينفصل عن الحياة الاجتماعية؛ بل إنه اجتماعي في طبيعته التي تحيط بآليات الإنتاج والتوزيع الاقتصادية وللبيئة الطبيعية للمجتمع أثرها من غير شك في هذا النشاط الاقتصادي. كما أن نوع الاقتصاد السائد في مجتمع ما يتأثر إلى حد كبير بنظامه الديني والتربوي و السياسي

ولا تستطيع أن نغفل دور الفكر والاتجاه السوسيولوجي في إسهاماته الممهدة لنشأه علم الاجتماع الاقتصادي؛ حيث تتبنى الدراسات والاتجاهات

السسيولوجية محاولات عديدة تكشف عن اهتمام علماء الاجتماع بالكشف عن التأثيرات التبادلية بين الظواهر والنظم الاقتصادية وكافة مكونات البناء الاجتماعي، والتأكيد على فهم وتفسير الفعل الاقتصادي في ضوء السياق الاجتماعي ومن أبرز هؤلاء العلماء (ابن خلدون - أميل دوركايم - هربرت سبنسر كارل ماركس ماكس فيبر).

المراجع

١. أحمد زيد وآخرون؛ التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري؛ ط١؛ مركز الوثائق والدراسات الإنسانية؛ جامعة قطر١٩٩٤

٢. أسامة محمد القولي؛ مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي؛ دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية؛ ١٩٩٣.

٣. حسن شحاتة سعفان؛ دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي؛ معهد البحوث والدراسات العربية؛ القاهرة، ١٩٧١.

٤. طلعت إبراهيم لطفي؛ مدخل إلى علم الاجتماع؛ دار غريب للطباعة والنشر؛ والتوزيع؛ القاهرة؛ سنة النشر غير مبنية.

٥. عبد الله محمد عبد الرحمن؛ علم الاجتماع الاقتصادي – النشأة والتطور ؛ ط١ الجزء الأول؛ دار المعرفة الجامعية؛ الإسكندرية،١٩٩٤

٦. كمال التابعي؛ علم الاجتماع الاقتصادي؛ ط١؛ دار النصر للنشر والتوزيع؛ جامعة القاهرة .٢٠٠٣

٧. محمد أحمد بيومي؛ علم الاجتماع الاقتصادي دار المعرفة الجامعية الأزا ريطة؛ ١٩٩٦

٨. محمد الجوهري وآخرون؛ ميادين علم الاجتماع؛ ط٣؛ دار المعارف القاهرة؛ ١٩٧٤

٩. محمد سلطان أبو علي وآخرون؛ أصول علم الاقتصاد (النظرية و التطبيق) القاهرة ١٩٩٤

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي ومصالح الطبقة

مقدمة

أن مصطلح الرأسمالية الذي شاع تداوله في السنوات الأخيرة في الكتابات الاقتصادية قد استخدم بصورة متنوعة حتى أنه لا يوجد اتفاق عام على مدلول هذا المصطلح وهناك العديد من المدارس الفكرية ترفض الاعتراف بأن الرأسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق و يرجع ذلك إلى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت كالمادة بشكل مجرد بعيد تمامًاً عن العوامل التاريخية النسبية التي لا يمكن عريف الرأسمالية إلا من خلالها وحدها .

ونظام كالرأسمالية قد يمكن الحديث عنه بشكل تجّريدي أما لو كنا نصف ظاهرة ميزت عصوراً تاريخية عديدة بدرجات متفاوتة ولكنها على هذا النحو فكرة اقتصادية مجردة وليست فكرة تاريخية ومن العبث الذي لا يحقق غاية أن نحاول تتبع أصول مثل هذا النظام .

ومن بين وجهات النظر التي تناولت الرأسمالية نجد أن "ما شتركِ" يرى أن الرأسمالية كانت موجودة منذ الأذل ويريد بذلك أن يقول. إنه إن كان الحديث عن الرأسمالية فإن الواجب يقتضي عدم إقحام التاريخ فيها لأن تاريخ الرأسمالية تلفه خرافات كثيرة .. ومؤلف أخر يرى أن الرأسمالية لا تشغل حيزاً كبيراً من تاريخ أوروبا حتى القرون الثلاثة الأخيرة إذا كان لها وجود محدداً وبالإضافة إلى حذره الشديد من استخدام المصطلح نجده يتجاهل الرأسمالية كحقيقة واقعة [١]

وهناك ثلاث تفسيرات منفصلة عن بعضها البعض ارتبطت بفكرة الرأسمالية أثرت تأثيرا كبيراً على كل من البحث والتفسير التاريخي . وأول هذه التفسيرات تفسير "ورنرسو مبارت" الذي ذهب إلى أن الروح الرأسمالية كانت موجودة بصورة جنينية في الماضي قبل

[١] مورس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمه رؤوف عباس ، دار الوفاء للنشر، ط٢ ،٢٠٠٣، ص١٩

أن تصبح الممارسات الرأسمالية حقيقة واقعة وكان إنسان عصر ما قبل الرأسمالية إنسانا طبيعياً يعتقد أن النشاط الاقتصادي إنما يحقق سد حاجاته الطبيعية وعلى نقيض ذلك فقد قام الإنسان الرأسمالي باقتلاع حذر الإنسان الطبيعي بنظرته البدائية الأصلية وقلب كل مفاهيم الحياة واعتبر تكديس رأس المال الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي و إخضاع كل شيء في الحياة لتحقيق غايات عن طريق الترشيد المتزّن والحسابات الدقيقة .

أما التفسير الثاني لمصطلح الرأسمالية فقدمه لنا "إيرل هاملتون" مؤرخ ثورة الأسعار في القرن السادس عشر حيث وصف الرأسمالية بأنها النظام الذي تستخدم فيه الثروة غير العقارية بهدف محدد هو إخفاء الدخل بينما يعتبر بيرن المصطلح ينطبق على كل استخدام مربح للنقود ويعلن أن مصادر العصور الوسطى تحدد وجود الرأسمالية في القرن الثاني عشر مجالها للشك ويهدف هؤلاء الباحثين من وراء ذلك إلى البحث عن أصول الرأسمالية حيث وجدت تجاوزات تجارية خاصة بأنه افق الاقتصادي الضيق ويفترضون وجود اقتصاد طبيعي في عالم العصور الوسطى حيث يحددون المراحل الرئيسية في نمو الرأسمالية تبعاً لمراحل توسع السوق أو تغير أشكال الاستثمار أو المشروعات التي يرتبط بها هذا الاتساع في حجم السوق.

أما التفسير الثالث للرأسمالية فيقدمه لنا ماركس الذي التمسها في أسلوب معين للإنتاج والاشارة إلى أسلوب الإنتاج باعتباره مجرد مسألة فوقيه وهو ما أسماه بالقوي الإنتاجية ولكنه أشار إلى الطريقة التي تملك بها وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الناس وبعضهم البعض من خلال رحلتهم بحركة الإنتاج وبناء على ذلك لم تكن الرأسمالية في رأيه نظاما للإنتاج من أجل السوق ولكنها تشكل نظاماً أصبحت قوة العمل في ظله سلعة تشترى وتباع في السوق أي عنصر أخر من عناصر المبادلة والشروط التاريخية لوقوع ذلك

تفتضي تركيز ملكية وسائل الإنتاج في أيدي بالنسبة لها المصدر الوحيد لكسب العيش وعلى كواهل هؤلاء يقوم النشاط الإنتاجي لا عن طريق الحق القانوني ولكن عن طريق عقود العمل

وسوف نتناول في هذا البحث النظريات التي أفردها النظام الرأسمالي مع تقديم رؤيا تقوم على تحديد مزايا وعيوب هذا النظام .

مفاهيم أساسية:-

علم الاقتصاد :-

المقصود بعلم الاقتصاد ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد الإنتاجية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع .

وهذه المهمة لعلم الاقتصاد تنطوي على بحث ودراسة الظواهر المختلفة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للإنسان لكي يحقق لنفسه أكبر قدر من الرفاهية المادية في حدود ما يتوفر له من إمكانيات وموارد نادرة[١]

النظام الاقتصادى :-

هو مجموعة الوسائل التي يتقرر في ضوئها التفضيل بين الأغراض البديلة للنشاط الاقتصادي ويتم التنسيق بوساطتها بين النشاطات الفردية لتحقيق تلك الأغراض

ويعرفه المفكر جوج هالم بأنه التحليل النظري للبلدان المختلفة بما يتضمنه من مؤسسات قانونية واقتصادية فيما يعزو التمايزين الأنظمة الاقتصادية إلى نوع المؤسسات القائمة [٢]

---

[١] عبد الفتاح قنديل، مقدمه في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية، ط٣ ، ١٩٨٤

[٢] عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد حسن الجامعة المستصرية ، ١٩٨٤

الاشتراكية :-

هو نظام يعتمد على الفلسفة الماركسية في طغيان المصلحة العامة على المصلحة الفردية ويجعل من الدولة قوة قابضة بيد قوية على كل وسائل الحياة الاقتصادية في المجتمع ويحاول المساواة الملكية بين أفراد المجتمع وقد أدخلت على هذا المذهب بعض الإجراءات عندما انخفض المستوى الإنتاجي حيث أدخل الحافز الشخص وحافة الربح ولا سيما بعد العقد السادس من هذا القرن الميلادي[١].

الرأسمالية :-

تحدد هذا المفهوم في بداية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة ويتميز هذا النظام بالأخذ بالملكية الخاصة بشكل غير محدد ويعتمد على المصلحة الشخصية وعدم تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلا في حدود ضيقة وقد أدخلت على النظام الرأسمالي بعض الإجراءات للتقليل من مساوئه كالتأمينات الاجتماعية والنقابات والتي تعتبر من صميم هذا النظام[٢]

الإمبريالية:-

الرأسمالية الاحتكارية وهي المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية حيث سيط الاحتكارات على الإنتاج وتصريف أهم السلع [٣]

---

[١] النظم الاقتصادية www.ahram.eg/Archive/2005
[٢] المرجع السابق
[٣] الإمبريالية www.marxigsts.org/Arabic

الليبرالية :-

هي منهج اقتصادي يقوم على أن نظاماً طبيعياً يسود الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويقوم على أن الأفراد يعرفون مصلحتهم وأن على السلطات أن تترك لهم حرية النشاط وهذا النظام قائم على قانون العرض و الطلب الذي يؤمن ازدهار الأفراد و الدولة علي حد سواء

التنمية الاقتصادية :-

تعرف كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإن كان معدل التنمية أكبر من معدل السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع .

كما أنها عبارة عن هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي ؛ يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع .

التنمية :-

عند تتبع تطور مفاهيم التخلف والتنمية نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي فقد عرفت التنمية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات بأنها الزيادة السريعة المستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن . ولكن مع دراسة خبرات البلدان النامية نجد أن هناك زيادة في معدل الدخل القومي ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة بلا تحسن وهذا يعنى أن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها بل بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف الفقراء بالقضاء على التعطل .

وبالتالي يمكن تعريف التنمية بأنها تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شائها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترات متعددة من الزمن جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[١]

مسيرة الفكر الاقتصادي من ارسطو إلى أدم سميت:

يتبلور الفكر الاقتصادي حول المشكلة الاقتصادية وهو في الأساس مشكلة إشباع الحاجات الحياتية للإنسان وإشباع الحاجات مجاله الطبيعة . والإنتاج هو وسيلة تحويل موادها الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة للإنسان وهو نشاط يتولى البشر تنظيمه سعياً وراء الاستحواذ على خيرات العمل وهبات الطبيعة .

وتعتبر قضية الإنتاج والاستهلاك محور اهتمام الإنسان منذ بدأ التاريخ المكتوب حتى الأن فالمتتبع لمسار التطور التاريخي للفكر الاقتصادي يتبين له أن هذا الفكر قد أتي دائماً متغيراً تابعاً لطرق الإنتاج السائدة في المجتمع و أنه و يولد في كل حقبة تاريخية وينمو مستنداً إلى ثلاث ركائز أساسية وهي النظرية الاقتصادية ؛ السياسة الاقتصادية ؛ المذهب الاقتصادي .

- النظرية الاقتصادية التي تختص بالكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية وتحديد اتجاه ومدى تأثير المتغيرات التي تعكسها تلك القوانين على الظاهرة محل البحث .
- السياسة الاقتصادية تختص بتقديم الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير في مسار تلك الظواهر

[١] عواطف قطب محمد ، الأمن التنمية المستدامة ، مركز بحوث الشرطة ، ٢٠٠٦

- المذهب الاقتصادي : يحدد اتجاه رواد المدارس الاقتصادية بقبول أو رفض النظم الاجتماعية التي تتولد عنها تلك الظواهر .

وعلى هذا الأساس تنشا بين النظرية الاقتصادية السياسية الاقتصادية والمذهب الاقتصادي علاقات وثيقة الصلة فالسياسة الاقتصادية تصبح بدون النظرية والتحليل ضرباً من التخبط العشوائي الذي قد يصيب مرة ولكته لا يصيب بالضرورة مرات . فالنظرية والتحليل هما اللذان يمدان صانعي السياسة الاقتصادية بحقائق العلاقات السببية القائمة في الاقتصاد وبالتالي بمنهج لتقييم النتائج التي ترتبت على مختلف القرارات التي يتخذونها والأعمال التي يقومون بها [1]

في ضوء ما سبق سوف نستعرض لمحات من الفكر الاقتصادي وخطوطه العريضة.

تطور الاقتصاد من عصر العبودية (أرسطو) إلى عصرا أدم سميت:

أولا : العصر القديم

الفكر الاقتصادية في خدمة ملاك العبيد

كانت الدولة المصرية القديمة بجميع ما فيها ملكاً للملك (الفرعون) والملكية الخاصة لم يكن مسموحاً بها مكان الملك الإله ومستشاريه من الكهنة وتشير الأدبيات إلى أن مصر الفرعونية لم تعرف اقتصاد المبادلة ولم تعرف النقود كأداة للتبادل ولم يعرفوا السلع وعرفوا المقايضة المباشرة بين الأفراد وشيوع طريقة المقايضة على هذا النحو لم يساعد على تكوين طبقة تجارية يقوم نفوذها على الربح التجاري لذلك فإن الثروة لم تكن أنئذ تتراكم في صورة أموال بل كانت تتداول في صورة محاصيل وما شية وحلى وممتلكات عقارية".

[1] المرجع السابق

وفي اليونان وروما القديمة عندما كانت الزراعة هي النشاط الرئيسي للإنسان وكانت الأرض هي المصدر الأساسي للثروة وكان الرقيق هم قوة العمل الوحيدة للإنتاج ولم تكن هناك حاجة إلى نظرية ولما كان الأرقاء مملوكين ملكية مطلقة للأسياد لم تكن هناك حاجة أيضاً للتوزيع .

ولقد أثيرت أفكار عريقة حول قضايا اقتصادية ذات اعتبار فلقد ذهب " أفلاطون " إلى ضرورة بناء الدولة وتقويمها لأسباب اقتصادية منها إشباع الحاجات الأساسية للسكان الذين يعجزون منفردين عن تحقيقها أنداك وأشار إلى أهمية تقسيم العمل بينهم إلى حكماء مهمتهم التفلسف والحكم ومواطنين أحرار مهمتهم العمل والدفاع وشن الحروب وعبيد مملوكين لغيرهم يقومون بالخدمة في أدنى الأعمال وأكثرها خطراً و مشقة هذا بالإضافة إلى إقراره بضرورة قر حق الملكية الخاصة على المواطنين الأحرار حافزاً لهم على الإنتاج وحرمان الحكم منها مانعاً من الطغيان .

أما " أرسطو " فإن تحليله الاقتصادي ارتكز مباشرة على الحاجات وإشباعها ونشر أفكاره حول القيم الاستعمالية والقيم التبادلية والسعر المتبادل وفرق بين الثراء الطبيعي الذي مصدره الإنتاج والثراء غير الطبيعي الذي مصدره التبادل ويفرق أرسطو بين نوعين من الثروة .

الأول : يسميه الاقتصاد وهو الثراء الناتج عن عمل رب الأسرة وأولاده وعبيده ليشبعوا به حاجاتهم وهو يزداد بفضل ارتقاء العمل نفسه وزيادته .

والثاني : يسميه فن التداول وهو الغنى الناتج عن الربح والتجارة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن أرسطو أدان الاحتكار في التجارة واعتبره خطراً وغير صالح للمجتمع لأن غنى الفرد يرتبط بغنى المجتمع ولا يعود على المجتمع بأي فائدة .

ثانياً : العصور الوسطى

الفكر الاقتصادي في عباءة الكنيسة

بعد تحلل الإمبراطورية الرومانية وتمزقها إلى دويلات وحلول العصور الوسطى بما فيها من تخلف وظلام تخلت الكنيسة تدريجياً عن الفضائل المسيحية وأبيح للكهنة تملك الأموال وبيعت مناصب الكنيسة بأسعار معلومة وأبيح الغفران للناس وفتح الطريق بين الكنيسة والجنة أمام الأثرياء وأغلق أمام الفقراء مما يبرهن على أن الأخلاق والفضيلة ذاتها كثيراً ما تستجيب لاختيار الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ .

وعندما تحللت العبودية وحل الإقطاع كانت الإقطاعية تمثل وحدة اقتصاديه واجتماعية شبه مستقلة حيث كان الإنتاج موجهاً في الأساس لتلبية احتياجات الاستهلاك المباشرة وكان توزيع الناتج بين السادة والعبيد وبين الملاك والمزارعين وبين الأشراف وعامة الناس يتم عادة في صورة عينية وكانت المنتجات والمحاصيل تسلم ولا تباع ومن ثم فقد ضاقت السوق ومثلت استثناء لمجموعة قليلة من البشر ورغم تزايد أهميتها مع مرور الزمن إلا أنها ظلت بصفة عامة تلعب دوراً هامشياً في الحياة الاقتصادية .

كان لنمو المصانع اليدوية وسيطرة طوائف الحرفيين على النشاط التجاري والحرفي من السمات المميزة للنشاط الاقتصادي في تلك العصور و كان الاحتكار والاستغلال وحجب السلع عن التداول مظاهر ملازمة للتميز الطبقي والتفاوت الاجتماعي واستغلال النفوذ كما كانت القوة المسيطرة على دفة الحياة هي سلطة رجال الدين وهيمنة الكنيسة من ناحية وسلطة الملوك وأفراد الإقطاع من ناحية أخرى .

ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي تزعزعت سيطرة الكنيسة وذلك عندما تعارض جمود الاقتصاد الريفي الذي ترعاه الكنيسة مع ديناميكية الاقتصاد الحرفي التجاري الذي

ترعاه البرجوازية الحضرية الصاعدة في المدينة ثم جاءت حركة الإصلاح الديني اللوثرى ونتيجة لذلك ظل الفكر الاقتصادي ذا طابع ديني أخلاقي فكل ما كان فيه فائدة للناس يباح وكل ما كان يضر بهم تحرمه الشريعة أي أن الفكر الاقتصادي كان ينمو في أحضان الفكر الديني وفي ظل هذا العصر ظهر القديس توماس الأكويني والأسقف نيكول أورسيم من داخل الكنيسة الأوروبية واتفق هذان القديسان مع أرسطو وأفلاطون في بعض الشأن واختلفا معه في شئون أخرى . فعلى أيديهما جرى إحياء مبدأ العدل عند أرسطو بعد إلباسه ثوباً مسيحياً فكان العدل في التسعير حلال والغش والتدليس حرام دون الإشارة لكيفية تحديد هذا السعر ونفس هذا المبدأ تم تطبيقه عند تحديد الأجور والأرباح في المعاملات الاقتصادية .

وإذا كان أفلاطون قد نادى بشيوع الملكية العامة فإن أرسطو قد نادى بحق الملكية الخاصة ؛ أن الفكر اللاهوتي على يد هذين القديسين قد أرجع ملكية المال إلى الله وأبقي الناس مستخلفين فيه وحبذا الملكية الفردية وانتهيا إلى أنها رغم مشروعيتها فإنها ليست ملكية مطلقة وإنما اعتبراها ملكية مقيدة بالمنفعة التامة .

ثالثاً : عنصر النهضة :

الفكر الاقتصادي في خدمة التجاريين

في بداية عصر النهضة كانت الكشوف الجغرافية قد ضاعفت معلومات الناس عن سطح الأرض الأمر الذي كان له أكبر الأثر في توسيع التجارة وتراكم الثروة في البلاد الأوروبية . لما كان اكتشاف قارة أمريكا عام ١٤٩٢ تجسيداً لنموذجاً فريداً للوفرة والفرص المتكافئة بما يتضمنه ذلك من أفاق واسعة لممارسة الإنتاج ومصادر متنوعة لكسب الدخل ومجالات وفيرة لتحسين الرزق بدرجة لم تكن معهودة في الغرب الأوربي وبذلك لم تكن

هناك حاجة إلى نظرية للأجور أو نظرية للربح وبالتالي لم تكن هناك فرصة لظهور أي نظرية اقتصادية

وكان للتوسع التجاري بين أوروبا والعالم وانتشار الحرف وتداول النقود على نطاق واسع دور كُبير في ظهور ثلاث طبقات اجتماعية هي التجار والصناع والصيارفة وهم الذين كانوا في مرتبة أدنى من أفراد الإقطاع في بداية العصر الوسيط غير أنهم ما لبثوا في نهايته إن احتلوا مراكز رفيعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال نشر أفكارهم وثقافتهم ومثلهم وقيمهم وغدوا القوة المسيطرة في المجتمع وصبغوا الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصبغة مصالحهم

وفي مجال الفكر السياسي كان أول من عبر عن فكرة هذه الطبقة هو كتاب الأمير "مكيافيللي" الذي حرر السياسة والدولة في العصور الوسطى من سلطة الأخلاق الكنسية رافعا شعار أن الغاية تبرر الوسيلة وتّلاه "برنارد ماندفيل " في بداية القرن الثامن عشر بكتابه "رذائل فردية وفضائل عامة" مبشرا بأن الخير للعالم يمكن أن ينتج من الأطماع والإنائية الفردية .

وقد أطلق " أدم سيمت " على هذا النحو بعد شعار التجاريين الذي امتد بطول ثلاثة قرون متواصلة من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر وكان من أهم مظاهر التطور في ذلك العصر هو انتشار الأسواق وصعود طبقة التجار والتوسع في الكشوف الجغرافية وتدفق الثروات النقدية وظهور الدولة الحديثة وتكيف الفكر الديني مع كافة هذه الظواهر الجديدة الذي فيما بعد أزيح إلى هامش الحياة الثقافية وأصبح الإنسان غير معترف بأية سلطة على نفسه وبذلك أزيحت من أمام البرجوازية الناشئة الحواجز اللاهوتية بين حق التمتع بالرفاهية في الحياة الدنيا مع الغفران والاستمتاع بالنعيم في الحياة الآخرة .

وفي هذا المناخ ظهرت المدن التجارية القوية وزاد نفوذ التجار الذين اقتربوا أكثر فأكثر من دائرة السلطة ومراكز صنع القرار وتوحدت إرادة السلطة مع نفوذ التجار لتصفية الأرستقراطية الزراعية . حيث كانت تستند الأرستقراطية الزراعية على الفكر الطبيعي الذي يمجد نشاط الزراعة ويعتبرها المصدر الوحيد للثروة وينظر للتجارة والصناعة على أنها تحولات في صور المواد الخام التي تنتجها الزراعة .

وفي مجال معارضة التجاريين نادي الطبيعيون بحرية التجارة الخارجية والداخلية لأنها تتفق مع القانون الطبيعي للحياة القائمة على الحرية وتوافق الإنسان مع البيئة وتؤمن لهم فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية .

وعلى الرغم من إسهامات بعضهم مثل فرانسوا كينية مؤسس هذه المدرسة الذي نشر مؤلفا عن التحول الاقتصادي ونشر أخر عن القانون الطبيعي إلا أن هذه الأفكار لم تلق رواجاً وتوارت عن الأنظار عندما زال أساسها الاقتصادي والسياسي المتمثل في نفوذ طبقة ملاك الأراضي الذين أطاحت بهم الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ وهيأت الظروف لإقامة نظام رأسمالي وصناعي جديد أكثر تقدماً تأسس على العلم والصناعة الديمقراطية .

رابعاً : عصر الثورة الصناعية :

الفكر الاقتصادي في خدمة البرجوازية الصاعدة :

نشأت وتطورت الثورة الصناعية على ثلاث مراحل .

في المرحلة الأولى : من ١٥٧ إلى ١٦٥٠ تحددت خطوطها العريضة .

في المرحلة الثانية : من ١٦٥٠ إلى ١٧٥٠ انتشرت كل أثارها وظهرت نتائجها .

في المرحلة الثالثة : من ١٧٥٠ إلى ١٨٥٠ تطور التقسيم الفقي للعمل وواصل التطور الصناعي مجراه وشكل الأساس لكافة التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية في أوربا.

وفي هذه الفترة التي خاضت فيها القارة الأوروبية تحولا من المجتمع الإقطاعي المنهار إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي الصاعد وفيها تم إلغاء نظام الطوائف الحرفية في كل من فرنسا ١٧٩١ ثم انجلترا ١٨١٤ وبإلغاء هذا النظام أصيح لكل فرد الحق المطلق في مزاولة أية حرفة او مهنة يبغي احترافها. وفي ذلك الحين تولدت ظواهر جديدة لم تكن مألوفة من قبل وهي تكدس ألاف وملايين العمال الذين لا عمل لهم في المدن والذين حالفهم الحظ في الحصول على فرصة عمل كانت ظروف عملهم في غاية الشقاء والقسوة وكذلك كانت معدلات أجورهم تنحدر إلى حد الكفاف .

على الجانب الأخر تمادى الرأسماليون في تكديس الأرباح وتنافسوا فيما بينهم على إنتاج السلع وتصريفها في سوق تنافسية ونتج عن ذلك حق التوسع التجاري وتراكم في رأس المال الذي شق طريقه إلى النشاط الاقتصادي واحدث تطورا في الإنتاج الصناعي وقد مثلت الثورة الصناعية في إنجلترا باكورة التقدم الصناعي في أوربا وكان لاختراع المحرك البخاري دور كبير في تصنيع الآلات وتطوير صناعة المنتجات حيث حدثت تحولات كيفية في فنون الإنتاج وطرق تنظيمه. فبالنسبة لفنون الإنتاج تم التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الألية التي تدار بالقوى الحركية. وبالنسبة لطرق التنظيم الصناعي تم التحول من الإنتاج في الورش الحرفية إلى نظام الإنتاج في المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل. وفى هذا المناخ غدا البحث العلمي هو وسيلة استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية فمع الثورة الصناعة تطور الفكر التقليدي للمجتمع الغربي وظهرت بشائر علم اقتصادي جديد على يد أدم سميث الذى يعتبر أول اقتصادي في التاريخ يغير مبادئ شاملة يعكن على ضوئها تفسير العملية الاقتصادية بأكملها وخلق أول فرض علمي عام يمكن للعلم الاقتصادي

أن يسير على أساسه فكان من رأيه أن المصلحة الذاتية الطبيعية تدفع الناس إلى تحسين مراكزهم تبعا لما هم أهل له ومن هنا ينشأ تقسيم العمل ويعمل كل شخص على استغلال ما يناسبه والنتيجة المجتمعة لهذه العملية هي اضطلاع المجتمع بوظيفته بصورة صحيحة فالعلم الذى تؤديه جميع الطبقات يزيد من الشروة ولكنها تتعاون تبعا لقدرتها المتخصصة وبلور أدم سميث أفكاره ونشرها في كتابه المشهور "ثروة الأمم" كأول كتاب مهم منشور في الاقتصاد السياسي عام ١٧٧٦.

وفى هذا الكتاب وجه أدم سميث سهام النقد لمذهب الطبيعيين ومذهب التجاريين عندما أظهر أن الثروات الحقيقية تنبع من قدرة العمال على الإنتاج وزيادة العرض وليس من خضب الأرض وحدها كما يزعم الطبيعيون ولا من تراكم الفضة والسّبائك الذهبية التي يتم تجميعها من خلال فائض التجارة كما يدعى التجاريون فهو يعرف ثروة أي أمة من الناتج الأرضي وتحسين تربتها وتنوع غلاتها وعمل الشعب وجهده وخدماته ومهاراته.

وفى هذا المؤلف ثروة الأمم طرح أدم سميث أبو الاقتصاد السياسي الأسئلة المحورية وحاول الإجابة عنها:

فبالنسبة للمذهب الاقتصادي فإنه قد آمن بالحرية الفردية وأعلن أن المحصلة الشخصية هي المحرك الأول للاقتصاد ونادى بضرورة حماية المنافسة الحرة في سوق التبادل من كل تداخل وعارض أفكار أفلاطون التي تبيح العبودية وأنها ضرورة اجتماعية لا بديل عنها في بناء الحضارة.

وبالنسبة للنظرية الاقتصادية فإنه قد حاول الإجابة عن المسألتين المحوريتين في كل تحليل اقتصادي وهما.

أولا: كيفية تحديد الأسعار ؟

ثانيا: كيفية توزيع العائد ؟

وفى المسألة الأولى رأى أن ثروة الأمم تعتمد على العمل أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية وبرهن على أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة وأن السعر يحدد مظهرها السوقي أما المسألة الثانية فقد برهن على أن الأجور في ظل المنافسة الحرة تتجه دائما إلى مستوى الكفاف الذى يحفظ للعامل حياته كما برهن على أن العامل يخلق فائض القيمة الذى يستولى عليه الرأسمالي في صورة أرباح وفوائد كما برهن كذلك على وجود علاقة عكسية بين حصة الأجور وبين عوائد الملكية من أن زيادة حصة أحد يعنى نقصها لدى الأخر.

وبالنسبة للسياسة الاقتصادية فقد نادى بأطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية كما نادى بكف يد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي لأنه اعتبر ان تدخل الدولة يسبب ضررا يجب تجنبه ونادى ثالثا بقصر دورها على النهوض بأعباء الدفاع وإقامة العدالة وتشييد الطرق والمرافق الأساسية وتهيئتها لخدمة الإنتاج.

وعليه فإن كتاب ثروة الأمم لأدم سميث قد جاء محللا ومفسرا ومعبرا عن مصالح الرأسمالية وهى في باكورة فورتها وتلقائيتها وانتشارها في مرحلتها التنافسية الكاملة وتوصل إلى مبدا أساسي أن الأسعار تتحدد وفقا للعرض و الطلب دون أدنى تدخل من الدولة لأن السوق تجذب أليا نحو توازن الأسعار فيحدث تطابق بين المنتج و المستهلك.

الفصل الثالث

المدارس النظرية في الرأسمالية

منذ بروز الرأسمالية ونموها وسيطرتها على الحياة الاقتصادية في البلدان الصناعية تولدت عنها ثلاث مدارس فكرية اقتصادية رئيسية وهى التقليدية والكنزية والماركسية حيث نجد أن التقليديين يدعون إلى الحرية الاقتصادية في حين يدعوا الكنزيون إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بينما سعى الماركسيون إلى تصفية الرأسمالية وإقامة الاشتراكية.

أولا : التقليدية

على الرغم من أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينطوي على ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي إلا أن الرأسمالية استطاعت في مراحل نقوها المبكرة أن تتغلب على هذه الظاهرة التي تتمثل في صورة أزمات لأنها لم تكن وقتئذ تعم الدول الرأسمالية في آن واحد والذى يمكن لإحداها أن تساعد الأخرى كونها كانت تتخذ من أسواق الدول النامية ميدانا لتصريف تلك الأزمات. أن نشأة الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم وسيطرتها على الحياة الاقتصادية كان يتيح القدرة لقوى السوق التلقائية أن تعيد النشاط الاقتصادي كما يتيح القدرة لقوي السوق التلقائية أن تفسر الكلاسيك و البوكلاسيك لتلك الازمات فاعتبروها مجرد فترات اختلال عابره تتولد نتيجة لجمود الأجور و عدم كمال الأسواق و توصلوا الي ان القوي التلقائية التي توفرها شروط المنافسة الكاملة سرعان ما تلبث ان تظهر لتصحيح هذا الاختلال [١]

[١] فوزي منصور ، تطور الرأسمالية المصرية ، قضايا فكرية ، ١٩٨٦ ، ص٣٠

والفكر الاقتصادي لرواد هذه المدرسة يمكن بلورته في المقولات التالية :

١. المقولات الرئيسية الليبرالية الرومانسية:

تتبلور المقولات الرئيسية للرواد التقليديين في قانون "ساي" للأسواق والقانون الحديدي للأجور وحياد النقود وحياد الدولة وحرية المبادلات الدولية.

ويفترض جان باتست أن مجموع الأجور والإيجار وأن الأرباح المدفوعة الانتاج غالبا ما يكون كافيا لشرائها ويكون هناك فائض سلعي ناتج عن عدم كفاية الطلب فنظرا لحياد النقود في الاقتصاد فإن العرض يخلق دائما المساوي له عند كل مستوى من التشغيل كي يملك تلقائية التشغيل الكامل.

طبقا للقانون الحديدي للأجور فإن العلاقة الدائرية الموصلة المنعكسة بين معدل الأجور معدل الموالين وبالتالي عرض العمل يترتب عليها استقرار الأجور في النهاية عند مستوى الكفاف فأجر العامل الحدى هذا الذي يقرر العمال وكلما تزايد عدد العمال الراغبين في العمل تناقصت جور جميع الحدية الانتاجية وتراجع أجر العامل الحدى حتى يصل إلى مستوى الكفاف.

أما حياد النقود فيفيد بأن المنتجات في السوق تتبادل المنتجات أما النقود فلا تعدو أن تكون ستار تخفي وراءها المبادلات الاقتصادية الحقيقية دون أن تلعب أي دور ملموس في تحديد حجم الانتاج.

أما حياد الدولة فيستند على مقولاتهم بوجود يد خفية تسير الاقتصاد وتعمل على تحقيق التدافق والانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وهو الوضع الذي يتيح

للدولة أن تتفرغ للقيام بدور الحكم المحايد بين الطبقات والقوى الاجتماعية في ما يسمى بوظيفة الحارس الليلي.

أما مبدأ حرية المبادلات الدولية فيقوم على ضرورة إزالة الحواجز التي تحجب الأسواق الوطنية عن السوق الدولية وهو ما يؤدى إلى انسياب السلع والخدمات والمواد ورؤوس الأموال بين الدول دون عائق.

٢. المذهب الاقتصادي والسياسة الاقتصادية:

تقوم السياسة الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك على تحديد السياسة المالية أي قصر دورها في الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي محدد.

أما بالنسبة لسياسة التغذية فيرون بأنه في مقدور السلطات الحاكمة أن تضبط المستوى العام للأسعار إذا ضبطت معدل التغير في عرض النقود كما يرون بأن التغير في عرض النقود لن يكون له أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالإنتاج والاستخدام.

وهنا يوصى الكلاسيك والنيوكلاسيك تخفيض عام للأجور ويحصرون دور الدولة في إزالة العقبات التي تحول دون فاعلية قوانين المنافسة الحرة والتجارة الحرة على النحو الذي يكفل المرونة للأجور في سوق العمل وللفائدة في سوق رأس المال وللعملة في سوق الصرف وللأسعار في سوق الموارد للسلع والخدمات.

وخلاصة القول أن النظرة المشتركة للرواد الكلاسيكيين مؤداها أن تصرف السوق الحر يضمن الاستخدام الأمثل للموارد إلى أقصى حد غير أن الواقع المتمثل في التعاقب المنتظم للأزمات تخلق في وقت واحد كميات من السلع لا تجد من لديه القدرة لشرائها بسبب

تركز الثروة لدى الأقلية وتوزع الفقر بين الأغلبية ، وأن ذلك ينفي أن الأزمة الاقتصادية كانت قادرة علي زعزعة أركان الاقتصاد الرأسمالي طوال القرن التاسع عشر حتي أزمة الكساد الكبير.

ثانيا : الكينزيون:

على عكس التحليل الكلاسيكي يبرهن التحليل الكينزي على الاتي:

أن الطلب الكلى الفعال هو طلب متوقع ليس متغيراً تابع للعرض وإنما هو متغير مستقل يتوافق مع مستوى التشغيل والدخل والأسعار.

كما برهن أيضا على أن الأزمة ليست حدثا عارضا في الدورة الاقتصادية أنما هي ظاهرة داخلية وثيقة الصلة بأسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ينطوي على تشديد نحو الركود الاقتصادي طويل الأمد الناشئ عن القصور المزمن في الطلب الكلى الفعال.

ويرجع هذا التصور للاتي:

- نتيجة للاكتناز من ناحية
- تناقص معدل الربح كلما تزايد حجم الاستثمار من ناحية ثانية.
- تناقص الميل الحدى للاستهلاك وتزايد الميل الحدى للادخار كلما تزايد حجم الدخل القومي.

وبهذه الطريقة تم الربط لأول مرة بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية في تفسير التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير عن طريق نظرية في شعر الفائدة اسند كينز للطلب على النقود دورا حيويا في حدوث الدورة الاقتصادية فسعر الفائدة عنده نظرية تغدية يتحدد بتبادل الكمية النقود مع الكمية المعروضة منها.

الكمية المعروضة تحددها السلطات النقدية ولذا فهي غير مرنة بالنسبة للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة.

الكمية المطلوبة وهي النقود وتتوقف على رغبة الأفراد في الاحتفاظ بمقدار معين من النقود لأغراض المعاملات والاحتفاظ بمقدار أخر لأغراض المطالبة.

ولقد تناول كينز تحليل كل من ظاهرتي التضخم والبطالة من حيث تأثير النقود عليها ففي حالة البطالة يرى أن الزيادة في كمية النقود تؤدى إلى تغير مماثل وفي نفس الاتجاه في مستوى الاستخدام حيث أن زيادة كمية النقود عن طريق عمليات السوق المفتوحة سوف تؤدى إلى رفع الطلب على الأوراق المالية وبالتالي إلى ارتفاع أسعارها وإلى انخفاض سعر الفائدة عليها ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود يمكن أن تخرج الاقتصاد من حالة الركود.

وقد أشار كينز أن العيبين الرئيسيين في الرأسمالية وهما:

- البطالة المرتفعة جدا.
- توزيع الدخل شديد التفاوت.

ويرى كينز انه لتجاوز هذه الأزمة لابد من الارتكاز على سياستين هما:

السياسة المالية التي تقوم على تنشيط الطلب الكلى ومقوماته حيث تلجأ إلى السياسة المالية التعويضية وسياسة الإنفاق العام والضرائب كأداة لامتصاص هذا الفائض من المنتجات وهذه السياسة تعتمد على :

أولا : على زيادة الإنفاق الحكومي الاجتماعي والحربي والاستثماري.

ثانيا : إقامة الاستثمارات العامة لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة بهدف ضمان التشغيل الكامل ولتحقيق ذلك فإنها تأخذ بقاعدة الموازنة غير المتوازنة حيث تسعى إلى تحقيق فائض في حالة الرواج وتقبل بوجود عجز في حالة الركود.

السياسة النقدية الائتلافية وتنصرف إلى تدبير الموارد النقدية التي تلزم لتغطية عجز الموازنة غير المتوازنة عن طريق آليات السوق المفتوحة والتمويل بالعجز.

وعلى هذا الأساس قدمت الكينزية روشته العلاج التي ساعدت الرأسمالية على التغلب على تناقضاتها ووفرت لها الحماية من الوقوع في أسر الثورة الشيوعية.

تدخل الدولة في الاقتصاد حماية للرأسمالية من الانهيار:

استخدمت الكينزية النظرية الاقتصادية كأداة لتبرير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الطلب الكلي الفعال بهدف تحقيق توازن التشغيل الكامل الذي لا يتحقق تلقائيا عن طريق تشغيل الموارد التي عجزت المشروعات الخاصة عن تشغيلها أو بهدف مكافحة التضخم الذي عجز الادخار الاختياري عن مكافحته.

وهكذا تكون الكينزية قد برهنت على أن الدولة هي المؤسسة الوحيدة في النظام الرأسمالي التي يمكن أن تتكفل بتوفير الاستثمار لدفع الطلب الفعال فحسب بل وأيضا لضمان الجدوى الاجتماعية لذلك الاستثمار الذي يعتبر الوسيلة الامنة لمكافحة البطالة.

وقد لاقت الكينزية قبولا واسعاً في الدوائر الرسمية وطبقت سياستها على نطاق واسع ، غير أن هذا الازدهار لم يدم طويلا فلقد أفرز أسلوب الانتاج الذي اعتمدت عليه رأسمالية الدولة ظاهرة اقتصادية حديثة وهي أن يجتمع في وقت واحد ركود اقتصادي وتضخم سريع وهو ما يسمي في الأدب الاقتصادي بظاهرة التضخم الركودي.

ثالثا: الماركسية وحتمية فناء الرأسمالية:

اختلفت الماركسية اختلافا جذريا عن مقولات المدرستين التقليدية والكينزية حيث راهنت منذ البداية على حقيقة هلاك الرأسمالية وأنصب تحليلها على إظهار التناقضات الاقتصادية الاجتماعية الكامنة في النظام الرأسمالي ولذلك لم تسعى الماركسية أبدا إلى إصلاح لنظام الرأسمالي وإنما سعت دائما إلى وأده ودفنه.

ومنذ البداية توجهت الماركسية إلى التدليل على أن التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين العمال وصاحب العمل أساسه انفراد صاحب العمل بملكية وسائل الانتاج وحرمان العمال منها والتدليل على أن التوزيع غير المتكافئ للدخل مصدره فائض القيمة الذي يولده العامل ويسلبه صاحب العمل وهاتان القضيتان الثروة والسلطة شكلتا مع محتوى الماركسية مصدر ثورتها.

ولقد ارتكزت الماركسية على أربع ركائز أساسية هي المادية الجدلية والمادية التاريخية الاقتصاد السياسي والشيوعية العملية.

أولا: المادية الجدلية

الوجود الاجتماعي يحدد الوعى الاجتماعي:

المادية الجدلية تتميز عن جدلية هيجل ومادية ماركس ، فهيجل يرى أن الوعي متغير مطلق ومستقل متولد من العقل البشرى وهو في تطوره يشكل الحياة والواقع ولذا فإن التطورات في النظم السياسية والاجتماعية ليست الا نتاجا للتطور الفكري المجرد والقائم على التأمل العقلي أي أن الفكر هو العامل الرئيسي الذي يحدد طريقة معيشة الإنسان.

أما ماركس فيرى أن طريقة الإنتاج متغير مطلق ومستقل متولد في إطار صراع الإنسان مع الطبيعة لخلق المنفعة لضرورة إشباع حاجاته وبقائه على قيد الحياة وهي في تطورها تشكل فكر الإنسان ووعيه ولذا فإن التطورات في النظم السياسية والاجتماعية ليست الا نتاجا للتطور في قوى الإنتاج وما تولده من علاقات إنتاج أي أن طريقة الإنسان هي العامل الرئيسي الذي يشكل فكره ويحدد مستوى وعيه[١]

فالمادية الجدلية عند ماركس تقوم على أن التطور في التاريخ يتوقف على نتائج الصراع بين الطبقات فكل طبقة تولد نقيضها الذي يصارعها ويفنيها حتى تصل أخيرا إلى سيادة الطبقة العاملة التي تتبنى الاشتراكية كنظام لا نقيض له.

ثانيا : المادية التاريخية

الصراع الطبقي محرك التاريخ:

ترى أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ وأن تحول المجتمع من حالة إلى أخرى يتحدد نتيجة لتطور تدريجي هادئ ذي طابع تراكمي وأن هذا التحول يصبح ثوريا عندما تتكشف التناقضات الاجتماعية وتصبح عدائية الطابع وهذا التحول رهن التطور الحاث في قوى الإنتاج وما تزاوله من تأثير على علاقات الإنتاج وجميع مظاهر الحياة الاجتماعية.

فالمادية التاريخية ترى أن العامل الاقتصادي هو العامل الحاكم في تطور المجتمعات وفي ضوء هذه الرؤية تم التركيز على تطور الإنتاج الاجتماعي باعتباره يتألف من سلسلة كاملة من العناصر وهى موضوع العمل وأدوات العمل وقوة العمل وعلاقات العمل وهذه العناصر تشكل في مجملها الأساس الاقتصادي للبنيان الاجتماعي.

[١] محمد عبد السلام الطرق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد و التخلف ، مراكز الاهرام للترجمة و النشر ،٢٠٠٤ ، ص١٠١

الاقتصاد السياسي:

عرف ماركس الاقتصاد السياسي بأنه علم تطور علاقات الانتاج بما فيها علاقات الملكية والتبادل والتوزيع أي أنه علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.

ولأن الماركسية ترى ان التناقص الكامن في الظواهر هو محرك التطور وأن تطور الرأسمالية سوف يؤدي بها في النهاية إلى زوالها فإن الاقتصاد السياسي يكشف عن هذه التناقضات ومن أهم المقولات التي توصل إليها هي نظريته في القيمة ونظريته في استقلال قوة العمل.

وتحليل السلعة هو العمود الفقري لنظرية القيمة في الاقتصاد والسياسة الماركسية فالمنتج يكتسب خصائص السلعة إذا توافر له شرطان الأول أن تكون له منفعة وبالتالي يكتسب قيمة استعمالية والثاني أن يكون قابل للتبادل وبالتالي يكتسب قيمة تبادلية.

والعمل الانساني هو القاسم المشترك بين جميع المنتجات فالعمل الملموس هو أساس القيمة الاستعمالية والعمل المجرد هو أساس القيمة التبادلية والإنتاج السلعي ينقسم إلى نوعين الانتاج السلعي البسيط والانتاج السلعي الرأسمالي وفي النوع الأول يعمل المنتج البسيط بنفسه ولنفسه وفي النوع الثاني يعمل المنتج بالأجر لحساب رأس المال.

ولكي يحقق التبادل السلعي لابد من توافر شرطين الأول سيادة التخصص وتقسيم العمل والثاني سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعندما تتبادل السلع في السوق تتحدد قيمتها على أساس كمية العمل المجرد المبذول في إنتاجها وفي سوق المنافسة يجرى تبادل السلع بالنقود طبقا لسعر محدد فالنقود هي مقياس أسم للقيمة أما العمل فهو مصدر قيمتها الحقيقية.

ولتفسير ظاهرة البطالة أشارت الماركسية إلى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي يميل إلى زيادة التركيب في رأس المال وزيادة نسبته في جهات وسائل الإنتاج على حساب نسبة مخصصات قوة العمل أي أن التطور الرأسمالي يتضمن إحلال الآلة محل الإنسان وهو ما يسبب زيادة عرض العمل عن الطلب عليه ويدفع الأجور إلى الانخفاض باستمرار حتى تصل إلى مستوى الكفاف أو أدنى منه.

والخلاصة أن الماركسية ترى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ينطوي على خلق قوى اجتماعية متعارضة الأهداف والمصالح وهذه القوى تتبلور في قطبين متصارعين هما الأجراء في مواجهة الملاك وحل هذا التناقص من وجهة نظرا الماركسية يقتضي إلغاء طبقة الملاك أي إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة وحينئذ يتطابق الواقع الاجتماعي للملكية مع الواقع الاجتماعي وتحل الشيوعية محل الرأسمالية وتختفي الازمة.

رابعا: الاشتراكية والشيوعية وثورة البروليتاريا:

الشيوعية العملية وهي الركن الرابع للماركسية وتمثل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة طبقة البروليتاريا وتتحقق عندما يتم التحول من نظام الملكية الخاصة إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهي المهمة التي تضطلع بها البروليتاريا دون غيرها.

والبروليتاريا هي قوة العمل الاكثر وعيا والأقوى تنظيما والأشد بأسا في عملية الصراع الاجتماعي وتتميز بأنها لا تملك ما تخسره في مسيرة النضال السياسي والاجتماعي غير ثورتها التي كبلتها بها الرأسمالية وهي في مسيرتها لا تحرر نفسها فقط ولكنها تحرر كافة الطبقات المستغلة أيضا وأداتها لتحقيق أهدافها هو الحزب الشيوعي.

والحزب الشيوعي: هو مثل الطبقة العاملة وأداتها لاحتكار السلطة ووسيلتها لتصفية التناقضات الاقتصادية الرأسمالية الاستغلالية ويضم أكثر الثوريين وعيا وأقواهم صلابة

وأشدهم إخلاصا لقضية الشيوعية ومهمته هدم الدولة الرأسمالية وبناء الاشتراكية دولة بلا طبقات.

والاشتراكية هي مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، والدولة الاشتراكية مثل كل الدول الأخرى هي نوع خاص من تنظيم القوة بقصد قمع طبقة من الطبقات وهي دولة الطبقة العاملة التي تمنع الرأسمالية وتسعى إلى تصنيع البلاد والنهوض بالعلم والتكنولوجيا والثقافة إلى أعلى المستويات.

وببناء الاشتراكية سوف يتم بإلغاء الملكية الخاصة ومن ثم ينتهى الصراع الطبقي إلى الأبد ويختفي واقع استغلال الانسان لأخيه الإنسان وبذلك تعم المحبة ويسود السلام بين جميع البشر وحينئذ ينتهى دور الدولة كأداة للقمع وتنتفى الحاجة إليها تدريجيا وتذبل وتذوى في نهاية الأمر وبذلك تصل إلى الشيوعية وتحقق المدينة الفاضلة.

وبعد صراع مرير بين الشيوعية والرأسمالية تبددت أوهام الأولى وتجلت أحلام الثانية وتوج العالم بنظاما اقتصاديا واحدا هو النظام الرأسمالي وقدر فلسفة اقتصادية واحدة هي الفلسفة الليبرالية.

مفهوم الرأسمالية

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكلية وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها متوسعا في مفهوم الحرية معتمدا على سياسة فصل الدين نهائيا عن الحياة[١]

[١] مفهوم الرأسمالية www IS eamtogad .net

والرأسمالية توجد حينما يتحكم غير العمال بإنتاج العمال بالأجرة حتى في حالة امتلاك الدولة رسميا للأملاك الخاصة وفي ظل الرأسمالية تقوض الديموقراطية للطبقة العاملة من خلال افتقار الناس للتحكم بأي نسبة لأعمالهم الشخصية والمجتمع

وتقوم الرأسمالية على مجموعة من الأسس والمعتقدات هي:

١. الحث على الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلا.
٢. تقديس الملكية الفردية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثرواته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرادها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام.
٣. المنافسة والمزاحمة في الأسواق نظام حرية الأسعار من اطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.
٤. إن المذهب الطبيعي الذي هو أساس الرأسمالية يدعو إلى أمور منها :

- الحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي ليس من وضع أحد حيث تحقق هذه الصيغة نموا للحياة وتقدما تلقائيا لها.
- يدعو إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن تقتصر على حماية الأفراد والأموال والمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد.
- الحرية الاقتصادية لكل فرد حيث إن له الحق في ممارسة واختيار العمل الذي يلائمه وقد عبروا عن ذلك المبدأ المشهور دعه يعمل دعه يمر.

- يرى الرأسماليون بان الحرية ضرورية للفرد من أجل تحقيق التوافق بينه وبين المجتمع ولأنها قوة دافعة للإنتاج لكونها حقا إنسانيا يعبر عن الكرامة البشرية[1]

مراحل تطور النظام الرأسمالي:

إن الرأسمالية في تطورها مرت بثلاث مراحل رئيسية هي المرحلة التجارية المرحلة الصناعية ثم المرحلة المالية أو الاحتكارية.

أولا: المرحلة التجارية:

بدأت هذه المرحلة مع عصر الاقطاعيات وقيام المدن المستقلة ووجود عنصر التجار كعنصر مسيطر من الناحية الاقتصادية مما أدى بالضرورة إلى ازدياد حجم المعاملات التجارية بين المدن وبعضها واتساع نطاق التبادل التجاري وأدى هذا إلى خلق ثروات كبيرة لدى فئات كثيرة من التجار ، وساعدت الحروب الطبيعية على زيادة هذا الازدهار التجاري نتيجة لهبوب رياح حضارية جديدة على أوروبا هذا إلى جانب الاكتشافات الجغرافية وما أدت إليه من أتساع الأسواق وصلت بالازدهار التجاري إلى قمته.

وتبلورت نتيجة للعوامل السابقة ظهور عديد من كبار التجار تجمع في أيديهم من الثروات ما جعل سلطاتهم ونفوذهم يصل إلى حد السيطرة على الحكم وتوجيهه. وفي هذه المرحلة كانت النقود المعدنية والمعادن النفيسة الذهب والفضة هي المعيار الذي يقاس به ثراء الدول والأفراد وكانت النقود ورأس المال تعني شيئا واحدا في ذلك الوقت ، وفي ظل هذه المرحلة من مراحل الرأسمالية نشأ المذهب الاقتصادي المعروف بمذهب التجاريين.

---

[1] المرجع السابق

تعد الرأسمالية التجارية مرحلة في تطوير الرأسمالية وقد شهد الغرب فترة تعاصر المرحلتين التجارية والصناعية البدائية ففي نهاية هذا القرن بدأت الصناعة تستعمل الآلة ولا تقتصر على المجهود البشرى وكان ذلك بداية الرأسمالية الصناعية[1]

ثانيا: المرحلة الصناعية:

بدأت الرأسمالية الصناعية عندما وجدت المصانع اليدوية التي يجتمع فيها عدد كبير نسبيا من العمال والتي يملكها في العادة صاحب عمل متميز عن العمال فهو ليس واحد منهم وهكذا بدا التمييز بين صاحب راس المال أي الرأسمالي من ناحية أخرى ، ولما كان الرأسمالي صاحب المصنع والعمال هم أجراء لديه فإن من الطبيعي ان سياسة المصنع وطريقة سيره تكون مرهونة بإرادة الرأسمالي وهكذا وجد نوع جديد من السيطرة مصدره راس المال وليس مصدره الطاقات البشرية أو المجهود البشري وحده .

ولم يكن التقدم الصناعي في بداية الأمر سريعا لأن الفن الانتاجي التكنولوجي كان ما زال لم يحقق تقدما واضحا بعد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مذاهب التجاريين كانت قد تركت قيودا على الحياة الاقتصادية بقصد حماية ثروة الدولة وإنمائها.

وقد اقتصر الأمر منذ البداية على إلغاء القيود التي كانت مفروضة على العمل الصناعي الذي كان بسيطا في حد ذاته وكان لإلغاء هذا القيود وأقول نجم الاحتكارات التجارية وبدء حرية المنافسة كلها عوامل قوية في التمهيد إلى الرأسمالية الصناعية ونمو الإنتاج الصناعي ومن ناحية أخرى فإن الاكتشافات العلمية التي بدأت في أواخر الفرن ١٧ كانت مقدمة ضرورية للثورة الصناعية وللرأسمالية الصناعية بطبيعة الحال وعندما تحققت

[1] عبد الكريم كامل ، النظم الاقتصادي ، المقارنة جامعه الوحد ، كليه الإدارة الاقتصاد ،١٩٨٨ ،ص١٣٥

الثورة الصناعية كان المناخ الاقتصادي للنظام الرأسمالي قد نما تماما بحيث بلغ هذا النظام في ذلك المناخ قمة ازدهاره ونضج خصائصه.

الثورة الصناعية:

يطلق تعبير الثورة الصناعية على التغيرات العميقة البعيدة الأثر التي بدأ حدوثها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي اكتملت صورتها في انجلترا قبل أن يحل النصف الثاني من القرن ١٩ والتي مازالت تحاول حتى الآن أن تبلغ قمتها في كثير من أنحاء العالم.

الأسباب التي أدت إلى الثورة الصناعية تريد أن تتبع:

١. اتساع السوق نظرا لنمو التجارة وما أدى إليه هذا الاتساع من وجود حاجات تريد أن تشبع.
٢. نمو الثروات التي كانت تنزع من كل أركان العالم لتصب في أوربا وتؤدى إلى تكوين تلك الثروات الضخمة.
٣. ازدياد السكان بشكل ملحوظ وهجرتهم من الريف إلى المدينة.
٤. اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام من مصادر خصبة ورخيصة.
٥. استعمال القوى التجارية ثم بدأ عصر الآلة الحديثة.

الأثار التي ترتبت على الثورة الصناعية:

في مجال الإنتاج نجد أن الآلية الحديثة أدت إلى زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة وبالتالي زيادة في السلع وإنتاج سلع جديدة وبالأخص السلع الاستهلاكية مثل أنواع جديدة من الملابس بالإضافة إلى السلع الترفيهية التي بدأت تشق طريقها إلى الحياة الاجتماعية وكاد العالم كله

يكون سوق واحدة تعتمد على قاعدة المنافسة مما ترتب على ذلك تحسين الإنتاج وخفض الأسعار.

في مجال التوزيع كان عائد الإنتاج لابد وأن يوزع على أصحاب الألة وأصحاب الجهد ويقول الواقع الاقتصادي أن أصحاب الآلة كانوا قلة وأن أصحاب الجهد كانوا الكثرة وبالرغم من هذا كان عائد الانتاج يوزع على أساس أن تأخذ القلة أكثر عائد من الإنتاج وتأخذ الكثرة العائد الأقل منه وهذا يتنافى قطعا مع العدالة.

المرحلة المالية في تطور الرأسمالية وظهور الاحتكارات.

مع نمو عدد السكان الذي بلغ في نهاية القرن التاسع عشر حوالي١٦٠٠ مليون نسمة في العالم ، تضاعفت الطاقات الإنتاجية وازدادت الاحتياجات وظهر لأول مرة أن الإنتاج لم يعد في الكثير من الحالات يلاحق الطلب وشهدت هذه المرحلة تزايداً في حجم المبادلات الدولية وبداية تكوين السوق الرأسمالية العالمية الواحدة وبلغ التقدم التقني نمواً عالياً بعد استخدام الفحم والبترول والكهرباء كمصادر رأسمالية للطاقة وفي هذه المرحلة حققت عملية تركز وتمركز رأس المال قفزات واسعة فأحتل المشروع مكانة بالغة الأهمية بناحية ألية المنافسة الحرة وإحلال وضع الاحتكار الفردي واحتكار الأقلية ألية رئيسية لقيادة العملية الاقتصادية. فلقد أصبحت عملية تقدير رؤوس الأموال بدافع الأرباح محوراً لصراع احتكاريي قوى من أجل الأسواق ومجالات الاستثمار وتأمين مصادر ثابتة للمواد الخام والمواد الأولية اللازمة لتطور الصناعية الرأسمالية فاندفعت رؤوس الأموال نحو البحث عن الأسواق الخارجية وخاصة أسواق المستعمرات بعد أن ضاقت الأسواق المحلية نتيجة لتدني معدلات الأرباح في البلدان الرأسمالية واعتمد راس المال على القوة لتحقيق سيطرته على المبادلات السلعية وللحصول على وسائل الانتاج ودائما لزيادة الحصول على معدل أعلى للأرباح يزيد عن معدله المحلي.

وهذه الديناميكية التي امتلكها رأس المال جاءت نتيجة مباشرة لعملية اندماج راس المال الصناعي بالرأسمال المصرفي وتكوين رأس المال التحويلي كأساس تاريخي لظهور الاحتكارات المعاصرة وقد اتخذت ألية تصدير رأس المال أشكال عديدة منها القروض المصرفية لديون الحكومية.

الاستثمارات المباشرة:

إلا أن الاحتكارات عند هذا المنحني لم تتحول بعد إلى متغير حاسم ونهائي لرفع الأسعار إلى أعلى مستوياتها ولكنها بدأت عملية سيطرتها على العملية الاقتصادية تدريجيا مع مستويات التطور الرأسمالي نفسه [١]

السمات العامة للنظام الرأسمالي:

لدراسة موضوع السمات العامة للنظام الرأسمالي وخصائصه الجوهرية التي تميزه عن غيره من الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية لابد أن ننطلق من محاولة التعرف على هذه الخصائص كما أكد عليه الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية من ملامح وخصائص مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

إن المفهوم التكنولوجي للنظام الاقتصادي يعرف بأنه مجموعة من وسائل السيطرة استند إليها في إعطاء تحديد معين للنظام الرأسمالي باعتباره نظاما اقتصاديا صناعيا على درجة عالية من التكنولوجيا ويتميز بخصائص أربع هي:

١. الملكية الخاصة لأهم السلع الرأسمالية واغلب السلع الاستهلاكية.

[١] محمود وهبه ، الرأسمالية المصرية الجديدة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٤ ، ص٢١

٢. نظام السوق الذي يسمح بحساب النفقات والأسعار بصورة عقلانية كما يسمح للرأسماليين والعمال المستهلكين جميعا بالحساب العقلاني لاستخدام مواردهم على أفضل صورة ممكنة لتحقيق أقصى إشباع مكن لنفعهم المادي.

٣. دافع الربح في النشاطات الاقتصادية.

٤. الحرية الاقتصادية التي تقتضي عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود وضعها للإطار العام اللازم للنظام الاقتصادي.

ريمون أرون:

يرى المفكر "ريمون أرون" النظام الرأسمالي يقصد به النظام الصناعي المعروف بالبلدان الرأسمالية ويتميز بالخصائص الآتية[١]

١. هو النظام الذي تكون فيه وسائل الانتاج موضوع ملكية خاصة.

٢. هو الذي يكون فيه التنظيم الاقتصادي غير مرن أي أن التوازن بين الانتاج والاستهلاك غير قائم فيه وبشكل نهائي وبقرار تخطيطي وإنما ينشأ بالتدريج من تلمس تقلبات السوق.

٣. هو الذي يكون فيه أصحاب العمل والعمال منفصلين انفصالا تاما على نحو لا يملك العمال فيه غير قدرتهم على العمل وأصحاب العمل لا يملكون غير أدوات الإنتاج وعلى هذا الأساس كانت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل قائمة فقط على الأجور.

٤. الأرباح هي الباحث الأساسي للنشاط الاقتصادي.

٥. لما لم يكن توزيع الدخل محدد بطريقة مخططة كان لابد من تأرجح الاثمان في كل سوق من الأسواق وحتى في كافة نواحي الاقتصاد

[١] محمد اسماعيل منصور ، النظم الاجتماعية و الاشتراكية ، مطبعه المصري

بيجو:

ركز في تعريفه للرأسمالية على ظاهرة تملك الأفراد العاديين لأدوات الإنتاج مفرقا في ذلك بينها وبين تملك الدولة في النظام الاشتراكي لأدوات الإنتاج ونتيجة لوجود هذه الملكية لابد وأن ينشأ التفاوت بين أفراد المجتمع الواحد ليصبح هذا التفاوت جزءا لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي نفسه

شوجيتر:

يرى أن الرأسمالية في البيئة المادية والثقافية التي يوجد فيها المنظم الكفؤ الذي يعمل على التجديد والابتكار وتحقيق التطور الاقتصادي أي أن روح النظام الرأسمالي هي الديمقراطية والحرية.

في ضوء التعريفات السابقة للرأسمالية يمكن تقديم صورة إجمالية للخصائص على الوجه التالي:

١. الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتي تؤدى إلى تفاوت اجتماعي وتتمثل في الانقسام بين من لا يملكون سوى قوة العمل وبين من يملكون وسائل الإنتاج والسيطرة الاقتصادية في المجتمع أي سيادة الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي.
٢. اعتماد النظام الرأسمالي على قوى السوق العرض والطلب لتنظيم العمليات الاقتصادية أي أن السوق وجهاز الثمن يمثلان ميكانزيم تطور هذا النظام وحل المشكلات الاقتصادية سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي.
٣. سيادة المنافسة بين المنتجين في النظام الرأسمالي في المراحل الأولى لتطوره وتحولها إلى منافسة احتكارية في المراحل التالية للتطور واعتماد الرأسمالية على

مبدأ الحرية في النشاط الاقتصادي أي حرية الكسب على مستوى المشروع الفردي الخاص وعلى مستوى المشروعات الاحتكارية.

٤. إن القانون الأساس المميز للخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية هو الحصول على أعلى الأرباح وهو قانون عام للنظام الرأسمالي على خلق أدوار تطوره.

٥. تتميز الرأسمالية بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي خاصة على الأسعار والإنتاج ومع أن هذه الرقابة قد زادت حاليا إلا انها ما تزال محدودة مقارنة بالمبادرات الشخصية في هذا الشأن.

مزايا وعيوب النظام الرأسمالي:

- يرى أنصار النظام الرأسمالي ان هذا النظام يحقق مزايا ثلاث.
- أنه نظام يتفق مع الطبيعة البشرية باعتبار الرغبة في التملك غريزة طبيعية في الإنسان وتقوم في أعماقها الأنانية والفردية.
- أنه نظام يكفل الحرية باعتبار أن الحريات أمور جوهرية للإنسان كحرية التملك وحرية التصرف في الأموال وحرية اختيار نوع العمل.
- يؤدى النظام الرأسمالي إلى تقدم فنون الإنتاج.

حيث أن هذا النظام يقوم أساسا على المشروعات الخاصة وما يقوم بين هذه المشروعات من منافسة تؤدى إلى تقدم الفنون الإنتاجية حرصا على البقاء في حلبة المنافسة فيعتمد المنتج على سبل ذات شقين تعتمد على تحسين فنون الإنتاج من ناحية واقلال التكلفة من ناحية أخرى حتى يحقق المنافس نوعا من الغلبة في السوق.

هذه المنافسة حين تتحقق بهذه الصورة تحقق فعلا صالحا اجتماعيا إذ هي تسعى دائما إلى الاستفادة من الخبرة العلمية الحديثة إلى جانب سعيها إلى اشباع الحاجات الإنسانية وقد تؤدى هذه المنافسة إلى صراع بين المنتجين ويستمر في السوق المنتج المقتدر ذو الثروات الطائلة والذي يمكنه بعد ذلك التحكم في السلعة في ظل نظام الاحتكار بعد أن يصبح المنتج الوحيد لها[١]

ولكن مع وجود هذه المزايا في النظام الرأسمالي التي كان يحققها في مرحلة معينة انتقل منها النظام الاقتصادي الاجتماعي من العبودية إلى الاقطاع إلى الرأسمالية ولكن استمراره يؤدى إلى تناقضات ضخمة بين النظام والمجتمع الذي يعيش فيه لتخلف هذا النظام عن منطق المرحلة التي يعيش فيها وتتمثل عيوب ذلك النظام في:

أولا :سوء استخدام الموارد الانتاجية:[٢]

في ضوء الظروف التي يتخبط فيها السوق بين الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة ومن أجل الحصول على الأرباح يلجأ المنتجون إلى اتخاذ قرارت متنوعة متفاوتة حول الإنتاج وكيفيه استخدامات كل عنصر وغير ذلك من قرارات وهذا الطريق أو الأسلوب لن يؤدى إلا إلى سوء استخدام وتوزيع الموارد الإنتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة ويأخذ سوء الاستخدام هذا أشكالا عديدة منها :

١. التعطل التام لقدر من الموارد الإنتاجية للجماعة من قوة عاملة ووسائل إنتاج والتعطل هنا يقصد به التعطل المزمن الذي يظهر في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية وليس التعطل الناشئ عن الأزمة الاقتصادية وفيما يتعلق بقوة العمل تظهر الأنواع التالية من البطالة :

---

[١] الرأسماليه الترعيف التأسيس www Is lam Pedia .com

[٢] محمد اسماعيل منصور ، النظم الاجتماعية و الاشتراكية ، مطبعه المصري

- البطالة الزمنية.
- البطالة الاحتكارية.
- البطالة التكنولوجية.

٢. تخصص الوحدات المسيطرة لجزء الموارد الإنتاجية لأجل زيادة الطلب الكلى وليس بهدف زيادة القدرة الإنتاجية.

٣. تخصيص جزء من الإمكانات البشرية وغير البشرية لمشروعات الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة في الشركات والمؤسسات المتنافسة أي لأجل التسويق والترويج للسلعة المنتجة.

٤. توجيه جزء من الموارد الإنتاجية لأجل إنتاج سلع ضارة اجتماعيا ولكنها تدر أرباح عالية كالمشروبات الكحولية وغيرها.

ثانياً: نمط استخدام وتوزيع الدخل:

هناك مدى واسع من عدم المساواة الاقتصادية إذ أن من المؤكد هناك اختلافا [١] كبيرا في توزيع الدخول بين الأفراد والأسر ولم تعمل الرأسمالية على تقليل تلك الفوارق بل العكس من ذلك فإن مؤسسات الرأسمالية ذاتها تعمل على خلق تفاوت كبير في توزيع الدخل وهناك عاملان يساعدان على ذلك هما الملكية الخاصة للموارد ، فضلا عن السوق الحرة التي تدفع أسعارا أعلى للسلع والمواد التي هي أكبر قدرة من غيرها.

أن نمط توزيع الدخل القومي في شكله النقدي في ضوء ما تنتجه الجماعة في فترة السنة يرتبط بدرجة احتكار المشروع الاقتصادي لإنتاج سلعة معينة ومن هنا يمكن إجمال العوامل التي تؤثر في توزيع الناتج الصافي بما يأتي:

---

[١] اسماعيل صبري ، الرأسمالية في مرحله ما بعد الإمبريالية، ربيع ٢٠٠٢ ، ص٧٧

١. إنتاجية العمل.

٢. مقدار ما يملكه الفرد من وسائل الإنتاج تمكنه من أن يحصل على جزء من الناتج الصافي.

٣. النفوذ الشخص أو السياسي.

٤. وجود دخول لا يبذل أصحابها جهدا في الحصول عليها وتتمثل هذه الدخول في :

- الدخول من أرباح الشركات.
- الدخول من الأموال الموروثة
- الدخول من إيجار الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية.

ثالثا: النمو غير المتوازن:

يتفق تطور الاقتصاد الرأسمالي بأنه تطور غير متوازن سواء كان ذلك من الناحية الزمانية أم من الناحية المكانية فمن ناحية الزمان ينمو الاقتصاد الرأسمالي من خلال الأزمات من خلال انقطاع دوري يحصل في عملية الإنتاج انقطاع يتمثل في انكماش في القوى الإنتاجية المستخدمة الأمر

الذي يؤدي إلى نقص في الاستهلاك النهائي وفي الاستهلاك المنتج في الوقت الذي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة والنتيجة أن يبدأ الإنتاج في الفترة اللاحقة عند مستوى أقل انخفاض من أعلى مستوى بلغه في الفترة السابقة ويحدث هذا الانقطاع بشكل دوري.

أما الناحية المكانية فيمكن القول أن نمو الاقتصاد الرأسمالي غير منتظم فمن زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المتخلفة فإن بعض القطاعات تكون متخلفة مقارنة بالبعض الآخر والمثال التقليدي هو تخلف الزارعة عن الصناعة أما من الناحية المكانية فيمكن القول

أن نمو الاقتصاد الرأسمالي غير متوازن بأكثر من معنى فيما يخص العلاقة بين مناطق النظام الرأسمالي فأنه يتضح وجود مناطق متخلفة وأخرى متقدمة داخل البلد الواحد مثال ذلك الجنوب الأمريكي مع الشمال الأمريكي وجنوب فرنسا بالنسبة لشمالها وهكذا.

رابعا: الأزمات الاقتصادية:

إن تطور النظام الرأسمالي ونموه لم يتحقق في شكل خط مستقيم بل في شكل حركات شبيهه بالموجات أو ما نستطيع أن نطلق عليها أزمات اقتصادية دورية تتكرر على فترات منها.

١. تقل الدخول فيقل الطلب فينخفض السعر وينقص التداول النقدي.
٢. تؤدى شدة الأزمة إلى إفلاس عدد من المشروعات وانسحابها من السوق وينتج عن ذلك وجود بطالة بين العمال.
٣. المشروعات التي قد تظل في الإنتاج تضطر أحيانا إلى الاستغناء عن بعض العمال وتخفيض أجور العمال الباقين.

المراجع

١- مورس دوب دراسات تطور الرأسمالية ترجمة رؤوف عباس دار الوفاء للنشر ، الاسكندرية ، ط٢٠٠٣.

٢- عبد الفتاح قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد ،دار النهضة العربية، ط،.١٩٨٤

٣- عبد المنعم السيد على ، مدخل في علم الاقتصاد ،ص ١، الجامعة ،١٩٨٤

٤- شكري رجب الفشاوى ، الإصلاح الاقتصادي ،الأهرام الاقتصادي عدد ١٨٢ ٢٠٠٣.

٥- حسن إبراهيم عبد ، دراسات في التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

٦- عواطف قطب محمد الأسد ، التنمية المستدامة ، بحوث الشرطة.٢٠٠٦

٧- حسين عمر ، تكون الفكر الاقتصادية ،دار الفكر ١٩٩٤.

٨- جون كينيث ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ٢٠٠١. ط

٩- فوزى منصور ، تطور الرأسمالية المصرية قضايا فكرية ، ١٩٨٦.

١٠- محمد عبد السلام ، الطريق الثالث للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف ، الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٤.

١١- عبد الكريم كامل ، النظم الاقتصادية المقارنة ، جامعة الموحد كلية الادارة والاقتصاد ١٩٨٨.

١٢- محمود وهبة ، الرأسمالية المصرية الجديدة ، المكتبة الأكاديمية .١٩٩٤

١٣- محمد إسماعيل منصور ، النظم الاجتماعية الاشتراكية ، مطبعة المصري ١٩٨٥.

١٤- إسماعيل صبري ، الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية، ربيع .٢٠٠٢

١٥- النظم الاقتصادي WWW ahram org eg / Archive 2005

١٦- الامبر بالنسبة WWW Marxsts org Arabic

١٧- تعريفات ثورية WWW etext org politics

١٨- مفهوم الرأسمالية WWW IS eamtodag net

١٩- الرأسمالية ،ar Wikipedia org wiki

٢٠- الرأسمالية التعريف التأسيس .WWW IS lam pedia com

٢١- الامبر بالنسبة WWW Marxsts org Arabic

٢٢- تعريفات ثورية WWW etext org politics

٢٣- مفهوم الرأسمالية ٢٢WWW IS eamtodag net

٢٤- الرأسمالية ar Wikipedia org wiki

٢٥- الرأسمالية التعريف التأسيس .WWW IS lam pedia com

الفصل الرابع

الدولة والاقتصاد

لقد افترض بارسونز ، أن كل نظام اجتماعي يقوم بأربع وظائف أساسية حتى يضمن لذاته البقاء وإن إخفاقه في القيام بهذه الوظائف الأربع يعني إما انصهاره أو الثورة التي تنظر إلى تغيير الأساليب التي يلجأ إليها في القيام بهذه الوظائف وهي:

التكيف: حيث أن وظيفة الدولة الاقتصادية وظيفة تكيفية بمعنى أن الدولة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية أو تضييق منه ليتناسب مع طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة.

تحقيق الأهداف: حيث أن لكل مجتمع عدد من الأهداف ينظر اليها على أنها ذات أولوية بصفة عامة حتى لو كانت مستقلة عن هدف كل فرد على حدة.

الحفاظ على النظام: حيث قدم بارسونز واحداً من أهم التفرقات النظرية بين النظام الاجتماعي والنظام الثقافي فالنظام الاجتماعي، هو يعمل في إطار بيئة مادية عليه أن يتكيف معها فهو أيضاً يعمل في إطار بيئة قيمية عليه أن يتوافق معها فالقيم تعتبر من عناصر البيئة التي تحدد وأهداف النظام.

التكامل: ويحدث التكامل بين الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفاعل الاجتماعيون.

أما الدولة فهي كما يقول نوردلنجر أنها مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب تخولهم وحدهم سلطة صنع وتنفيذ القرارات الملزمة على كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين داخل حدود إقليمها.

وما يجدر الإشارة إليه أن هؤلاء الأشخاص الذي يصدرون القرارات الملزمة لا يقصد بهم المعنى القانوني: أو الرسمي بل إن نوردلنجر يوسع المفهوم ليشمل كافة الأشخاص الذي يشتركون في عملية صنع القرار وتنفيذه سواء في لجهاز التنفيذي أو التشريعي أو

البيروقراطي أو حتى القضائي طالما إنهم في النهاية يستندون إلى مناصب تخولهم هذه السلطة وهؤلاء عادة تكون لهم تفضيلاتهم الخاصة ورؤاهم المستقلة عن رؤى بقية أفراد المجتمع حتى النظم الديمقراطية ولكن الفرق بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية وغير الديمقراطية يتضح في أن تفضيلات أفراد جهاز الدولة لا تخضع لرقابة بالقدر الكافي في النظم التسلطية عكس نظيرتها في النظم الديمقراطية التي تعرف تعددية في مراكز صنع القرار [١]

مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة:

اهتم عالم الأنثروبولوجي كارايسن بالتفرقة بين وظائف الدولة على اعتبار أنها مجالات العمل الرئيسية التي توليها الدولة اهتماماً لتحقق مجتمعاً موحداً آمناً مستقراً وقد حدد هذه المجالات الخمس على أساس أنها المجال الإداري، المجال الأيديولوجي والمجال العسكري والمجال الاقتصادي.

ففي المجال الإداري: تعتبر الدولة وهي منظمة المنظمات باعتبارها تمتلك جهازاً إدارياً متخصصاً وظيفته الأولى إدارة الأشخاص ومع شوع ثقافة أكثر نسبياً بدء تراجع الانفصال بين هذا الجهاز الإداري بين سائر أفراد المجتمع الذي يسيطر عليه وأصبح الجهاز البيروقراطي في أي دولة جزء لا يتجزأ من بنيانها الدستوري والسياسي ومن هنا فالدولة ليست لها الأولوية فقط ولكن لها الولاية [٢]

---

(١) Martin cornoy, the state and political theory, princetion princeton university press 1984, p 76-80

(٢) مصطفى كامل السيد: دراسات في النظرية السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٤

وعلى المستوى العسكري: تقوم الدولة بالدفاع على المجتمع في مواجهة الاعتداءات من جانب دول أخرى أو تحاول التوسع بضم أراضي المجتمعات الأخرى إليها وهي تعتمد في ذلك علي الجهاز البيروقراطي وعلى مواردها الاقتصادية.

وعلي المستوى الأيديولوجي: تستهدف الدولة تحقيق هدفين وهي:

١- إيجاد أساس الشريعة الجماعة الحاكمة يقبله المحكومون.

٢- تحقيق وحدة المجتمع وخصوصاً عندما تتعدد الأصول الحرفية لأفراده.

ويقتضي تحقيق هذين الهدفين بلوغ هدف ثالث هو إضعاف نزعات المقاومة لدى المحكومين [١]

وعلى المستوى السياسي: تظل الدولة مجالا للصراع بين جماعات مختلفة يبغي كل بينها السيطرة على مؤسسات الحكم لما يمكن أن تحققه هذه السيطرة من مزايا وحتى تتم السيطرة لهذه الجماعات فإنها تحرص على إيجاد نوع من التوازن بينها وبني المجتمع من ناحية وبينها وبين العناصر داخل جهاز الدولة من ناحية أخرى. وحتى يتحقق التوازن بينها وبين المجتمع فإنها تحرص من ناحية على إيجاد مؤسسات الضبط القادرة على ترويض أي رغبة في المقاومة من جانب الجماعة المحكومة وتحرص على احتكار السيطرة على مؤسسات الضبط ومن ناحية ثانية فإنها تتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع كما لو كانت علاقة تقوم على تبادل المنافع ففي مقابل فرض الضرائب تقوم مؤسسات الدولة بتوفير الحماية والعدل الأمان لأفراد المجتمع[٢]

---

(١) حامد عبد الحاج الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٩.
(٢) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق ذاكرة

أما المستوى الاقتصادي: فيتمثل في اهتمام الدولة على هذا المستوى فيما يلي:

١- تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي.

٢- توفير البنية التحتية وإدارة أعمال المرافق العامة.

٣- توجيه الاقتصاد ووضع خطط التوجيه الاستثمارات الخاصة نحو قطاعات بعينها.

٤- حماية الإنتاج القومي.

٥- حماية المصالح التجارية في الخارج.

٦- التوسع في تقديم الخدمات المجانية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة وإعانات البطالة [١]

وبذلك يمكن القول إن دور الدولة منذ البداية لم يكن غائباً عن مجال النشاط الاقتصادي وإنما يتغير مضمون هذا الدور وحدوده.

تطور دور الدولة الاقتصادي

إن مناقشة تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية من المنظور الفردي يستتبع التفرقة بين مرحلتين فارقتين في النظر إلى المفهوم.

المرحلة الأولى: هي مرحلة نشأة الدولة المركزية فقد استدعى إنشاء الدولة القومية وسعي الحكومة المركزية لبسط سيادتها أن تتحكم في كافة مقاليد الحياة الاجتماعية بما في ذلك الجانب الاقتصادي وهو ما وجد صداه في الفكر المركنتيلي الذي يدعو إلى التدخل الصريح والسافر من قبل الدولة في كافة نشاط الحياة الاقتصادية.

---

(١) Michael P. Tedaro, Economic Development in the third world, new York: long man 1991.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة نشأة مؤسسات الدولة الليبرالية الديمقراطية وتراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي [١]

نشأة الدولة القومية والنظرية المركنتيلية

يرى (كالدر) أن ظهور الدولة القومية بمثابة ثورة ضد سلطة أمراء الإقطاع وضد النفوذ للكنيسة في العصور الوسطى وبقيام الدولة القومية أنتقل الولاء من الملك الذي تمثل شخصه في كيان الدولة الجديدة وقومتيها ، بدأت

الدولة تنتقل لتمارس عدداً من الأدوار الأكثر تشابها مع نظيراتها في الوقت المعاصر في إطار الوظيفة الاقتصادية فحلت الضرائب القومية محل الضرائب الإقطاعية واستبدلت سلطة الأمراء الإقطاعيين بسلطة الملوك القوميين [٢]

وانتعش في هذه المرحلة الفكر التجاري المستمد من المركنتيلية فالدولة ذات السلطة المركزية والتي كانت تسعى لتحقيق مصالحها القومية بما أفضى إلى عصر التنافس الاستعماري هي الأساس في تحقيق التق الاقتصادي في الدول الأوربية [٣]

ويرى البعض أن الكشوف الجغرافية من أهم التطورات التي أدت إلى بروز دور الدولة في النشاط الاقتصادي فيرى شومبيتر إن مغامرات الكشف الجغرافي عن الأمريكيين عام ١٩٤٣ أدى إلى خلق أسواق خارجية دولية واسعة لاستيعاب الصادرات الأوروبية مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري الدولي من جهة وتأجج لهيب التنافس الاستعماري بين الدول الأوربية لاستعمار المناطق الجديدة فكان أسلوب الدول الرأسمالية يقوم على أساس تكوين

(1) Hertart Heaton, the economic history of Europe. New York. Longman, 1976
(2)Barry K. Gills, world system economic cycles and Hegemonic shift to Europe. ne Journal of European Economic vol 22, 1993, pp.151.
(3)Eli Heckscher, Mercamtilism (sixth edition) london: Allem and anrin, 1989, p.75

شركات احتكارية ضخمة تتحالف فيها الرأسمالية مع الملوك الأفراد لتحتكر النشاط التجاري فأدى ذلك إلى انتعاش حركات التجارة وزادت أهمية المعدن النفيس فازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتأمين مصالح الرأسمالية التجارية [١]

بل لقد اشتركت الدولة مع هؤلاء التجار في تأسيس كثير من الشركات المتخصصة للقيام بالتجارة في المستعمرات التي أنشأت صناعات (ملكية) في الداخل بقصد قيام الدولة نفسها بالإنتاج في بعض الفروع ومن هنا نشأ تحالف بين مؤسسة الدولة والطبقة المسيطرة اقتصادياً من وجهة نظر الماركسية وقد سميت هذه الرأسمالية التجارية باسم الرأسمالية التنظيمية [٢] .

ولقد واجهت السياسية المركنتيلية العديد من التحفظات مما أدى إلى ظهور مدارس أخرى سعت إلى معالجة سلبيات هذه المرحلة ومنها:

١- عدم امكانية استمرار هذه السياسة لفترة طويلة حيث (أوضح أدم سميث) إلى استحالة أن ت ظل الدولة في حالة دائمة من استقرار الأسعار في ظل فائض إيجابي دائم في ميزانيتها التجاري لأن استمرار تدفق النقود الذهبية يرفع بالضرورة من الكمية المتداولة من النقود داخل المجتمع بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في داخل الدول مقارنة بنظريتها في الخارج ومن ثم يستحيل استمرار عملية التقدير للخارج.
٢- استحالة تعميم تطبيق هذه السياسة المركنتيلية حيث أنه في الوقت الذي تحصل فيه دولة على فائض من الذهب تتقد دولة أخرى نفس القدر [٣]

(1)joseph A, Soum peter, History of economic amaly & is london George Allen and unurin, 1954, p.p 288-297
(2)Ibid. P128
(3)Bert Hoseliz, Imeperialism and Economic Growth, london

٣- وبذلك يمكن القول بأن هناك تقاليد فكرية مثلت الأسس النظرية لرفض الأفكار المركنتيلية وأهم هذه التقاليد الفكرية هي : مدرسة القانون الطبيعي مدرسة العقد الاجتماعي وتشترك في التركيز على حقوق الأفراد في مواجهة حق السلطة المطلقة للدولة وضع قيود على وظائف الدولة وكل ما يدعوها للتدخل في شئون المجتمع [١]

القانون الطبيعي: نظروا إليه على أنه قانون سبق قانون المدينة ويستند إلى افتراض مؤداه أن الأفراد في فترة ما قبل المجتمع الإنساني كانوا يعيشون في مجتمع يحكمه قانون الفطرة الذي يؤمن لأفراد المجتمع على عدد من الحقوق الطبيعية المسلم بها وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محاولة لتشويه قوانين الطبيعة وللنيل من حقوق الإنسان الطبيعية على نحو ما ذهب الفيزوقراط [٢]

وفي إطار هذا نوقشت قضايا لم تكن مطروحة من قبل مثل قضية حقوق المواطنين وحرياتهم وتكوين مؤسسات تضمن التفاعل الدائم بين القوى الاجتماعية المختلفة وحق المواطنين في الخروج عن السلطة لو كانت مستبدة وهذه القضايا كانت محور اهتمام أولئك الكتاب الذين وصفوا بأنهم مفكرو العقد الاجتماعي[٣]

فيرى هوبز أن صاحب السيادة هو الذي اختاره الأفراد حين الانتقال من حالة الفطرة الأولى وتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية ليحقق لهم إلا من الذي افتقدوا له في حالة الفطرة الأولى.

---

(1)Conyers Read, the Government of England under Eliza beth washgnton D.c 1960

(2)paull starr, western poitical theory, london, 1676

(3)Geonge H. Sabine, History of political theory ,4th edition, new york, 1978

أما جون لوك فيرى أنه كنتاج للعقد المبرم بين أفراد الشعب لا توجد في الدولة سوى سلطة عليا واحدة وهي سلطة الهيئة التشريعية التي يجب أن تخضع لها جميع السلطات الأخرى في الدولة وسلطة الهيئة التشريعية في رأيه هي سلطة توكيليه على اعتبار أن الأفراد لم يتنازلوا عن كامل حقوقهم وإنما تنازلوا عن بعض منها مقابل ضمان بقية الحقوق الأخرى [١]

أما روسو فيرى في مؤلفه بعنوان (العقد الاجتماعي) أن أي حكومة مهما كانت يمكن لإدارة الشعب أن تطيح بها دونما أي قيد يمكن أن يفرض عليه من السلطة الحاكمة أي أن الشعب هو مصدر السلطات [٢]

وقد أرست المدرستان الكبيرتان في القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي عدداً من الافتراضات بشأن دور الفرد ومكانته ويمكن إجمال هذه الأسس التي استندت إليها النظرية الليبرالية فيما يلي:

١- إعلاء قيمة الحرية.

٢- تعظيم المنفعة الشخصية[٣]

وقد تم تناول هذه الأسس في نظريتين كبيرتين في الاقتصاد هي نظرية الفيزوقراط الطبيعيين والنظرية الكلاسيكية.

(1)samael mintz, the hunting of leviathan, combridge: cambridge university, 1962.
(2) Robert M solow Economic history, American Ecnomic Review papers and proceeding, vol 74, 1985
(3) walter Haneg, history of economic society, prentic hall 1962 p.65

نظرية الفيزوقراط

وتعود هذه النظرية إلى منتصف القرن الثامن عشر وأشهر من عبر عنها كيناي الارفير وديبون دي ينتميور ولقد قامت على مبدأين أساسيين هما المنفعة الشخصية باعتبارها الحافظ لكل سلوك بشري والمنافسة بين أفراد المجتمع لتحقيق مصالحه الذاتية، وبشأن دور الدولة ووظيفتها الاقتصادية فقد رفض الفيزوقراط أي تدخل من الدولة سواء داخلياً أو خارجياً يعملون ودع السلع تنتقل بين البلاد دونما تدخل من الدولة "أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك بصفة أساسية للأفراد يديرونه طبقاً لمصالحهم الشخصية وعلى أساس ما يقوم بينهم من منافسة [١]

هي وقد كانت أهم الانتقادات التي وجهت للفكر الطبيعي عند الفيزوقراط اقتصارهم على الاهتمام بالزراعة على حساب الصناعة والتجارة مما أدى إلى تأخر الصناعة بالإضافة إلى إغفالهم للحقيقة التي مؤداها إن الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور وإن قانوناً واحداً حتى لو كان طبيعي يعالج بعض التصور ويترك جوانب أخرى [٢]

النظرية الكلاسيكية

هي يعتبر آدم سميث هو أول من أرسى دعائم هذه النظرية التي ركزت على الصناعة كنشاط أساسي بعد أن كانت الزراعة في الفكر الفيزوقراطي الأساس بيد أن هناك ظروفاً لم تكن في الحسبان وهي الآثار الاجتماعية لظهور الرأسمالية الصناعية مثل انفصال فئة أصحاب رؤوس الأموال عن العمال وظهور مشكلة البطالة ومشكلة وجود كميات ضخمة من السلع لا تجد مكاناً لتصريفها مما أدى ذلك إلى تغير الوظيفية الاقتصادية على نحو جعل

(1) Ernes Barker, ploitical thought in England, london oxford press, 1965, p79
(2) walter haney, op cit p.89

من مصلحة فئة أصحاب رؤوس الأموال أن تلغي الدولة كافة القيود التي تفرضها سواء داخل حدودها أو في علاقتها بالدول الأخرى[١]

والواقع أن كثيراً من المحللين لدور الدولة الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي أكدوا على وجود ظاهرتين أساسيتين وهي ظاهرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء بالتدخل المباشر في العملية الإنتاجية بإنتاج بعض السلع أو بإدارة بعض المرافق الهامة أو بتقديم بعض أشكال الدعم المالي والضرائبي لبعض الصناعات وظاهرة أخرى هي ظاهرة إصدار تشريعات متعددة تكفل للأفراد حرية اختيار السلع بالكميات التي يريدون إنتاجها وهو ما دفع أحد الباحثين إلى القول بأن الدولة الرأسمالية لم تكن دولة رأسمالية فعلاً وإنما كانت تلعب دور الدولة المتراكمة على اعتبار افتراض أساسي وهو أن الدولة لم تتراجع عن أداء وظيفتها الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية وإنما ما حدث هو أن الدولة قد اختارت وضعاً آخر على منحنى دورها الاقتصادي تميل فيه إلى الاعتراف للأفراد وبحقوق اقتصادية معينة ولكنها ظلت هي المسئولة عن حفظ النظام الاقتصادي ومراقبة أدائه[٢]

بينما يرى الفكر الليبرالي أن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي مسألة معروفة بشروط معينة لتدخل الدولة بهدف ضمان عملية آلية السوق المنضبطة ذاتياً في المجتمع ولإنشاء الأساس الذي أمكن توجيهه لهذا التصور بشأن دور الدولة أنه اختزل العلاقة بين الدولة الاقتصاد في معطيات الخبرة الأوروبية فقد رأى أنه يمكن إرجاع القوى الرئيسية للنمو الاقتصادي إلى عوامل ثلاثة لا تتدخل الدولة فيها وهي النمو السكاني والتوسع في الأسواق والتقسيم المتزايد للعمل والتراكم الرأسمالي

(1) Eli Heckscher, op.cit. pp.134-143
(2) Walter haey, op. cit. P 80-83

ورأى سميث أن كل ما سبق يتم بعيداً عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإنما يتم فقط من خلال ممارسة الدولة لمهماتها السياسية والإدارية الأخرى [١]

نظرية المنفعة الاجتماعية

تؤكد نظرية المنفعة الاجتماعية التي تنسب أساساً إلى كل من جيرمي بنتام وجون ستيورت على أن هدف التشريع الذي تسنه الدولة هو تحقيق المنفعة فغاية كل قانون ضمان أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس ولقد أكد على أن الأفراد ينبغي أن يترك لها تنظيم أفعالهم بمقتضى مبدأ المنفعة الخاصة لأن هذا سوف يؤدي إلى تحقيق المنفعة العاملة في النهاية[٢]

ولقد وضع "بنتام" الأساس لامتداد نشاط الدولة إذ رفض فكرة الحقوق الطبيعية ونظر إليها على أنها حقوق قانونية تختلقها الدولة ولذلك ندد بنظام الملكية التي ينجم عنه نتائج ضارة مثل التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل فيصبح في المجتمع عدد قليل من ذوي الشراء المفرط وأكثر منهم من ذوي الثراء المعتدل بينها الأغلبية العظمى من الفقراء.

وقد تأثر جون ستيورت بفلسفة بنتام في ظل الحركات الاشتراكية التي اجتاحت أوروبا في عصره ولذلك أكد على عدالة جهاز الدولة لإعادة توزيع الدخول والثروات في المجتمع لأن قواعد القانون الطبيعي تحابي أصحاب رؤوس الأموال على العمال والمستأجرين وقد عكس هذا الإسهام "جون ستيورت" ميل قصوراً واضحاً في نظام السوق الحر وهو أنه إن يتميز بدرجة عالية من الكفاءة في تخصيص الموارد

(1) Ricahrd Krouse L Michael Mcpherson, op.cit. p. 130.
(2) F.H Hahn Economic liberalism, london: oxford university press, 1987, pp68-79

إلا أنه يحابي فئة على حساب أخرى عند توزيع عوائق العملية الإنتاجية بما ينال من حرية الفئة المغلوبة على أمرها ويكون دور الدولة فاعلاً في الزود على هؤلاء[١]

المذهب الجماعي والدور الاقتصادي للدولة

مع وجود النظام الرأسمالي اختفت سوق المنافسة وحل محلها المنافسة الاحتكارية وأدى ذلك إلى سيطرة فئة محدودة على النشاط الاقتصادي بما أدى إلى تفاوت جاد في الدخول والثروات لصالح فئة على حساب فئة أخرى ما كان له أسوء النتائج على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل هذا النظام نتيجة البطالة وارتفاع ساعات العمل للحصول على أجر مناسب [٢]

وتعتبر الحركات العمالية التي بدأت تنظم نفسها في شكل نقابات عمالية تدافع عن مصلحة الطبقة العاملة وتعبر عن أهدافها هي أول شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يثور ضد مقولات التوافق التلقائي بين مصالح أفراد المجتمع [٣]

وقد انقسم الفكر الجماعي إلى فريقين كبيرين من حيث تدخل الدولة النشاط الاجتماعي فريق اعتبر أن الدولة وهي الإطار الأصلح للقيام بمهام الإنتاج والتوزيع باعتبارها كائناً محايداً يعلو على كافة أفراده وبنحو هذا الاتجاه إلى إحداث التغير في مجال الملكية بصورة تدريجية عن طريق ازداد نشاط السلطة العامة واتساع سيطرتها على المشروعات الصناعية.

وهناك الاتجاهات التي نظرت إلى الدولة باعتبارها أداة لسيطرة فئة على أخرى لحماية مصالح الفئة الأولى على حساب الفئة الثانية ولذلك نظروا لوظيفة الدولة الاقتصادية

---

(1) Richard Bellamy, op.cit p.29

(٢) جورج سول ترجمة، راشد البراوي المذاهب الاقتصادية الكبرى، القاهرة، مكتبة النهضة ١٩٦٥

(3) Gilian Daug op, cit pp. 100-104

على أنها شر لابد من القضاء عليه كي يعيش الأفراد وفي جماعة أكثر عدالة تتسم بالمساواة ويعرف هذا جاه بالاشتراكية الثورية الذي عبر عنها الفكر الفوضي والفكر الماركسي [١]

وتتمثل الأصول الفلسفية للمذهب الجماعي فيما يلي:

١- محورية دور الجماعة.

٢- إعلاء قيمة المساواة.

٣- تعظيم المنفعة العامة [٢]

الفكر الاشتراكي الفرنسي

يرجع بدايات هذا الفكر إلى عام ١٨١٩ بالاستناد على مفهوم التضامن الاجتماعي باعتباره المفهوم المحوري الذي يلتقي مع مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة. ولقد قام العديد من الفلاسفة إسهامات واضحة لإحياء هذا الفكر.

فنجد الفيلسوف الفرنسي "لدى بلان" رفض مذهب الحرية الفردية وهو أول من دعى إلى العمل على تحقيق الإصلاحات استخدام جهاز الدولة لخلق المجتمع الجديد كما اقترح أن تقوم الدولة بإنشاء نوع من المصانع

الأهلية التي تكفل لكل فرد عملاً لا لتكون مجرد أجراء مؤقت لتخفيف حدة البطالة ولكن لتصحيح الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الجديد [٣]

(1) Calvin Hoover, the economy, liberty and the state new york: Macmillan company 1987
(2) Gillian Dally op. Cit. pp 54-60
(3) walter Hagmbuch, social economics, cambridge: james nisbet publishers, 1985, pp. 74-80

كما رفض "ديجوي" فكرة القانون الطبيعي واعتبر أن القانون الوحيد هو القانون الموضوعي أو قانون التضامن الاجتماعي الذي ينبع من طبيعة المجتمع وهذا القانون فوق الحاكمين والمحكومين ومن ثم فإنه ملزم للجميع كما أن الحقوق ليس لها أي وجود ميتافيزيقي لأن الإنسان وجد في مجتمع ما بالضرورة أما الحقوق التي يفترض وجودها فإنها تقوم على أساس التضامن وتخضع لمقتضياته ولذلك فإنها ليست حقوقا إنما هي قدرات أو وظائف يمنحها القانون طبقاً لمقتضيات التضامن الاجتماعي.

ويقرر أنصار هذا الاتجاه أن القانون هو قانون التطور وعلى ذلك فإن الإجراءات التشريعية ينبغي أن تكون متغيرة من حيث الزمان والمكان حتى تتكيف مع حاجات كل عصر وجماعة وعلى ذلك تضاف وظائف جديدة للدولة دائماً فهي مسئولة عن تنظيم المنافع العامة وضمان قيامها بصورة منظمة وخاصة في القطاعات الهائلة مثل التعليم والضمان الاجتماعي والمرافق العامة وهذا يعني أن القانون يقوم على أساس فكرة الخدمة العامة ولم يعد يعتبر أمراً صادراً من صاحب السلطة [1]

الفكر الاشتراكي الإنجليزي.

تعتمد هذه النظرية على النظام الديمقراطي في إعادة تنظيم المجتمع على أساس جماعي ومن ثم فلا توجد ضرورة للثورة للقضاء على الدولة وخلق جهاز أساسي جديد حيث أن الديمقراطية إذا التقت مع الاشتراكية يمكن لهما أن يؤديا أعلى درجة من حرية الإنسان وتمتعه بالمساواة في هذه الحرية.

ولقد انتقد الغابيون النظام الرأسمالي مؤكدين أن النظام الرأسمالي سيتراجع لصالح الفكر الاشتراكي استناداً إلى أن مجالات السلطة العامة أخذة في النمو تدريجياً كسبيل لعلاج

(1) A.M.MCB raiar Fabian socidlism and english politics 1884-1918, cambridge: combidge university, 1985, pp. 48-52

شروط المذهب الفردي الحر وهكذا صدرت قوانين المصانع والمناجم والصحة العامة والضمانات الاجتماعية.

والأصل في انتقاد الغابيين للنظام الرأسمالي هو أنه يقوم على امتلاك الثروة العامة ملكية خاصة وغير مكتسبة ما يؤدي إلى تراكم الثروة سواء في مجال الصناعة أو الزراعة وتأتي الملكية الخاصة غير المكتسبة نتيجة لامتلاك وسائل الإنتاج ذات المزايا الاقتصادية وهي مزايا منحتها الطبيعة للإنسان ومن ثم فإن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي السبيل الوحيد للاستخدام العادل للموارد القومية على أن هذا لن يتم بواسطة الثورة وإنما بواسطة عملية بطيئة تدريجية من امتداد مجالات النشاط الحكومي [1]

الاشتراكية الألمانية

رفضت هذه النظرية فكرة تراجع الدولة عن قيامها بوظائفها الاجتماعية كما رفضت فكرة اليد الخفية وحرية التجارة لهذا كانت الدعوة التي تبناها فريدريك ليس الهدف إلى تدخل الدولة ضد أسوأ جوانب النظام الحر وهو الحرية المفرطة في التجارة ومن هنا انطوى هذا المذهب على فكرة (الحماية الاقتصادية) بمظهر من مظاهر أعمال الدولة لسيادتها وممارستها لوظيفتها الاقتصادية في حماية صناعتها الوظيفية.

ويعتبر "هيجل" أيضاً من رواد هذا الفكر الاشتراكي الذي رفض فكرة العقد الاجتماعي الذي يجعل من الدولة مؤسسة اصطناعية تقوم على أساس المنهج الفردي مقتنعاً بأنها كائن طبيعي ناتج عن عملية التطور في العالم ويعتبر اسهام هيجل هو الأساس الفلسفي بظهور ما عرف باسم نظرية اشتراكية الدولة التي ظهرت في ألمانيا تحت ضغط المشاكل العمالية الت فرضت نفسها على الرأي العام خلال القرن التاسع عشر مما زعزع ثقة الطبقة

(1) Harry jones, op, cit, p.54

المثقفة بالمذهب الحر فأخذوا إيطاليون بتدخل الدولة للعمل على مواجهة مشكلة فقر الطبقات العاملة فظهر في صدد هذا مجموعة من التشريعات تعرف باسم قوانين (الضمان الاجتماعي[١]

وفي إطار هذه النظرية تم تحديد دور الدولة فيما يلي:

أ- تكيف الإنتاج مع الحاجات والمحافظة على الإنتاج في مستوى المواد الموجودة والتوزيع العادل للإنتاج المشترك بين المنتجين.

ب- الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج وتوجيه الكلي.

ت- التوزيع العادل للإنتاج الاجتماعي والذي لا يحقق في مجتمع قائم على النظام الحر [٢]

(1) Thomas marc, theory of state intervention: postulates and Arguments, chicago: university of chicago press 1985 p.13-19.
(2) James L. Wiser, ploticial philosophy: Ahistory of the search For order, new Jersy. 1983, pp 143-150

النظريات الاجتماعية وتدخل الدولة

النظرية الفوضوية

يقوم المذهب الفوضوي على الدعوة إلى القضاء على الدولة باعتبارها شراً لابد من القضاء عليه ولذلك يطلق على هذا المذهب (مذهب اللاحكومة) ويمثل هذا المذهب خليطاً من أفكار المذهب الحر وأفكار المذهب الاشتراكي فقد استعار من الأول كراهيته للدولة وتمجيده للفرد ومفهومه عن النظام الاقتصادي التلقائي واشتق من الآخر كراهيته للملكية الخاصة واعتقاده بما يتعرض له العمال من الاستغلال وما يقاسونه من الظلم في ظل نظام الدولة.

ويمثل المذهب الفوضوي من حيث رفض الخضوع للسلطة اتجاهين مختلفين ينحو أحدهما نحو تمجيد الذات وهو ما يعرف بالفوضوية الفلسفية ويميل الآخر إلى تمجيد الفرد بوضعه كائناً اجتماعياً ويعرف بالفوضوية السياسية [١]

الفوضوية الفلسفية: يرى أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم ماكس ستيرنر Max stirmer أن أفكارنا عن الإنسانية والمجتمع والحقيقة ليست إلا أطيافا وأن الحقيقة الوحيدة هي لذات الفردية التي لا تعرف حقيقة سواها فكل فرد يكون قوة مستقلة أصلية وقانونه الوحيد هو قانون مصلحته الشخصية وحدود نموه هي حدود مصلحته وقوته [٢]

الخضوع الفوضوية السياسية الاجتماعية: ذهب هذا المذهب إلى رفض الخضوع للسلطة السياسية نتيجة لتحديدها للحرية الفردية التي تخص الفرد كإنسان والتي تتمثل في ألا يطيع أحد أي إنسان بواسطة الإنسان وإهدار لكرامته وانتفاض من صفته الإنسانية حيث أن السلطة السياسية أو الدولة (مجموعة نفي الحريات الفردية لكل من ينتمون إليها) [٣]

---

(1)Harood wilensky, The state and its enemies Berkeley : university of California press. 1971 p39-46
(2)Harood wilensky op cit. p90-95
(3) Ibid. P.48

النظرية الماركسية

جذبت الثورة الصناعية وما أدت إليه من استغلال للطبقة العاملة اهتمام ماركس لذا هاجم الدولة واعتبرها أداة بورجوازية تؤسس على بيروقراطية مهمتها الرئيسية أن تفرض على المجتمع الانقسام الطبقي وسيطرة رأس المال على الاقتصاد والقوة السياسية.

وبناءاً عليه فإن الطريق الوحيد للقضاء على النظام القائم هو الثورة واستخدام العنف بواسطة الطبقة العاملة (البروليتاريا) وذلك في سبيل الوصول إلى مجتمع مثالي تنعدم فيه الطبقات وتتلاشى فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا فإن الماركسية دعوة صريحة للعمال إلى اللجوء إلى القوة ليحرروا أنفسهم من الاستغلال وبالتالي لتحرير المجتمع ولا تؤمن الماركسية بأية وسيلة أخرى لإنجاز هذا الهدف ولذلك فإنها تعبب على المذاهب لاشتراكية الأخرى أنها تحاول إصلاح البناء الرأسمالي القديم وإخفاء تصدعاته كما أن كل تحسين في ظروف العمل أو تشريعاته بالنسبة للرفاهية العامة إنما تؤجل فحسب ما هو قادم من الطبقة العاملة ولكنها لا تستطيع منع ذلك ومن ثم فإن الثورة أمر حتمي [١]

تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة

النظريات المشتقة ذات الأصول الفردية:

ظهرت عدة نظريات اشتقت من كل من المذهبين الفردي والجماعي وحاولت أن تقف موقفاً وسط بين كل من الليبرالية والاشتراكية ووفقاً ل Yoseph Raz فإن هناك ثلاثة أنواع من النظريات الاجتماعية هي:

١- نظريات ترى أنه لا ينبغي لجهاز الدولة أن يدافع عن تصور جامد لمفهوم المصالح الفردية لأنه لن يتمكن من أن يحقق تصوراً دقيقاً لمصالح الأفراد المختلفة. ومن هنا

(1) Karl Max, cupital, vol 1. moscow: progress publishers 1962 p.76

لا يجب عليه أن يتدخل لصالح فئة دون أخرى ويكون دوره الأساسي هو المجتمع ككل وفقاً للقواعد التي يرتضيها أغلب أفراده.

٢- هناك نظريات تفترض أن جهاز الدولة لا يمكن أن يكون محايداً بل هو دائماً ذو رؤية خاصة به عن مصالح الأفراد وكيفية تحقيقها لذا ينبغي أن يتدخل جهاز الدولة ليضمن حصول الأفراد على فرص متساوية في الوصول إلى عوائد المجتمع ومن هنا يلجأ جهاز الدولة إلى أن يملك كل موارد المجتمع ثم يعيد توزيعها وفقاً لتصوره المسبق عن مصالح الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع.

٣- نظريات تقف موقفاً وسطاً بين نوعي النظريات السابقين وتفترض أن تمتلك الدولة فهماً خاصاً للمصلحة يقوم على أساس ألا تتدخل في شئون الأفراد على النحو الذي يحقق مصلحة مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى وإن حدث هذا دون قصد فعليتها أن تكون على استعداد دائم لتعويض من لم يحصلوا على هذه الفرصة[١]

النظرية الكينزية

انطلقت النظرية الكينزية من افتراض مؤداه أن الرأسمالية قد عمدت القدرة الذاتية على النمو وأن القوى التلقائية للسوق فقدت فعاليتها بعد أن دخلت الرأسمالية مرحلة الاحتكارات ولذلك دعي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة مستنداً في ذلك على عدة حجج منها أن الأسعار قد فقدت مروتها التي كانت تتميز بها في عهد رأسمالية المنافسة الحرة لكان في ذهنه دائماً قوة نقابات العمال وتأثيرها المتعاظم في تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات كما كان منتبها لقوة الاحتكارات وتأثيرها في إعاقة قوانين العرض و الطلب[٢]

(1) Joseph Raz, the morality of freedom, oxford: oxford university press, 1985, p 18-22

(٢)J. Mkeynes, the end of laissez fair in John maynard Keynes, the collected wratings, london: macmillan: 1982

أما بشأن قدرة المجتمع على تصحيح الاختلالات الناتجة عن تعارض المصالح فقد رفض كينز افتراضات الكلاسيك في هذا الخصوص وك علي فكرة تنافر المصالح وكانت الحجة التي يسوقها في هنا التجاء في وجود تعدد في الأفكار وفي القوى المهنية على السوق بما يحول دون فترة المجمع على تصحيح الذاتي وعلى ذلك انتهى كينز أنه لا يمكن الاعتماد على الشع الخاص وحده وبذلك وثق كينز في جهاز الدولة باعتبار أن اللجوء إليه ضرورة طالما أن النظام الرأسمالي عنده ميل تلقائي لفكرة أن تشمل الدولة يكون لإنقاذ الاقتصاد بصفة عامة وحجته في ذلك أن الإنفاق الحكومي جزء هام من الطلب الفعال الذي يمكن التحكم فيه مقارنة بالإنفاق الاستثماري أو الاستهلاك الخاص [١]

وقد اعتمد كينز مفهوماً هاماً هو المفهوم المحوري في نظريته وهو مفهوم إدارة الدولة للطلب الفعال الذي أعطى الوظيفة الاقتصادية للدولة مكانة بارزة وقصد كينز بمفهوم إدارة الدولة للطلب الفعال اعتبار دور الدولة في خلق الطلب وإدارته إقرارا ضروريا كي يمكن للاقتصاد أن يستعيد قدرته على تحقيق التشغيل الكلي باعتباره أمراً مرغوباً فيه عموماً في الاقتصاد القومي وبالتالي ازدهار الاقتصاد.

وفي إطار مفهوم إدارة الطلب الفعال طلب كينز بفرض الضرائب من أجل توفير إنصاف اجتماعي لعنصر العمل دون الحاجة لزيادة الأجور وزيادة القوة الشرائية للمجتمع ككل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالقروض مستنداً في ذلك على أن مستويات العمالة والتشغيل تتوقف على الطب الإجمالي على السلع [٢]

ومن هنا تظل النظرية الكينزية في الاقتصاد الكلي واحدة من أكثر النظريات رواجاً في علم الاقتصاد المعاصر.

---

(1) Dpatinkin, Antia pations of the General the ory oxford, Bais Black well, 1982 pp. 64-60
(2) libid, p.60

نظرية الاجتماعية الديمقراطية ومفهوم دولة الرفاه

ظهرت هذه النظرية نتاجاً لتطورين هامين:

الأول: مستوى الوضع التاريخي

برزت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين حيث تعاظم الاتجاه نحو تعديل المعتقدات الكلاسيكية التي كانت تحرص على مبادئ الفردية والمنافسة وغياب تدخل الدولة ولذلك ظهرت هذه النظرية لتجاوز الموقفين المتناقضين للرأسمالية الكلاسيكية والاشتراكية الثورية ويذهب أنصار هذه المدرسة إلى حد التأكيد على أن مقولات المساواة المطلقة مرفوضة كما أن التفاوت المطلق مرفوض ويؤكدون كذلك على أن تطبيق سياسات أكثر عدالة يعني زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلالها أيضاً [1] ولقد قدم أنصار هذا الاتجاه فكرة الفائض الاقتصادي للمجتمع الذي يمكن أن يستخدم لصالح الجماعة ككل وهو ما شكل لاحقاً جوهر مفهوم دولة الرفاه فالدخول الرأسمالية هي دخول مشروعة في حد ذاتها تعتبر دخول لأصحابها تولد عن مشاركتهم في العملية الإنتاجية ولكن هناك دخول أخرى تتولد للبعض نتيجة ظروف خارجة عن العملية الإنتاجية مثل الميراث أو المضاربة أو ظروف السوق هذه الدخول تمثل فائضاً يستحق للمجتمع ومن ثم تنتزع من أصحابها وتعطي الوحدة اجتماعية تديرها اقتصادياً مراعية في ذلك المصلحة العامة ويستخدم هذا العائد في المشروعات الاجتماعية من هنا حدث التلاقي بين حدود الوظيفة الاقتصادية للدولة التي رسمتها كل من النظرية الكينزية والنظرية الديمقراطية الاجتماعية

(1) w.J Baumal, welfare Economics and the teorg of the state lonon: marlin press, 1983

فكلاهما أكد على أنه لابد أن تتسع القوة نفقات الوظيفية لتشمل صلاحيات اتخاذ إجراءات تؤثر مباشرة علي الاستهلاك والاستثمار لمنع الركود والكساد[١]

الثاني: المستوى النظري

كانت النظرية نتاجاً لقراءة مستحدثة لاقتراحات المذهب الفردي على صعيدين هما:

أولا: رفض الافتراض القائل بالدولة الحارسة بحجة أن الدولة ما هي إلا مجرد حلبة للصراع بين الفئات السياسية المختلفة التي تتبارى من أجل استغلال جهاز الدولة والتأكيد على أن الدولة استجابة لمطالب الجماهير وتعبير واع عن رغبتهم في الحياة المشتركة وبالتالي فإن دور الدولة ليس فقط أن توفر الأمن ولكن أيضاً توفر الرفاهية للمجتمع [٢]

ثانياً: رفض التصور الاستاتيكي لمفهوم الحرية الذي تقدمه النظرية الكلاسيكية الذي يفترض أن الحرية تعني غياب القيود فقط وأكد على أن الفهم الإيجابي للحرية هو اختيار الإنسان بين البدائل وهنا يكون دور الدولة أن تتدخل لتوفير قدر معقول من هذه البدائل على قدم المساواة لأكبر قدر من الأفراد حتى مع قدر معقول أيضاً من القيود [٣]

ولقد حدد أنصار دولة الرفاهية من الديمقراطيين الاجتماعيين بعض المخاطر في حال عدم تدخل الدولة والتي تتمثل في:

١- التفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات على المستوى القومي.

٢- شيوع ظاهرة الدخول غير المستحقة.

---

(1) A.B Atkin son the Economics of inequality, oxford ioxford university press 1975.
(2) Janosa komai, the road to Afree Economy, New York; wnorton press, 1990
(3) Joe Franco, The Economics of welfore state, chicago: university of chicago press 1995

٣- إساءة استغلال الموارد وخلق الندرة الاقتصادية.

٤- إتاحة الفرصة أمام المشروعات الرأسمالية للإقلال من الإنتاج وخفض المعروض من السلع بما يختص الإنتاج الإجمالي [١]

وقد وجه الليبراليون الجدد عددا من أوجه النقد للنظرية الديمقراطية الاجتماعية دولة الرفاه أهمها.

انتقد الليبراليون فكرة السماح للجميع بالتعبير عن مصالحه استنادا إلى أن علاقات القوة داخل المجتمع عادة ما تحابي القوى على حساب الأضعف وليس لدى الأخير من وسيلة يمكن له من خلالها أن يعبر عن مصالحه فيشير دوركين إلى أن الليبرالية لابد أن تترك دونما قيود عليها من قبل الأفراد وأنفسهم وهو ما عبر عنه روسو بفكرة الإرادة العامة التي تترجم عن نفسها اقتصادياً من خلال السوق الذي ترافقه الدولة ومن خلال المؤسسات التشريعية التي يراقبها الرأي العام ومن هنا لا ينبغي للدولة أ، تكون مجرد تعبير عن رؤية فرد دون آخر جماعة دون أخرى للخير وهذا هو الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق ويتصور دور كين انعدام المساواة في المجتمعات يعود إلى عاملين.

١- لا يبدأ الأفراد من نقاط بدء متساوية بسبب عوامل الوراثة أو الافتقاد إلى طبقة أو قبيلة أو فئة معينة وهو ما يسميه عدم المساواة المقصود.

٢- لا يملك الأفراد مواهب خام متساوية وهو ما يسميه عدم المساواة الطبيعية [٢]

وعلى نفس النهج السابق يؤكد Michael walzek في إطار مفهوم الليبرالية الجماعية إلى أن أبسط قواعد العدالة تقتضي ألا تطبق علي كل النظم الاجتماعية نفس النظرة

---

(1) Ibid. p.11
(2) E.G. Dworkin, taking Rights Seriously, london: Routleolge Kegan paul, 1978, pp. 29-32

فالاختلافات بين كل المجتمعات هي التي تحدد مقدار ما يتمنع به الأفراد من قدرة على المفاضلة بين البدائل والسياسات والتالي يكون تدخل الدولة مختلفاً من جهة إلى أخرى وبالتالي كل مجتمع عنده وعي تام بوجود شق مشترك وشق خاص ومن هنا يكون تدخل الدولة بالقدر اللازم لحماية الشق المشترك أما القيم الخاصة فهي ملك للفرد انه وليس كما ذهب الليبراليون الجدد الذي يفرضون تصوراً مشتركاً ينادي دائماً بانحسار وطبيعة الدولة كما لو أن العالم كله هو (النموذج الرأسمالي الغربي) [1]

(1) M. Walzer, spheres of Justice, oxford, oxford university press 1983, pp85-95

الليبرالية الجديدة

جاءت هذه النظرية لتعقيد افتراضات الفكر الفردي مرة أخرى فمع الثورات الثلاثة ١٦٨٨ في انجلترا ثم ١٧٦٦ في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ١٧٨٩ في فرنسا كان المجال مفتوحاً أمام الفكر الفردي معبراً عن نفسه في النظرية الليبرالية بشقها السياسي القائم على حرية الأفراد وضد الدولة من خلال تفتيت سلطاتها إلا أن المذهب الجماعي ظهر إلى الساحة الفكرية مدافعاً عن حق الجماعة في التدخل لصالح الفئات الأضعف سياسياً والأفقر اقتصادياً وبالتالي دافع عن تصور أخر مؤداه أن حقوق الجماعة تجب حقوق الفرد وبالتالي لابد للأفراد أن يسلموا للدولة كل حق لها في التدخل للدفاع عن مصالحهم وأن تتولى عنهم مهمة الإنتاج والتوزيع لضمان أعدل توزيع ممكن يحقق لهم المساواة.

وتنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أن نماذج دولة الرفاهية السياسات الكينزية لكنها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية وأن الرأسمالية قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها بل فهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي ومن هنا تركز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم (الفشل الحكومي) [١]

وتبني نظرية الليبرالية الجديدة للوظيفة الاقتصادية على أسس ثلاثة:

الأول: إحياء نموذج الدولة الحارسة ورفض نمط عبودية الأمر لجهاز الدولة.

الثاني: إعادة توزيع الدخول الثروات على نحو يضيف عدالة التوزيع.

(1) Howard Davis L Richard Scase, Western, capitalism and state Socialism, Sociological inquiry Vd 60 spring 1990

الثالث: تبني السياسات النقدية أكثر من السياسات المالية التي تزيد من تدخل الدولة وتحميلها أعباء فوق ما ينبغي أن تتحمله [١]

إحياء نموذج الدولة الحارسة

أكد كل من "روبرت لوزك" "وفريدريك هايك" على أن أفضل أشكال الدول هي الدول التي تمارس وظائفها دون المساس بأكبر قدر ممكن من حرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها على أن تحميهم وتتركهم لتنظيم أنفسهم.

ولقد اتجهت الليبرالية الجديدة إلى تحجيم دور الدولة عودة إلى الأصول الفكرية الأولى التي ترى أن الحرية الاقتصادية هي الأساس في حياة الأفراد بما يحقق تكامل المصالح الفردية وصولاً نحو المصلحة العامة للمجتمع وبالتالي فإن فكرة القانون الطبيعي القادر على أن يخلق آليات تصحيح نفسه عادت مرة أخرى لتؤكد على أن السوق الحر كفيلة بتحقيق ذلك[٢]

ويشير الليبراليون الجدد وعلى رأسهم مدرسة اقتصاديات العرض التي يزعمها لأمر والتي ترى أن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور ويقود أساساً إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ما أسموه ب (الإفراط النقدي الذي مارسته الحكومات لتمويل عجز موازناتها العامة أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نحو نال من فعالية جهاز الثمن في سوق العمل ففي المراحل الأولى للرأسمالية كانت البطالة تعالج من خلال جهاز الثمن عن طريق انخفاض معدلات الأجور حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه ولكن في ظل دولة الرفاهية ومع تأثير نظرية جماعات المصالح وإعانات البطالة ظهر الخلل في جهاز الثمن وبالتالي لم يعد البقاء للأصلح

(1) R.No zick, Anarcy, state and uptopia london: oxford press1974,p 74-80.
(2) Norman p. Baroy the New Right, new York: meth wen; 1987. pp. 58-64

فمال العمال إلى الركون وعدم السعي إلى تطوير قدراتهم وبالتالي فإنه لابد من أن تكف الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وأن تقتنع بأن أقل النظم التي تنال من حقوق الأفراد هي أكثر النظم التي تيح لهم حرية الحركة دونما تدخل من الدولة [١]

الأولوية للسياسات النقدية بدلا من السياسات المالية:

حيث يرى النقديين أن الأزمات التي حدثت بدءاً من السبعينيات هي نتيجة السياسات غير الرشيدة من قبل الدولة بما أفضى إلى تمويل الدولة للعجز عن طريق ضخ كميات أكبر من النقود بما أدى إلى الآفات الأربع الأساسية وهي التضخم، انخفاض تراكم رأس المال تراجع معدلات النمو، زيادة معدل البطالة ومن هنا ينبغي أن تتدخل الدولة بزيادة سعر الفائدة لامتصاص الفائض النقدي المتداول وترفض السياسات المالية التي تنادي بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى تراجع حوافز الاستثمار والادخار والعمل

أي طالبت الليبرالية الجديدة تخفيض الإنفاق الاجتماعي وخفض الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة وبالتالي تتحلى بنظرية دولة الرفاهية[٢]

إعادة توزيع الدخل

حيث يرى الليبراليون أنه يجب على الدولة أن تخفض الضرائب لأنها تنال من الحافز الفردي الذي هو جوهر الحرية وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقاعس المنتجين والمبدعين في كل المجالات كما تذهب النظرية الليبرالية الجديدة إلى نقل ملكية الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص حتى يتم التخصيص والاستفادة المثلى للموارد وهذا ما تعجز عنه الدولة. إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الليبرالية والتي ذكرها (مشيل أبير)

(١) رمزي زكي، التضخم المستوى، دراسة الآثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦.

(2) K. J Arrow. Welfare state: An A sessment, history of political Economy Vol 35, No3, 1984

في قوله إن تجارب التحول إلى اقتصاديات السوق كان لها عوائد سلبية في كثير من الأحيان لن تستطيع الدول أن تتحملها إلا بالاستناد إلى سياسات قمعية لنقابات العمال وللمتضررين بما يجعل التحول إلى اقتصاديات السوق سينال من المكتسبات الديمقراطية التي يمكن أن تحصل عليها هذه الدول [١]

الماركسية اللينينية

جاءت هذه النظرية كنظرية فرعية من النظرية الماركسية حيث اتفق لينين ماركس على ضرورة تحطيم البيروقراطية مركز الدولة والذي يمكن مع أن يحدث مع تنامي ديكتاتورية البروليتاريا ولكن لم يتحقق هذا التصور الفني

الدول الاشتراكية نمت الديمقراطية وتدخل جهاز الدولة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في معظم الأحوال على حساب الطبقة العاملة ومن هنا ظهرت الدول التسلطية التي تقوم على تركز القوة السياسية في يدها ودولة [٢]

وفي تحليل لنين للوظيفة الاقتصادية للدولة انطلق من نفس الافتراض الماركسي حيث أكد لنين على أن الدولة هي الجهاز الذي تتركز فيه السلطة الثروة على حساب الأرباح الضخمة التي ينتجها العمال ولا يتلقون لقاءها سوى أجور ضئيلة ، ومن هنا تقترن الدولة وظيفتها الاقتصادية بوظيفة عسكرية تقوم على البحث عن أسواق للبضائع وعن منابع للمواد الخام ثم السعي للسيطرة عليها من خلال الجيوش التي تنفق عليها من أموال الأثرياء والفقراء على السواء ، ومع ظهور الاحتكارات الداخلية يزداد النظام الرأسمالي قدرة على الاستثمار بمناطق النفوذ ومن هنا يفقد النظام الرأسمالي الافتراضات التي قام عليها وهي

(1) Jeffrey sachs lwing thye woo, Experiences in the tramsition to A market Economy, Journal of com parative Economics vol 18 Jane 1993
(2) Ibid, p.67

التي تتعلق بوجود نوع من الانسجام التلقائي في المصالح وسيادة قيمة الحرية وبهذا يكون جهاز الدولة هو الفاعل الرئيسي في عمليات الصراع والتنافس على الموارد الاقتصادية على مستويات ثلاثة[١]

أولا: استغلال الطبقة العاملة من خلال الترويج للمقولات الأيديولوجية.

ثانياً: استغلال العمال والفلاحين في هذه المجتمعات لحمل السلاح من أجل الدفاع عن مصالح البرجوازية

ثالثاً: منع انهيار التنظيم البرجوازي

أما بشأن رؤيته للوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها الدولة الاشتراكية فقد أشار لينين أنه لابد أن ينتمي الاشتراكيون الديمقراطيون من خلال الحزب الشيوعي الوعي في الجماهير غير الداعية ولابد أن تسخر لهم كافة الإمكانات حتى يتحقق هذا وفي أقرب وقت ممكن ، كما ذهب إلى أن بقايا النظام الرأسمالي بعد الثورة البلشفية يشكل أداة في يد طبقة ضد طبقة أخرى ولكن الفرق أنها ستكون أداة في يد البروليتاريا التي سوف تنجح في القضاء على الدولة البرجوازية ثم تضمحل الدولة البروليتارية كأداة قهر طبقة ضد أخرى وتظل هيكل تنظيمي يظل مصنوع وجوده هو مهمة تقدير الوعي الطبقي للبروليتاريا في النظم الرأسمالية الأخرى وحتى لا تكون مركزية الدولة البلشفية وسيلة للقهر فإنها لابد أن تكون موجهة لخدمة الهدف الإشتراكي وأن تكون كافة سياساتها موجهة لخدمة أغراضها [٢]

(1) Mosh Lewin, the making of the soviet. System New York pantheon, 1985. pp 86-93
(2) V. Lenin, the three Sources and three components of Marxim, mosco: progress 1969. p.5

نظرية إدماجيه الدولة

يمكن تعريف إدماجيه الدولة بأنها النظرية التي تدافع عن تدخل الدولة في الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق تنظيم مصالح شرائحه المختلفة على أساس وظيفي وليس على أساس طبقي أو طائفي أو عرقي والسماح للتنظيمات الوظيفية في المشاركة في صنع القرارات التي تمس مصالحهم[1]

الخاصة كما أشار "فيليب شيمز" إلى (أن الإدماجة تعني اشتراك منظمات المجتمع والعامة للدولة وتحديد حدود تدخل الدولة في شون المجتمع) بل يقترب شيمز من التحليل الماركسي إذ يشير إلى أن مثل هذا التداخل بين جهاز الدولة والمنظمات الخاصة في المجتمعات الرأسمالية الغربية يجعل الدولة سلاحاً في يد الأحزاب التي تستغنى عنها من اتحادات رجال الأعمال أو من نقابات العمال بما يضعف الطابع الديمقراطي للدولة لأنها لا تستجيب للقطاعات غير المنظمة من الجماهير.

وبناء على ما سبق فإن إدماجيه الدولة تقوم على ركائز ثلاث هي:

أولا: تنظيم الدولة لمؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي على نحو رسمي إلزامي غير تنافسي بحيث تنبئ الدولة هذه المؤسسات ماديا ومعنوياً لقاء أن تتحكم الدولة في التنظيم الداخلي لهذه المؤسسات ومطالب النظام الداخلي لهذه الجماعات.

ثانياً: إن هذه النظم تضمن ربط التنظيمات المدينة غير الرسمية بهيكل صنع القرار في الدولة على أساس تضمن أنها تكون الدولة أداة في يد الجماعة أو فئة أو طبقة على حساب بقية الطبقات وإنما قراراتها في النهاية هي نتاج توازنات خاصة تقوم بها الدولة

(1) Go Donnell, corporatism and question of the state, in james malloy, Authoritarianism and corporatism latin America, pittsbug university of pittsburg 1977, pp 6572

لضمان إيجاد صيغة اجتماعية موحدة تقبل كافة فئات المجتمع وشرائحه القبول بها أي سيستمر المجتمع موحداً[١]

ثالثا: تعتمد النظم الإدماجة على تحالف بين الفئة الحاكمة وشريحة البيروقراطية والتكنوقراط ويرى أن الإدماجة تقوم أساساً على مناهضة منقولات الليبرالية الجديدة وأفكارها ومن ثم هناك سمة مكررة في معظم النماذج الإدماجة وهي حل المؤسسات المنتجة وحظر الأحزاب السياسية وإلغاء القيود على كافة القوى المعارضة وتعتمد النظم الإدماجة على الخطط الخمسية أو الثلاثية لمواجهة المشاكل الاقتصادية ولدفع نموه ويكون تنفيذها أساساً موجهاً إلى قطع الدولة بحيث تكون السمة الأساسية في هذه النظم هو كبر حجم القطاع العام مقارنة بنظيره الخاص[٢]

التبعية الجديدة

إذا كانت مدرسة التبعية تنسب أساساً إلى عدد من المفكرين الذين ينتمون إلى دول العالم الجنوب لمواجهة انتقال فائض القيمة من هوامش الجنوب إلى مراكز الشمال في ظل الاستعمار العسكري فإن مدارس التبعية الجديدة تطرح نفس المفهوم وهو التبادل اللامتكافئ بين الهوامش والمراكز لتغيير نفس الظاهرة التي بدأت تأخذ أشكالاً جديدة على مستويين الشركات دولة النشاط وبرامج التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع سبعينيات القرن العشرين. والجدير بالذكر أن هناك اختلافاً قائماً بين التبعية التقليدية والتبعية الجديدة فبينما

(١) عادل غنيم، النموذج المصري الرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤- ١٩٨٢ القاهرة، والمستقبل العربي ١٩٨٦ ص١١٠-١١٣

(2) Smuel Bee, Britain Agamist itself: the Political contradiction of collectivism. london: fater 1982, pp 17-19.

انقسمت نظرية التبعية التقليدية بين وجهة نظر في وظيفة الدولة الاقتصادية جاءت نظرية التبعية الجديدة تؤكد على أهمية دور الدولة في الوقوف ضد مقولات الليبرالية الجديدة [١]

ولقد ظهرت نظرية التبعية الجديدة مع انفجار أزمة الديون في عام ١٩٨٢ لتقر بأن الدول التي تحتاج إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية يجب أن تقبل برامج صندوق النقد والبنك الدولي للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وهي مظهر جديد من مظاهر محاولة نقل فائض القيمة من دول الجنوب إلى دول الشمال ولكن في إطار من الاقتصاد المؤسس على المستوى الدولي[٢]

كما رفضت هذه النظرية السياسات التي تتنبأها المنظمات الدولية وترفض محاولات إدماج دول الجنوب في التقسيم العالمي الجديد للعمل على أساس يضعف أكثر من اقتصاديتها وينال من استقرارها الوطني.

ولقد قامت نظرية التبعية لطرح حل لمواجهة التوجه الليبرالي الذي ينعكس سلباً على انتقادات ومجتمعات الجنوب يتمثل في رفض كافة الحلول التي تطرحها منظمات التحويل الدولية وتقديم بديل وطني ينبع من الواقع الاجتماعي لكل دولة بيد أن البديل الوطني الذي يطرحه التبعيون يعني تلك الدول التي تشهد درجة عالية من درجات توسع قطاع الدولة ومحدودية النمو الرأسمالي بما يؤدي إلى ظهور الطبقتين التسلطية والمستقلة للدولة في مواجهة المجتمع المدني التابع لها وفي مواجهة الفاعلين الخارجين عليها.

وفي محاولة لتحديد المقصود بالبديل الوطني يمكن وضعه بأنه ذلك التصور النابع من دول الجنوب وعلى هذا ذهب الماركسيون الجدد إلى أن وظيفة الدولة ليست الدفاع عن

---

(1) Robert Brenner, the origins of Capitalist Development. A Gloobal perspective, Chicago: university of chagago press 1992

(٢) وفاء الشربيني أثر نمط التنمية التابعة على خصائص النظام السياسي في الدول النامية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ص ٩٠-١٢٠

مصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً كما ذهب ماركس إلى إنها متغير تابع للمتغير الأساسي وهو الحفاظ على نمط الإنتاج

وإعادة إنتاجة وفرق بين أنماط ثلاثة وهي نمط الإنتاج الإقطاعي ولا تتمتع الدولة بأية وظيفة اقتصادية في هذا النمط إلا نمط الإنتاج يؤدي إلى مؤسسات سياسية لا تهتم بالمجتمع قدر اهتمامها بمصالح أفرادها كما أن طبيعة البني الاجتماعية لا تجبر الدولة على استخدام جهازها غير المعقد بنائياً علي التدخل وعندما يتطور الفن الإنتاجي ليعتمد على الآلات يتحول إلى نمط إنتاج جديد وهو النمط الرأسمالي ومن هنا كان لابد لجهاز الدولة أن يتطور ليتناسب مع الفن الإنتاجي الجديد القائم على حساب الأنماط الأخرى التي تتعايش معه والنمط الزراعي المعتمد على العمل اليدوي بما يستوعب طاقة ووقت كل العاملين والفلاحين وهذا النمط يجعلهم على درجة من محدودية المعرفة لا تتيح فئة من الانتلجنسي التي تنجح في إرشادهم لوسيلة للتعبير عن مطالبهم[١]

وعلى هذا فإن حدود وظيفة الدولة الاقتصادية وحدود تدخل الدولةفي الاقتصاد وهو نتاجا لتفاعل مكونات التكوين الاجتماعي ككل بأبعاده الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية ومن هنا لم تعد وظيفة الدولة الاقتصادية دالة في رؤية الطبقة المسيطرة اقتصادياً وحدها بل هي مفتاح التفاعل طبقات متعددة كلها تتمتع بالخضوع للأيديولوجية السائدة وتخشى ولا تسيطر على جهاز القمع الذي تملكه الدولة

(1) Steven smith Reading Althusser: An Essay structural mavxis New York: corne!! university press 1984

بل إن الدولة دائماً تسعى في تحديد الطرق التي تنفذ بها وظائفها إلى ترشيد المصالح المتعارضة للجماعات الخاضعة لها[١]

وينقل "نيكوس بولانتراس" مفهوم الاستغلال النسبي للدولة هو الضمان الأساسي لأن الدولة تقوم بإعادة إنتاج العلاقات بين الشرائح والطبقات المختلفة على أساس سياسي على أساس اقتصادي [٢]

ومن هنا تتمايز مصالح الأفراد والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع فعلى المستوى الاقتصادي تكون الدولة المستغلة عن كافة الطبقات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية هي الأكثر القدرة على إعادة نفسها والذي يسمح أولا: للدولة بمراقبة وضبط السوق والتدخل المباشر فيه لتحقيق التنمية وليس لتنمية قطاعات على حساب أخرى بل إن القصور الامثل وجهة نظر مدرسة التبعية هو دور متوازن للدولة يعدل عن سلبيات نظام السوق الذي يحابي الأقوى والأغنى على حساب الأضعف. ثانياً: عليها حماية الصناعات الوطنية. ثالثاً: حتمية رفض نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص لأن القطاع الخاص يهدف إلى الربحية أما القطاع العام يهدف إلى التنمية[٣]

ويمكن تحديد أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية فيما يلي:

١- إن النظام العالمي قد وصل إلى درجة من الاعتماد المتبادل الكثيف بحيث أنه لا يمكن أن تنفصل أي دولة من دول ما يسمى بالتقسيم الجديد للعمل الدولي لأنه تقسيم مرتبط أساساً بالثورة العلمية والتكنولوجية التي ترافق عملية تدويل رأس المال وتدويل المنتجات وتدويل الأسواق.

---

(1) Gennadi chernikov, interdpondence of thetuso systems and the closs struggle. world maxist Review,, vol 33 January 1990
(2) Ibid, p. 18
(3) John page, the east Asian Miracle: Building A Basis for Growth, Finance and Development, March 1994. p.p 3-5

٢- وجهت "تيداسكوكبول" انتقاداً لنظرية التبعية استناداً إلى أنها ليست جديدة فالمفروض أنه حين توصف نظرية بالجدة لابد أن تنجح أولاً في تفسير ما سبق ثم تقدم تغييراً لما عجز النظرية الأصلية عن تفسير وهو ما ليس متوافر من وجهة نظرها [١]

الماركسية الجديدة

استند تحليل المركسيين الجدد لوظائف الدولة على افتراض أن المؤسسات التي تقوم بها الطبقة المسيطرة اقتصادياً تتطل ب وجود جهاز أيديولوجي وقمعي يستطيع أن يحفظ لها مصالحها دونما أن ينجح المجتمع (إي الطبقة البرجوازية) في فرض تصوره للمصلحة على جهاز الدولة[٢]

إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي داخل المجتمع من خلال حرصها على فض أي وحدة محتملة أو التقاء على أي وعي طبقي ممكن لدى أصحاب أي عنصر من عناصر العمل إلا في الحدود الذي تسمع به ووفقاً تنظيمات تضعها هي عن طريق جهازها التشريعي وبهذا تساعد الدولة أصحاب العنصر الإنتاجي الواحد كالعمال على تكوين تنظيمات متعددة يمكن لها أن تتدخل في هياكلها وأهدافها دون أن تكون الدولة نفسها أداة في يدها[٣]

وعلى المستوى السياسي تختفي خصائص الشريحة الاجتماعية والطبقة الاقتصادية خلف مفهوم المواطنة الذي يجعل للكل التزامات وحقوقاً متساوية بغض النظر عن انتماءاتها الفرعية وعلى هذا فإن وظيفة الدولة الأساسية هي إعادة إنتاج العلاقات الطبقية على

---

(1) p. Evans, Depondent Development: the Auiance of the multinationals state and lacal capital in Brazil, prin ceton university press 1979

(٢) نيكولاس بولانتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عادل غنيم، القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩ ص ص ٤٣-٥٠.

(3)M. Carnoy the state and political theory princeton "princeton university press. 1984, pp. 65-78.

المستويين الاقتصادي والسياسي من خلال الفصل بينها وعدم انحيازها لأي من الكتل المتنازعة على الحكم

* وتتحدد أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية فيما يلي:

فقدت النظريات الاجتماعية الماركسية القدرة على تقديم طرح بديل للنظريات الرأسمالية واقتصر الجهد النظري بعد ماركس على النقد الأخلاقي للمجتمع الرأسمالي.

أكسد نورد ليخر أن العمال إذا كانوا ينجحون في بعض الأحيان في عملية التعبير عن مصالحهم إلا أن رجال الأعمال والبيروقراط يملكون أدوات أكثر تأثيراً ليس فقط في صانع القرار السياسي ولكن في الرأي العام نفسه[١]

(١) مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد العام للفاهية الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية ١٩٩٢.

المراجع

المراجع العربية

١- مصطفى كامل السيد: دراسات في النظرية السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٤.

٢- حامد عبد الماجد. الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٩.

٣- جورج سول ترجمة راشد البرادي، المذاهب الاقتصادية الكبرى القاهرة مكتبة النهضة ١٩٦٥.

٤- رمزي زكي، التضخم المستور، دراسة لآثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

٥- عادل غنيم النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤-١٩٨٢ القاهرة، والمستقبل العربي ١٩٨٦.

٦- وفاء الشربيني أثر نمط التنمية التابعة على خصائص النظام السياسي في الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٧- نيكولاس لوانتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عادل الغنيم القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

٨- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

المراجع الأجنبية

1- Thomas Druker, insitutions: functions, mangment and crises new york: Halman press, 1995.

2- Harold lasswell, politics who gets what, when, How New York: pete smith, 1950

3- Talcott parsons (ed) Max weber: the Theorg of social and Economic organizations, london: the free Aress of Glencoe 1977

4- Martin cornoy, the state and political theory, princetion princeton university press 1984.

5- Michael P. Tedaro, Economic Development in the third world, new York: long man 1991.

6- Hertart Heaton, the economic history of Europe New York. Longman, 1976.

7- Barry K. Gills, world system economic cycles and Hegemonic shift to Europe, the Journal of European Economic vol 22, 1993.

8- Eli Heckscher, Mercamtilism (sixth edition) london: Allem and anrin, 1989.

9- joseph A, Soum peter, History of economic amaly & is london George Allen and unurin, 1954.

10- Bert Hoseliz, imeperialism and Economic Growth london 1966

11- Conyers Read, the Government of England under Eliza beth washgnton D.c 1960.

12- paull starr, western poitical theory, london, 1676

13- Geonge H. Sabine, History of ploitical theory 4 the edition, new york 1978.

14- samael mintz, the hunting of leviathan, combridge cambridge university, 1962.

15- Robert M solow Economic history, American Ecnomic Review papers and proceeding, vol 74, 1982،

16- walter Haneg, history of economic society, prentice hall 1962 p.65.

17- Ernes Barker, ploitical thought in England, London oxford press, 1965.

18- Ricahrd Krouse L Michael Mcpherson, op.cit

19- F.H Hahn Economic liberalism, london: oxford university press, 1987

20- Calvin Hoover, the economy, liberty and the state newyork: Mac millan company 1987

21- walter Hagmbuch, social economics, Cambridge: james nisbet publishers, 1985

22- A.M.MCB raiar Fabian socidlism and English politics 1884-1918, Cambridge :combidge university, 1985

23- Harry jones, therorg of state intervention: postulates and Arguments, chicago: university of chicagopress 1985

24- James L. Wiser, ploticial philosophy: Ahistory of the search For order, new Jersy. 1983.

25- Harod wilen sky, The state and its enemies Berkeley : university of california press. 1971.

26- Karl Max, cupital, vol 1, moscow: progress publishers 1962

27- Joseph Raz, the morality of freedom, oxford: oxford university press, 1985

28- J. M keynes, the end of laissez fair in John maynard Keynes, the collected wratings, london: macmillan: 1982

29- Dpatinkin, Antia pations of the General theory oxford, Bais Black well, 1982.

30- w.J Baumal, welfare Economics and state lonon: marlin press, 1983.

31- A.B Atkin son the Economics of inequality, oxford ioxford university press 1975.

32- Janosa komai, the road to Afree Economy, New York; wnorton press, 1990

33- Joe Franco, The Economics of welfore state, chicago: university of chicago press 1995.

34- E.G. Dworkin, taking Rights Seriously, London: Routleolge Kegan paul, 1978

35- M. Walzer, spheres of Justice, oxford, oxford university press 1983.

36- Howard Davis L Richard Scase, Western, capitalism and state Socialism, Sociological inquiry Vd 60 spring 1990

37- R. No zick, Anarcy, state and uptopia london: ocford press 1974

38- Norman p. Baroy the New Right, new York: meth wen; 1987

39- K. J Arrow. Welfare state: An Assessment, history of political Economy Vol 35, No3, 1984

40- Jeffrey sachs lwing thye woo, Experiences in the tramsition to A market Economy, Journal of com parative Economics vol 18 Jane 1993.

41- Mosh Lewin, the making of the soviet. System New York pantheon, 1985

42- V. Lenin, the three Sources and three components of Marxim, mosco: progress

43- Go Donnell, corporatism and question of the state, in james malloy, Authoritarianism and corporatism latin America, pittsbug university of pittsburg 1977

44- Samuel Bee, Britain Agamist itself: the Political contradiction of collectivisn, london: fater 1982

45- Robert Brenner, the origins of Capitalist Development. A Gloobal perspective, Chicago: university of chagago press 1992

46- John page, the east Asian Miracle: Building A Basis for Growth, Finance and Development, March 1994

47- Steven smith Reading Althusser: An Essay structural mavxis New York: cornell university press 1984.

48- Gennadi chernikov, interdpondence of thetuso systems and the closs struggle, world maxist Review,, vol 33 January 1990

49- Calin crouch, the politics of industrail relations, manchester manchester university, press 1979

50- M. Carnoy the state and political theory princeton "princeton university press, 1984.

الفصل الخامس

الفقر

مقدمة

لقد عرف تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ التنمية بأنها " الهجوم الانتقائي على أكثر أشكال الفقر سوءاً ، والخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والعرض والأمية والفقر والبطالة ومظاهر عدم المساواة [١].

وفي ضوء ذلك يتضح لنا أن التنمية تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر ، تم القضاء عليه تدريجياً ، فالفقر بعد من أهم معوقات التنمية التي تواجه مجتمعاتنا النامية .

ولذلك فتهتم هذه الدراسة بدراسة الفقر من خلال ايضاح مفهومة والمفهومات المرتبطة به ، وقياس الفقر في المجتمع ، ثم نتجه إلى التعرف على معدلات الفقر بين الريف والحضر وكذلك عرض لبعض الدراسات التي تناولت الفقر في المجتمع

مفهوم الفقر وقياسه

"ليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر Poverty ، وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل في أكثر من نقطة ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة من أهمها اختلاف الموافق المبدئية للباحثين المختلفون من الفقر وتصورهم له [٢].

فقد ذهب البعض إلى أن الفقر هو المستوى المعيشي المنخفض الذي لا يعنى بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذائي للفرد أو لمجموعة الأفراد بما يمثله ذلك من تغذية مناسبة وإمكان الوصول إلى مياه شرب صحية والحماية من الأمراض والموت والجهل .

---

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، مصر العهد القومي للتخطيط ، برنامج الأمم المتحدة (Undp) التنمية المحلية بالمشاركة ، ص ٣٥

(٢) سوزان أحمد أبو ريه ، مشكلات اجتماعية ، مذكرات غير منشورة كلية الآداب جامعة حلوان ٢٠٠٧ ، ص ٣٥

بينما يرى البعض الآخر أن الفقر هو نقص القوة ، كما يذهب مكنمارا إلى أن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي ، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة .

في حين يرى فيرنون أن مفهوم الفقر من المفاهيم ذات المضامين المتعددة ! حيث يوجد الفقر الاقتصادي والفقر السيكولوجي[١]، كما أن هناك وجوى أخرى للفقر منها الفقر في الموارد البشرية والفقر في القوى العاملة والفقر في الموارد غير البشرية والفقر السكاني والفقر السياسي والفقر الاجتماعي والفقر الحضاري والفقر الحسي والفقر الإبداعي[٢]

ومن التعريفات الأخرى للفقر " عدم قدرة الدخل على تلبيه الحاجات الأساسية[٣]" كما أنه "عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات عالمية يجب إشباعها وفي حالة عدم إشباعها يعرف الناس كفقراء . والفقر ليس فقط مجرد الحرمان الاقتصادي أو غياب المستلزمات المادية ، بل هو أيضاً أسلوب حياة تعيش في محيطة الطبقات الدنيا وهو بذلك ثقافة فرعية ووجودها مكمل للثقافة السائدة "[٤] ، وينظر إلى الفقر نظرة نسبية نظراً لارتباطه مستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية "[٥].

---

(١) أحمد السيد النجار ، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،الأهرام ،ص ٤٧

(٢) اسباب سلام ، الدول بين التخلف والتقدم ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٧٨ ، ص ٥٤

(٣) http:www.alghad.jo

(٤) علياء شكري وآخرون ، الحياة اليومية لفقراء المدينة ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤

(٥) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعارف الجامعية

ومن التعريفات متعددة الأبعاد للفقر له " ظاهرة اجتماعية مركبة تشتمل على مستويات متعددة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وترجع في الأساس إلى عملية الاستبعاد Exclusion التي تحول دون وصول بعض الفئات الاجتماعية إلى الأصول الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاجتماعية"[١] كما يعرفه البعض بأنه " المقصود المادي والاجتماعي والعاطفي ، والانفاق الأقل في التغذية ، وفي التدفئة والملبس عما هو معتاد عن متوسط الدخل ، وعدم التأمين للمرض وهبوط المستوى التعليمي وعدم تأمين المسكن وعدم توفر معاش طويل الأمد"[٢] . كما أن الفقر بمعناه الشامل يعني ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل[٣].

ومما سبق يتضح لنا أن " الفقر لا يعني فقط الحرمان الاقتصادي أو قلة الدخل أو عدم القدرة على سد احتياجات الأفراد من الحاجات الأساسية ، أو عدم مقدرة الفرد على تحقيق دخل مستقر ، وإنما يعنى إلى جانب ذلك نمط حياة وأسلوب معيشي بل لقد وصل الأمر بالبعض إلى القول بأن الفقر يمثل حالة ثقافية متميزة فالفقر هو حالة يعجز فيها الإنسان عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد[٤]

الفقر على المستوى الدولي : لقد أثيرت مناقشات عدة عن مشكلة الفقر ، وقد نمت عليها معظم البحوث ، وأخذت مكانها في النطاق القومي ، وتخطت ذلك للمحيط الدولي حيث أصبحت مشكلة عالمية، بحيث السياسيين والأكاديميين يحققون وعن المشكلة بطريقة متزايدة (اثمال جورج ١٩٩٨ ، وتاونسند ١٩٩٣ ، ١٩٩٥).

---

(١) السعيد صابر المصري ، التراث الشعبي والبناء الطبقي : دراسة لعمليات إنتاج الثقافة الشعبية وتناولها بين فقراء الحضر في القاهرة ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، إشراف محمد الجوهري ، أحمد زايد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩.

(٢) بيتي آل كوك ، فهم الفقر ، عرض على ، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٠

(٣) محمد عبد الغني هلال ، مبادئ علم الاجتماع والاجتماع الريفي ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة .

(٤) أحمد مجدى حجازي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار النصر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٣٨

وقد عرف تونسند الفقر بما يلى " الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان ، التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع التغذية والمشاركة في الأنشطة ، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم" .[١]

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الفقراء ببعد إنسان أعمق ، وهو أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان ، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحيحة وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين ، والتوصل إلى المصادر المطلوبة ، لمستوى معيشة كريم[٢]

تعريف الفقر في الإسلام :

من الأقوال المأثورة عن الإمام على كرم الله وجهة (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) ، مما يدل عن الإسلام ديناً لا يدعو إلى الفقر ، بل يدعوا إلى الثراء الذي يأتي عن طريق العمل الشريف والكسب الحلال

أما بالنسبة إلى ورود ذكر الفقر في القرآن الكريم ، فقد تكرر لفظ الفقراء سبع مرات ، الفقير ثلاث مرات ، وكل من فقيراً و الفقر مرة ، وقد ورد استعمالات الفقر في القرآن من أربعة معاني ، الأول أن الفقر من الشيطان " الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء " المعنى الثاني أن فقر البشر يتحول إلى غنى من الله الغني إلى الناس الفقراء " فقال ربي ألي لما أنزلت إلى من خير فقير " أما المعنى الثالث العفة في الولاية " ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف " والمعنى الرابع وهو الأكثر شيوعاً بمعنى استحقاق الصدقة للفقراء والمساكين

(١) بيتي آل كوك ، فهم الفقر ، مرجع سابق ، ٣١ ، ص ٣٨
(٢) http://www.islamoline.net

والعاملين عليها دون إذلال أو جرح لمشاعر الفقراء " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها " .

كما ورد أيضاً في السنة عدة معاني منها التعوذ من الفقر ، وتجاوز الفقر بالصدقة ، وأن عامة أهل الجنة من الفقراء ، كما ارتبط الفقر عند الصوفية بالرضي والصبر ، وهي سر من أسرار الله يضعه في خلقه الأبرار.[١]

ولكن ما هي موقف الإسلام من الفقر بالمعنى الاقتصادي أو المادي ؟ نجد أن الفقر يعني التفاوت ، فالشيء الأقل بعد فقيراً بالنسبة للأكثر من مختلف المجالات ، ولا يسمح الإسلام إلا الاعتراف به ، إذ هو يعكس التفاوت في حد ذاته وهو سنة كونيه . وبداخل هذا الموقف المبدئ نجد أن التفاوت قد يعكس الفجوة المتسعة بين الأقل دخلاً والأكثر دخلاً من الأفراد ، بحيث يقال أن هناك سوء توزيع للدخل ، في تلك الحالة تكون أمام فقر بمعناه النسبي ، إلا أن موقف الإسلام منه يغاير موقفه من أصل التفاوت فلا يعترف به ، والمقصود به هو . مدى إمكانية الفرد إشباع حاجاته ، بغض النظر عن موقف الغير .

ومن هذه الزاوية يمكن تعريف الفقر بأنه تحقيق حد الكفاية وفي داخل هذه المعنى يناقش علماء الإسلام الوضع على مستويين ، ويرجع ذلك إلى نوعية الحاجات غير المشبعة هل هي الضرورية التي لا يوجد الإنسان بدونها والتي تمثل بالحد الأدنى من السعرات اللازمة لجسم الإنسان ؟ أم هي الحاجات المعتادة للإنسان والتي بفقدها لا يفقد الإنسان وجوده ، وإنما يفقد الإحساس بالعيش المعقول ، وإذن فهناك مرحلتان يحتويها مضمون الفقر بهذا المعنى ، ويشملها جميعاً مستوى ما قبل الغني : مرحلة حد الكفاف ، ومرحلة حد الكفاية ، فحد الكفاف هو ما يحفظ الإنسان لنفسه عنده مجرد البقاء ، أما حد الكفاية فهو يتخطى ذلك إلى مرحلة

---

(١) حسن حلقي ، هل الفقر حتمية ، تحليل مفهوم الفقر في التراث القدير ، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، تحرير ، محمود الكردي ، الفقر في مصر ، الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة .ص ٦١-٩٥

إشباع لحاجات أقل ضرورة ، ولكنها لا غنى عنها لمعيشته الملائمة له داخل مستوى المعيشة السائد ، وفيها يحقق الإنسان الحصول على السلع الضرورية والمعتادة ، وبداخلها يكون الإنسان فقيراً ، وبتمامها يكون عند حد الكفاية الذي هو الحد الفاصل بين الغنى والفقير[١]

وبهذا نجد اعتراف الإسلام بوجود الفقر والفقر ولكنه يرفض أتساع الفجوة بصورة كبيرة بين الغني والفقير ، كما يوجب الصدقة من الغنى لصالح الفقير باعتبارها حقاً له، وليس مناً عليه

تعريف الفقراء :

تعريف من هم الفقراء هو دائما مهمة صعبة لأن هناك مفاهيم متعددة الفقر ، لعل أكثرها انتشارا هو المفهوم المستخدم في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على مقياس مركب لنصيب الفرد من استهلاك أفراد الأسرة ، وبالتالي فالفقراء هم من يعيشون في أسر ينخفض استهلاكها عن هذا الحد الأدنى من مقياس الاستهلاك [٢]

ويعرف الشخص الفقير بأنه هو الشخص الذي في وضع غير مرغوب فيه ويواجه حالة من عدم التقبل للأمور ، هؤلاء الفقراء يكونوا نوى مميزات وصفية نمطية بعض الشيء ، ولذلك فإنهم لهم القدرة على الفهم بأنهم لا يستطيعون توصيف أنفسهم وخبراتهم بطريقة سلبية ، وبطريقة استثنائية حتى ولو كان لهم موقفاً مرسوما .[٣]

---

(١) شوقي أحمد دينا ، موقف الإسلام عن ظاهر الفقر (http//www.balagh.com)
(٢) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤ ، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء ، البنك الدولي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص ٢٠
(٣) بيني آل كوك ، فهم الفقر ، مرجع سابق ، ص ١٧

مفهومات مرتبطة بمفهوم الفقر :

١- خط الفقر (Poverty Line):

هو الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير ، حيث أن من يقع عليه أو تحته فهو فقير ، ومن يقع فوقه فهو غير فقير.[١] كما يعرف خط أو مستوى الفقر بالحد الأدنى من المواد الغذائية للشخص تبعاً لسنة وطبيعة عمله ، بما يوفر حالة صحية إذا تدنت يعاني الشخص من سوء التغذية أو اعتدال الصحة .[٢]

ولكنت هل حد الفقر واحد في العالم كله ، أو هل يمكن وضع خط واحد الفقر في العالم كله ، اعتقد أنه بالطبع لا يمكن وضع خط واحد للفقر في العالم كله ، حيث أن لكل مجتمع طبيعته وظروفه الاقتصادية الخاصة.

فاليوم يعرف الفقر من خلال الحالة الاقتصادية للمجتمع والدولة ، ويحدد تبعاً لدخل الفرد الشهري أو السنوي ، ويفسر حالة الفقر تبعاً للظروف المعيشية في البلد وهي إذا تختلف من بلد إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى فإنها تلتقى حول مفهوم واحد هو حاجات الفرد اليومية ومتطلباته المعيشية ، حيث يفسر في الغرب على أنه حاجة المواطن للمساعدة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، والفقير هو الذي يعاني من قله الرعاية الصحية ومن مشكلات السكن وضعف الدخل الشهري.[٣] وبالطبع يختلف مدى ضعف الدخل الشهري تبعاً لمتوسط الدخل في البلد نفسها " ففي سويسرا يعتبر الفقر هوالذي لا يتجاوز دخله ٢١٠٠ فرنك سويسري ولديه طفلان ولا يتقاضى مساعدات اجتماعية.[٤]

---

(١) سوزان أبو ريه ، مرجع سابق ، م ٣٦

(٢) محمد رياض العليمي ، مؤشرات الفقر والأمية ، ندوات المركز الوطني ، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان ، التنمية الريفية ، المفهوم والتجارب ، http://www.hcpd.org.eg

(٣) http://www.al-jazirah.com

(٤) المرجع السابق

أما تعريف خط فقر الدخل في ماليزيا عام ١٩٨٦ في النصف الثاني من الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٤ – ١٩٩٠) ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء من الاحتياجات الأخرى.[١]

ففي العديد من الدول يصنف خط الفقر على أنه (٥%) من دخل الفرد العام ، فمن دخله دون ذلك يصنف فقيراً ، وفي دول أخرى يصنف على مقاييس للحرمان يتم تصنيفها والتعارف عليها مثل عدم الحصول على القدر الملائم من الغذاء ، وعدم القدرة على تناول وجبة غذائية كاملة يومياً ، عدم القدرة على الحصول على الألبسة والأحذية والسكن المناسب .. الخ .[٢]

وبذلك فتجد أنه " تختلف معايير الفقر من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى ، فما يعتبر في بلدان العالم الثالث بذخا وإسرافاً يعتبر في المجتمعات المتقدمة حقوقاً ثابتة مصونة لا تدخل في مقاييس حالة الفقر".[٣]

٢- ثقافة الفقر : -

هي طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع وهي تتضمن أسلوب تنظيم السلوك الفردي وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها ، العمل ونوعه وطرقته ومواصفاته ومستوى الوعي الصحي ومستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومستوى وطريقة التكيف مع الحياة ، وهناك بعض السمات التي تميز الفقراء مثل الافتقار للخصوصية والشعور باليأس والميل إلى التشاؤم والهامشية وعدم التخطيط للمستقبل وتكرار البطالة .[٤]

---

(١) محمد شريف البشير ، كيف تهزم الفقر (http://www.balagh.com)
(٢) محمد عبد الله الخازم، مكافحة الفقر، ما هي الاستراتيجية http://www.alriyadh.com
(٣) http://www.al-jazirah.com
(٤) محمد الجوهري وآخرون ، دراسات و الأنثروبولوجيا الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط ١ . ١٩٩١

٣- الأسر الفقيرة :

هي تلك الأسر التي لا يكفي دخلها للحصول على الضروريات الأساسية اللازمة للحفاظ على المستوى اللائق للحياة.[١]

٤- الفقر الذاتي (Personal Poverty)

اولا : يقاس فيها درجة إشباع الحاجات كما يحددها الفرد نفسه ، وفيها يقيم وضعه بأنه غنى أو فقير ، لكن من أهم عيوب هذه الطريقة أنها تعبر عن مواقف افتراضية ، يجد الأفراد أنفسهم فيه.

ثانياً : تعتمد على ملاحظة سلوك الأفراد وخاصة السلوك المتعلق بالدخل وتعتبر هذه الطريقة أكثر فائدة من الأولى .

٥- مفهوم حد الفقر المطلق (Absolute Poverty)

يعرف بأنه ذلك الحد والمستوى الذي بين الخط الفاصل بين أدنى مستوى معيشة ملائم في المجتمع وبين ما دونه بحيث يعتبر من يعيش دون هذا المستوى عن حالة فقر مطلق ، ويعبر عن هذا الحد عادة بالحد الأدنى لدخل الفرد أو الأسرة الذي يسمح بأقل مستوى مقبول في مجتمع معين.[٢]

٦- مفهوم حد الفقر النسبي (Relative Poverty)

مشكلة الفقر ترتبط بالتدرج الاجتماعي ولذا يدرس الفقر على أنه جانب من جوانب الفارق الطبقي الذي هو عبارة عن رموز بنائية أساسية لعدم المساواة [٣]

---

(١) مصطفى خلف ، الفقر والسلوك الإنجابي ، دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة المنيا ، ١٩٨٣ ، ص ١٠

(٢) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : الضمان الاجتماعي في مصر ، تجربة في مواجهة مشكلة الفقر : أنماط في حياة الفقر والأسر الضمانية ، التقرير الثاني ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٩

(٣) سعاد السيد ، التكيف مع الفقر : انماط مواجهة الفقراء رهم (دراسة في حي شعبي) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩ ، ص ١.

٧- فقر الدخل وفقر القدرة :

ينصرف فقر الدخل إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً ، وينصرف فقر القدرة إلى تدنى مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.[١]

٨- فقر الوعي :

هو فقر ثقافي يحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، فقر ينشب لظاهره في لحم المخ ويضغط بالتبلد على الأعصاب ، فلا يقبل معه العقل تبديلاً لسلوك أو تغييراً لقيمة ، يصيب الناس من حملهم ويداعب سطحية مشاعرهم .

التعرف السوسيولوجي للفقراء : هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية[٢]

هناك اتجاهين لقياس الفقر والفقراء :

١- الاتجاه الموضوعي : يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ويحدد مستوى التقدم التكنولوجي ، ويهتم بأشياء يمكن قياسها كمياً ، وأن تباينت مقاييس هذه الأشياء من مجتمع لآخر ، وهذا الاتجاه يهتم بالفقر الظاهر أي يدرس مظاهر الفقر الواضحة ، والتي تعبر عن انخفاض مستوى المعيشة ، وتعكس مظاهر الحرمان الكمي فهناك ساع وخدمات ضرورية يؤدى الحرمان منها إلى المعاناة ، وهذه السلع والخدمات يمكن قياسها مثل حجم السكان ومدى ملاءمته ، ومدى إشباع المطالب الأساسية لاستمرار الحياة ، والتي تتجلى في الطعام وتنوعه ومقداره والملابس ومدى توفير الخدمات

(١) تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) ، برنامج الأمم المتحدة (Undp) ، المعهد القومي للتخطيط
(٢) سبيل ذكي ، الفقر وطن العربي (http://www.alarabonline.org)

الصحية لمعالجة تفشى الأمراض ، وهو الاتجاه يعتمد على التحليل الكمي للواقع ، ولكن تنقصه النظرية التي توجهه ويستند إليها في ظاهرة الفقر.[١]

٢- الاتجاه الذاتي :وهو يعتمد على الرؤية الذاتية للباحث اتجاه الفقراء ، وعادة ما تحدد هذه الرؤية النظرية التي يعتنقها الباحث ، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن المرء فقيرا نتيجة ظروف حتمية قدرية لا دخل للمرء فيها.[٢]

ويتضح الاتجاه الذاتي بوضوح من خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٠، والتي كانت تهدف إلى التعرف على الفقر من خلال وجهة نظر الفقراء أنفسهم ، فنجد أنه في بلغاريا ، يرى الفقراء أن أحد جوانب الشقاء هي سيادة الشعور بالضياع ، أو التحرك إلى الوراء في الزمن إلى قرن سابق ومن الزراعة بواسطة المحاريث الآلية إلى القيام بها يدوياً ، ومن شراء الصابون والخبز إلى الاضطرار إلى صناعة الصابون والقيام بالخبز بنفسك.[٣]

كما أنه من الكلمات والعبارات التي استخدمها الفقراء في أيوبيا للتعبير عن شقاء أحوالهم قولهم : لقد تركنا مربوطين معا كحزم القش ، إن حياتنا فارغة وأيدينا فارغة ، إن الحياة أمرضتنا ، نحن محرومون وشاحبون ، لأن فوق الموتى وتحت الأحياء ، الجوع وحش مفترس ، الفقراء يسقطون والأغنياء يصعدون ، وحياتنا تجعلك تبدو أكبر من سنك.[٤]

---

(١) محمد الغنيمي ، التنمية الاقتصادية : محاضرات في الاقتصاد الزراعي ، بجامعتي القاهرة وعين شمس ، دار الجبل ، القاهرة ، ١٩٨٠

(٢) المرجع السابق

(٣) ديبانارايان وآخرون ، أصوات الفقراء ، صبيحة للتغيير ، البنك الدولي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٠ ص ٣٢

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٣

وبالنسبة إلى أحلامهم في تخطى الفقر أو الحد من خطورته نجدهم يرون أن الحياة الطيبة هي أن أجد الطعام الكافي والملابس اللازمة لأبنائي وأن أقوم بتعليمهم حتى يعتمدوا على أنفسهم عندما تتقاعد ، وهذا ما يراه رجل من أثيوبيا.[١]

كما ترى امرأة مسنة من ريف بلغاريا أن الحياة الطيبة تتمثل في (أن تكون في حالة طيبة يعني أن ترى أحفادك سعداء ، يرتدون ملابس جيدة وأن تعرف أن أولادك قد استقرت أحوالهم ، وأن تكون قادراً على أن تقدم لها الطعام والنقود عندما يأتون لزيارتك وألا تطلب منهم مساعدة أو نقوداً. [٢]

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤

الفصل السادس

البطالة في مصر

البطالة في مصر*

مفهوم البطالة :

يعد تحديد مفاهيم المصطلحات العلمية TECHINICAL TREMS أمر ضروريا في البحث العلمي ، فالاصطلاح العلمي هو الوسيلة الرمزية التي يستفيد بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس ، فلكل اصطلاح مفهوم مرتبط به ، وتعبر المفاهيم دائما عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعنى واقعة بعينها أو شيئا بذاته.(١)

ونظرا لأن علم الاجتماع هو أحد العلوم الحديثة التي تحتاج إلى شرح وتحديد المصطلحات حتى نتجنب أي لبس في معاني تلك المفهومات وتحديد ما تشير إليه بدقة ، وليتأكد من أن كافة الدارسين لهذا العلم يتحدثون عن الشيء نفسه لا عن أشياء مختلفة حسبما يتراءى لكل منهم(٢) لذا فسوف تتناول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة " مفهوم البطالة " وترى الباحثة قبل الخوض في تحديد هذا المفهوم أن تبدأ بالإشارة إلى بعض المصطلحات المتعلقة بهذا المفهوم " البطالة " حيث إن مفهوم البطالة مثله مثل معظم المفهومات المتواترة في العلوم الاجتماعية قد يتعرض إلى اللبس والغموض وقد يعتريه نوع من التداخل مع مفهومات أخرى(٣) **ومن هذه المفهومات ما يأتي** :

مفهوم العمل :

حيث يعرف العمل بأنه " أي مجهود عضلي ، أو ذهني فني ، أو غير فني يقوم به الفرد سواء لحسابه أو لحساب غيره ، وتنشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية.(٤)

---

* شرين احمد مصطفي ، الليبرالية الجديدة و ظاهره البطالة دارسه تطبيقيه بمدينه قنا ، رساله ماجستير ، كليه الآداب ، جامعه جنوب الوادي ، ٢٠١١

(١) محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات ، القاهرة ، مكتب ة نهضة الشرق، ط3، 1987 ص 48 .

(٢) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، القاهرة، مطبعة دار التأليف، 1969، ص3

(٣) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون ، مشكلة البطالة في الوطن العربي – دراسة استطلاعية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992، ص 15 -16

(4) Sen, A. "Employment, Technology and development" London, 1975, p.103

مفهوم السكان في سن العمل : Population Working Age:

هم مجموعة من السكان الذين لديهم القدرة على الإسهام في النشاط الاقتصادي الذي يفرق بين هذه المجموعة وغيرها هو عمر الإنسان ورغم اختلاف الدول في تحديد هذا العمر لتباين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، فإن المتعارف عليه دوليا أن يكون الحد الأدنى للسكان في سن العمل هو 15 سنة ، وأن يكون الحد الأقصى هو 65 سنة وقد سمحت منظمة العمل الدولية بتخفيض الحد الأدنى لسن العمل سنة واحدة في دول العالم الثالث ليصبح 14 سنة.(١)

مفهوم القوة البشرية Man Power :

هم ذلك الجزء من السكان الذين في سن العمل والقادرين على الإ سهام في النشاط الاقتصادي ومن ثم يستبعد من هذا المفهوم :

- صغار السن أي من هم دون سن العمل.
- كبار السن أكثر من 65 سنة وذوى المعاشات.(٢)
- الأفراد العاجزين عن العمل عجزا كليا والمرضى ، والمصابين بعاهات ج سمية ، أو فكرية تمنعهم من أي عمل منتج.(٣)

مفهـوم قـوة العمـل Labor Force :

هم تلك العناصر البشرية التي تعمل سواء بأجر أو بدون أجر ، وكذلك غي ر العاملين الراغبين فيه.(٤)

---

(١) طارق فاروق الحصري ، مرجع سابق، ص136

(٢) عبد الله محمد محمد قنديل ، العوامل والأبعاد السياسية للبطالة مع التركيز على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1996، ص10

(٣) محمد محمود غنيمى، فائض العمالة في الدول النامية، القاهرة، عالم الكتب ، 1983، ص11

(٤) منصور أحمد منصور ، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق ، الكويت ، وكالة المطبوعات، 1975ص32

ويوضح الشكل رقم (1) الهيكل التحليلي للقوة البشرية.(١)

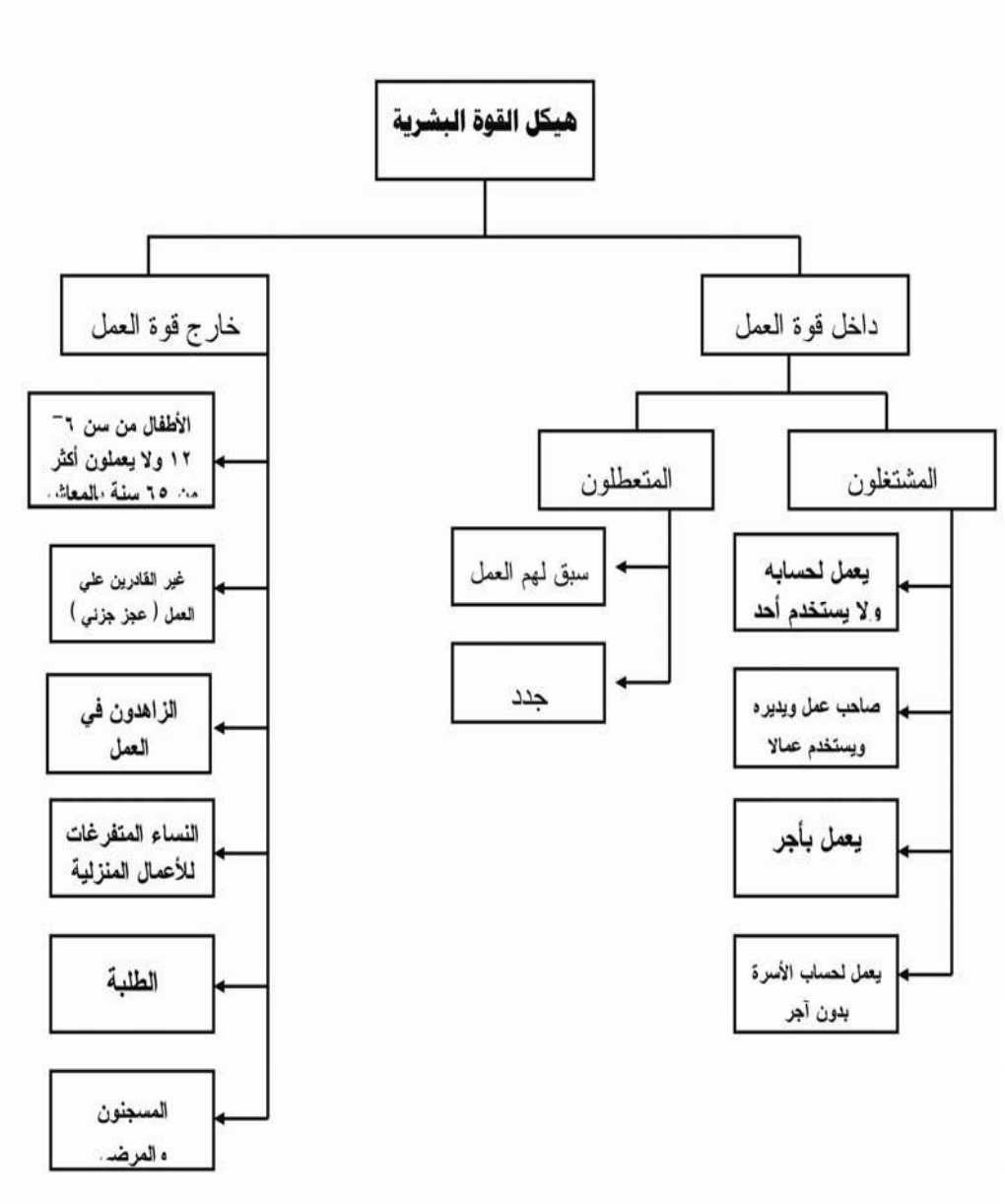

وهكذا وبعد تحديد المفهومات الخاصة ب(العمل – السكان في سن العمل ـ القوة البشرية – قوة العمل) التي فضلت الباحثة عرضها قبل التعرض إلى مفهوم البطالة، وذلك حتى تتمكن من الوصول إلى مفهوم إجرائي البطالة ، وذلك بما يتناسب مع مقتضيات الدراسة الحالية.

(١) طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 137

وفيما يلي سوف تتناول الباحثة مفهوم البطالة بشيء من التفصيل وفقا لآراء العديد من العلماء المتخصصين.

يرى البعض أن مفهوم البطالة يشير إلى " عدم توافر العمل لشخص راغب في ـه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل وتحدد البطالة بأنها نـسبة المتعطل ـين بالقياس إلى مجموعة الأيدي العاملة".[١]

بينما يرى تعريف آخر أن البطالة هي " عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه وتمتعه بالخبرات والمؤهلات اللازمة لأدائه، وذلك نتيجة لزيـادة جانب العرض من القوى العاملة عن جانب الطلب، ومن ثم اختلال التوازن بين كلا الجانبين مما يمثل اختلالا في البناء الاقتصادي وانخفاض قدرته على استبعاد القوى العاملة".[٢]

كما يعرف البطالة مدحت محمد العقاد بأنها " عدم استثمار عنصر العمل بالقدر الكافي أو بالكفاءة اللازمة أو سوء استخدامه ".[٣]

وهذا التعريف يشير إلى أن البطالة قد لا تكون بطالة سافرة تتمثل في عدم وجود العمل الذي يرغب فيه مجموعة من الأفراد رغم قدرتهم على الإنتاج ، وإنما يشير إلى أن عنصر العمل قد يكون ملتحقا بعمل، ولكن هذا العمل لا يستثمر كل طاقاته وإمكانياته، أو قد يمثل ذلك الإخفاق في تدريب الأفـراد علـى استخدام وسائل تكنولوجية يكون الأفراد قائمين بالعمل بها مما يحقق نوعا من اختلال التوازن بين عناصر الإنتاج المختلفة.

---

[١] سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج - العوامل الآثار العلاج ، القاهرة ، مطبوعات قسم العلوم الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1992، ص 22

(2) Charles A. and Niehonous R. "Management Sciences Approaches to Manpower Planning and Organization Design" Amsterdam , 1988, p. 17

[٣] مدحت محمد العقاد، التنمية الاقتصادية، الزقازيق، مكتبة الجامعة، 1989، ص 183.

ويرى عاطف غيث أن البطالة تعنى " حالة عدم الاستخدام التـي تشير إلـى الأشخاص القادرين على العمل الذين ليست لديهم فرص سانحة للعمـل ، وأن البطالة هي إحدى مظاهر التخصص والتنافس في الإنتاج والبعض الآخر يؤكـد على أنها هي أحد أهم نتائج الإنتاج الرأسمالي " .[١]

وقد عرفها آخرون بأنها " الحالة التي يكون عليها الأفراد م ـن حيث التأهيـل أو التدريب أو الخبرة ممن هم ضمن قوة العمل ويبحثون عن عمل ولا يجدونه ". [٢]

ويشكل التعريف الدولي للبطالة هو الأساس الذي تتبناه منظمة العمل الدولية وتتبناه معظم دول العالم حيث يحدد مفهوم البطالة (بأنه ذلك الجزء من قوة العمل الـذي يبحث عن العمل ويرغب فيه بل ويبحث عنه عند مستويات الأجـور السائدة ولا يجدونه ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل، وهذا يعنى وجود اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب في سـوق العمل) .[٣]

وتحدد منظمة العمل الدولية (ILO) المتعطلين بأنهم جميـع الأفراد (ذكـورا وإناثا) فوق السن المحدد للقياس والنشيط اقتصاديا ، وذلك خلال فترة الإسناد [٤] وهم ضمن الفئات التالية

---

[١] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 79 ، ص 494.
[٢] محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص16.
[٣] سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173) قضية التشغيل والبطالة على المـستوى العالمي والقومي والمحلي، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر ،2003، ص 19
[٤] انظر المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية ، التعطل مفاهيمه وطرق قياسه في الأسكو ، اللجن ـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التعطل في دول الأسكو، الأردن ، 1994 ، ص3.

-Helmut W. "Globalization and Unemployment" Berlin, 2000, pp. 66-67

١- بدون عمل Without Work :

هم من لا يمارسون أي عمل مقابل أجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة الإسناد، (أسبوع / يوم) ولو لمدة ساعة على الأقل حسب التعريف الدولي للتشغيل وهذا هو معيار التفرقة بين حالة التشغيل وحالة البطالة.

٢- مستعدون للعمل حاليا Currently Available for Work :

تعني أنهم راغبون ومستعدون للعمل فورا خلال فترة الإسناد ، ولا يوجد ما يمنع التحاقهم بالعمل فور وجوده ، ويستبعد هذا المعيار الأف راد الذين يبحث ـون ع ـن عمل لمباشرته في فترة لاحقة مثل أن يكون الباحث عن عمل طالبا ، وهو يبحث عن العمل ليلتحق به بعد تخرجه أي أنه غير مستعد للعمل وغير متاح.

٣- يبحثون عن العمل Seeking Work :

أي أنهم اتخذوا خطوات محددة في خلال فترة قريبة من فترة الإسناد للبحث عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص، وتشمل هذه الخطوات الت ـسجيل في مكاتب التشغيل العامة أو الخاصة أو نشر إعلانات البحث عن وظيفة، وكذلك البحث عن ممول لمشروع خاص أو طلب الحصول على تراخيص معينة وبالنسبة لشرط البحث عن عمل لاعتبار الشخص متعطلا، فإن ذلك قد يثير كثيرا من التحفظات في دول العالم الثالث حيث أن سوق العمل محدود وفرص التوظيف قليلة، مما يجعل الأفراد في حالة إحباط فهو يريد العمل، ولكن لا يبحث عنه لاعتقاده أنه لن يستطيع الحصول عليه، وهو ما يسمى بالبطالة اليائسة [١]،

[١] نادر فرجانى، التنمية البشرية في مصر رؤية بديلة، القاهرة، 994 ، ص57

وقد أدى ذلك بـالمؤتمر الدولي الإحصائي للعمل عام 1982 إلى التوصية بالتجاوز عن شرط البحث عن العمل لاعتبار الفرد متعطلا، ويكتفي بأن يكون بدون عمل مع القدرة على العمل والرغبـة فيه.[١]

ومن خلال النظر على هذا التعريف وما يضمه من فئات ، فإننا نجد أنف ـسنا أمام محاولة للتفرقة بين مفهومين وهما العاطل والمتعطل.

فالشخص العاطل : هو ذلك الشخص القادر على العمل ولكنه غير باحث عنه لعدة أسباب منها أن يكون في مراحل التعليم المختلفة وك ـذلك رب ـات البيوت ونزلاء السجون والملاجئ.

بينما **الشخص المتعطل** هو الشخص الذي في مقدور ه أن يؤدى عملا ، ولكنه لا يوفق في الحصول عليه. وذلك لأسباب خارجية عن إرادته خلال الأسبوع المرجعي.[٢]

ووفقا لهذا الفرق بين المصطلحين يتضح لنا أنه ليس كل من لا يعمل متعطل ، وليس كل من يبحث عن عمل يدخل في دائرة المتعطلين ، حيث إنه قد يكون الفـرد قائمـا بعمل معين، ولكنه يبحث عن عمل آخر يتناسب مع قدراته أو يكون أجره أعلى **وعلى هذا فإن دائرة من لا يعمل تعد أوسع وأشمل من دائرة المتعطلين.**

---

[١] ياسمين محمود فؤاد، مرجع سابق، ص10

[٢] انظر وزارة القوى العاملة والتدريب، آثار انعكاسات البطالة مصر على المستوى القطاعي ورقة عمل مقدمه إلى مؤتمر البطالة الأول في مصر بقسم الاقت ـصاد، كلي ـة الاقت ـصاد والعلـوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989 ، ص 998،

سامية خضر صالح ، البطالة بين الشباب حديثي التخرج - العوامل الآثار والعلاج، مرج ـع سابق ، ص 22

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم البطالة إلا انها اشتركت في وصف هذه الظاهرة بأنها "مشكلة الأفراد الذين يري ـدون عمـل ولكـنهم لا يستطيعون الحصول عليه".[١]

ولكن ما اختلفت فيه هذه التعريف ات كان متمثلا في أسـباب حدوث هـذه الظاهرة فالبعض يرى أنها أسباب اقتصادية ترتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة حيـث ان عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها في أبسط حق وقهم، وهو العمل ناتجة عن السياسة الاقتصادية للدولة والتي من شأنها أن تحدث الفجوة الهائلة بين شقي الاقتصاد وهما قوة العرض وقوة الطلب.

والبعض الآخر يرى أنها ترج ـع لأس ـباب تكنولوجي ة حيث إن التقنية التكنولوجية العالية التي تشهدها معظم الدول لا يقابلها أي نوع من أنواع التـدريب والتأهيل مما يصيب العمال بنوع من الأمية التكنولوجي ، وهذا من شانه أن يكون سببا في فصل العمال والاستغناء عنهم.

وبعد عرض أهم نقاط الا تفاق والاختلاف بين التعريفات المختلفة للبطالة ينبغي أن نحدد أهم الشروط الواجب توافرها حتى يصبح الفرد متعطلا وهى كالآتي:

١. أن تكون البطالة غير إرادية
٢. أن يكون الشخص ممن اعتادوا العمل لدى الغير مقابل أجر كوسيلة لكـسب العيش.
٣. يجب أن يكون المتعطل قادرا على العمل ولا يعد الفرد متعطلا ، إذا كان فقده للعمل راجع إلى مرض أو شيخوخة أو عجز أو حادث.
٤. يشترط أيضا أن يكون العامل مستعدا لقبول أي عمل مناسب.

(1) James W. C. and Donald .R. C. "Social Problems" N.Y., Harper &Row , Publishers , 1987, p. 630

٥. البحث عن العمل حيث لا يمكن وصف الشخص بأنه عاطل مـا لم يبـذل مجهود في الحصول على العمل المناسب ولكنه لم ينجح.[١]

بعد عرض الشروط التي بناء عليها يتم وصف الفرد بأنه متعطلا، فإن الباحثـة ترى أنه وفقا لموضوع البحث " الليبرالية الجديدة وظاهرة البطالة دراسة تطبيقية بمدينة قنا " فإن معظم تلك الشروط تتفق مع ما تعنيه الدراسة بالنـسبة لمفهوم الشخص المتعطل، ولكن الشرط الثاني قد لا يتفق كله مع هذا المفهوم حيث ان الدراسة الحالية تتناول الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم، وذلك بعد تطبيـق الخصخصة.

أشكـال البطالـة:

تعد مشكلة البطالة من المشكلات المركبة حيث إنها ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، ولذا فإننا نصبح بحاجة إلى تصنيف البطالة إلى أنواع أو أشكال ، وذلك حتى نستطيع تقديم وصف موضوعي واقعي لصورة البطالة القائمة في المجتمع حتى تتمكن من القيام بتشخيص دقيق لهـا ، ومـن ثـم تحليـل أعمـق لعناصرها مما يساعد على وضع تصور عملي لمواجهة التأثيرات الناجمة عنها.[٢]

ففي مصر تكتسب ظاهرة البطالة طابعا خاصا حيث إن الاقتصاد المصري يتميز بالنقص في رؤوس الأموال ومحدودية الأراضي الزراعية ويقابل ذلك وفرة في الأيدي العاملة وطبقا لذلك فإن ظاهرة البطالة تصبح إهدارا للمورد الوفير.

---

[١] محب الدين محمد سعد، التأمين الاجتماعي ضد البطالة، القاهرة ، عالم الكتب ، 1975، ص4:5

[٢] محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص 18

هذا المورد وهو الأيدي العاملة إذا ما استخدم استخداما جيدا في عملية التنمية الاقتصادية فإننا نستطيع من خلاله تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مثلما حدث في العديد من الدول مثل اليابان وسنغافورة التي تمكنت من ارتقاء سلم التقدم معتمدة على حسن استخدام مواردها البشرية ، وذلك بالرغم من فقرها النسبي من ناحية الموارد الطبيعية.[١]

ويمكننا تقسيم البطالة على النحو التالي:

أولاً : البطالة السافرة :

ويعرف هذا النوع من البطالة ب أنه صفة كامنة في جزء من القوة العاملة ممن ليس له عمل رغم قدرته الجسمانية والعقلية ، وكذلك رغبته في العمل عند مستوى الأجر السائد.[٢]

تعد البطالة السافرة هي أكثر أشكال البطالة وضوحا في مصر حيث ترجع إلى عدم قدرة الزيادة في قرص العمل على اللحاق بالتدفقات المستمرة في سوق العمل بسبب النمو السكاني وعدم قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب هذا التزايد المستمر وهي ترجع إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن عجز الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص عمل جديدة، ويضاف إلى ذلك التوسع التقني الهائل واستخدام التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه إحلال للآلة محل عنصر العمل (الإنسان).

وقد عانى الاقتصادي المصري من عدم القدرة على التوسع في القطاع الخاص، كذلك عجز القطاعين العام والخاص عن استيعاب مزيد من العمالة.

---

[١] إيهاب عز الدين نديم، "كفاءة استخدام الموارد البشرية وقضية البطالة في مصر" المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد الثاني، 1989،ص215

[٢] عبد الله محمد محمد قنديل، العوامل والأبعاد السياسية للبطالة مع التركيز على جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص 87

وقد أدى إتباع سياسة التحرير الاقتصادي وسياسة الخصخصة إلى ظهور اتجاه نحو تسريح العمالة الزائدة من خلال عمليات المعاش المبكر ، وبحلول عقد الثمانينات والتسعينات بدئت فرص العمل في الخارج تضمحل ، بدأ يظهر طرف آخر من أطراف البطالة هي الهجرة العائدة، وتشير الإحصاءات إلى أن حج م البطال ـة السافرة في مصر لم يتعد 175 ألف فرد في بداية الستينات بنسبة 2.2% من حج م قوة العمل ، ثم ازدادت لتصل إلى 7.14،7.7 في عامي 1976،1986على التوالي إلي أن وصلت إلي 6.10 عام 2006.

وتنقسم البطالة السافرة إلى عدده أشكال هي : البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية والبطالة المقنعة.[١]

1 - البطالة الإجبارية : -

يعنى هذا النوع من البطالة فائض للعرض في سوق العمل من الأفراد والراغبين في العمل والقادرين عليه مع نقص في فرص العمل (الطلب).[٢]

ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية على النحو التالي:

1-1) البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):-

يشير هذا النوع من البطالة إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظائف مناسبة تكون أفضل من تلك الوظائف التي سبق لهم الا لتحاق بها ، وذلك على الرغم من توافر الوظائف التي تناسب خبراتهم وأعمارهم إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم

---

[١] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد، القاهرة، سبتمبر 2003،ص171

[٢] أحمد حسين عبد الرازق مصطفى، آثار بطالة المتعلمين على قرية محلة دياى كفر الشيخ،رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1991، ص63

بهذه الوظائف وأماكن وجودها ، وبالتالي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض [1]مما يكون سبب في ظهور هذا النوع من البطالة.

ويرتبط حجم البطالة الاحتكاكية بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد حيث إن ـه كلما كان الاقتصاد أكثر ميلا للتغير والتطور المستمر توافرت فيه إمكانيـة خلـق مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجيع الأفراد على تـرك أعمـالهم والتحـول عنها. كذلك فإنه قد تنمو بعض قطاعات الاقتصاد القومي على حساب البعض الآخر مما يؤدى إلى حدوث تحولات في الطلب على بعض الأعمال نتيجـة تغيـر الفـن الإنتاجي.[2]

ويمكن أن نميز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية : -

*** البطالة أثناء فترة البحث عن عمل :**

وفي هذا النوع من البطالة يقوم الفرد بالبحث عن العمل الذي يناسبه فـي أثناء الفترة التي يعمل فيها وهذا يتطلب منه ترك العمل لبعض ال ـشيء (الوقـت) وهو في هذه الحالة يعنى حالة بطالة لمدة مؤقتة ، فهو يعد ذلك نوعا من الاستثمار طالما أنه سيحصل في النهاية على أفضل فرصة عمل ممكنة وعملية البحث هذه قد يترتب عليها بعض التكاليف بال نسبة للعامل تتمثل في صورة انتقالات وتكلفة استعلام عن الوظائف وكذلك الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته ولكن على الرغم من ذلك فإن استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة طويلة سوف يزيد من تكلفتها وتمثل عبئـا على العامل مما يجعله أكثر استعدادا لقبول أي عمل حتى ، ولو كان أقل من العمل الذي كان ينشده.

---

[1] رمزي زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة وتحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، الكويت، عالم المعرفة، عدد 226، ، أكتوبر 1998،ص26

[2] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 140

وهناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في طول مدة البحث مثل مدخرات العامل ، وكذلك إمكانية الاقتراض، فكلما توفرت هذه العوامل كلم ـا ك ـان العامل لدية القدرة على تحمل طول مدة البحث عن العمل.

*** بطالـة فـترة الانتظـار:**

وهى تلك البطالة التي تنشأ نتيجة انتظار الأفراد للتعيينات من قبل الحكومـة أو الجهات الرسمية بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وكـذلك الفتـرة التـي يقضيها الأفراد المسرحين مؤقتا من وظائفهم للعودة مرة أخرى.

ويعد هذا النوع من البطالة وهى (البطالة الاحتكاكية) بطالـة مؤقتة ولا تحتاج إلى إجراءات تصحيحية في السياسات . كذلك فإنه يظهر في ال ـدول المتقدمة أكثر من الدول النامية وتواجه بإعانات البطالة والتي من شأنها أن تزيد من حدة هذا النوع، لأنها لا تشجع المتعطل عن البحث بجدية عن عمل آخر.[1]

2-1) البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):-

يظهر هذا النوع من البطالة عندما تؤدى التغيرات الهيكلية التي تحدث ف ـي الاقتصاد القومي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحـة ، وبـين مؤهلات ومهارات الباحثين عن العمل أو عدم التوافق بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة.

<u>وهنا تنحصر أسباب البطالة الهيكلية فى الآتى:</u>

أ - <u>التغيرات فى هيكل الطلب</u> :

حيث إنه مع تحقيق النمو الاقتصادي تزداد الدخول ويزداد تبعا لها الطلب على السلع ولكن بنسب مختلفة فيزداد الطلب على السلع الكمالية والحديثة في الوقت نفسه الذي يقل فيه

[1] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص141

الطلب على السلع التقليدية، وبالتالي يقل الطلب على العمالة المرتبطة بهذه السلع التقليدية بينما يصاحبها فائض في الطلب على العمالة المرتبطة بالسلع الكمالية الحديثة فتظهر البطالة الهيكلية.

ب - <u>التقدم التكنولوجي</u>:

إن ما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي تعنى لابد وأن يصاحبه تغير في هيكل العمالة حيث إن ظهور أنشطة تستخدم الفنون الإنتاجية الحديثة يترتب عليها الاستغناء عن عدد العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة ، لأنهم ليس لديهم المهارة أو القدرة على الالتحاق بهذه الوظائف الحديثة.

وفي مصر ظهر هذا النوع من البطالة كنتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصري حيث إنه مع فتح أبواب مصر للاستثمارات الأجنبية بدأ إدخال أساليب إنتاجية تقوم على مواصفات ومهارات جديدة لابد من توافرها في القائمين بالعمل كما هو الحال في القطاع الصناعي.[١]

ومع عدم توفر إمكانيات المالية اللازمة لإقامة مراكز التدريب للعاملين ، وذلك لتأهيلهم لمسايرة ذلك التقدم بدأ حجم المشكلة في التفاقم فضلا عن عدم مجاره النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل.[٢] ويضاف إلى ذلك أن الهجرة المكثفة وغير المنتظمة للعمالة المصرية إلى دول الخليج ساعد في إحداث اختلال هيكلي في سوق العمل تمثلت في ظهور عجز في عرض بعض المهارات الأساسية وانخفاض نوعية المهارات المعروضة مع ارتفاع أجروها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الطلب الخارجي على العمالة كان انتقائيا.

---

[١] منى الطحاوي، تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين "المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ،1989 ، ص 586 -587.

(2) Nassar El-laithy H. H. "labor Market, Urban Poverty and Pro-Poor Employment policies" Center for Economic and Financial Research and studies, Faculty of Economies and Political Science–Cairo- University, 2001,P455.

وهذا يشير إلى أن معظم الدول التي تشهد تلك التحولات والتغيرات يوجد بها هذا الشكل من البطالة و ارتفاع معدلها يشير إلى عدم قدرة عنصر العمل علـى مجاراة متطلبات تلك التغيرات.

وهكذا يتضح لنا وجود قدر من التشابه بين كل من البطالـة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ولكن الاختلاف بينهما يتضح في حل الم ـشكلة حيـث أن البطالـة الهيكلية تحتاج في حلها إلى إعادة تدريب و اكتساب مهارات جديـدة حتى تتلاءم خصائص المتعطلين مع الخصائص المطلوبة في سوق العمل بينما عـلاج البطالـة الاحتكاكية يتم من خلال تسهيل عملية انتقال العمال إلى مناطق العمـل والوظـائف المختلفة وذلك من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والوظائف المختلفة. [١]

3-1) البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):-

هو ذلك النوع من البطالة الذي يرتبط بتقلبات النشاط الاقت صادي، أو مـا يسمى بالدورة الاقتصادية Business cycles حيث إنه يظهر مع حالة الانكماش والركود في النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدى إلى عدم قدرة الطلب الكلى على خلق وظائف كافية لجميع الباحثين عن العمل. وتتكون هذه الدورة الاقتصادية من مرحلتين المرحلة الأولى هـي مرحل ـة الرواج Expansion حيث يتجه حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل هذا الرواج إلى نقطة الذروة Peak ثم يتحول حجم النشاط الاقت ـصادي نحـو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يصل إلى قاع الانكماش Trough ، ثم يبدأ الا نتعاش Recovery ويتجـه حجم النـشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى وهكذا.[٢]

---

[١] ياسمين محمود فؤاد، مرجع سابق، ص13 -14

[٢] رمزي زكى – الاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص 23

وقد تستغرق فترة الأزمة أكثر من عشر سنوات ، مما يؤدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي وخفض معدل النمو وتفاقم الأوضاع الاجتماعية .[1]

وهكذا فإن علاج البطالة الدورية يتطلب إتباع سياسات اقت ـصادية توسعية لتشجيع الاستثمار والصادرات وزيادة الاستهلاك والأنفاق الحكومي وخفض كلا من الواردات والضرائب هذا بالنسبة للدول المتقدمة بينما الدول النامية لا يتلاءم معهـا تلك الحلول حيث إن مشكلة الدول النامية تنصب في جانب العرض لذلك لابد أن يتم التأثير في جانب العرض من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة مما يؤدى إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلى.

4-1) البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):-

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على العمال ف ـي مواس ـم معينة ويظهر هذا النوع من البطالة في الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية التي تعتمد على النشاط الزراعي حيث إنها ترتبط بطبيعة هذا النشاط ففي فترات الزراعة والحصاد يكثر الطلب على العمالة ، بينما في الفترة بينهما فإن جزء كبير من العمالة يكون معطل كذلك الحال في مجال السياحة حيث يزداد الطلب عل ـى العمالـة في فترات أو مواسم الإقبال السياحي ، ويظهر هذا النوع من البطالة في فترات انخفاض الإقبال السياحي ، ومثال على ذلك ما حدث عام 1979 من قطع العلاقات بين مصر وبعض الد ول العربية ، وكذلك فترة حرب الخليج عام 1990 وأثناء الفترة التي أعقبت تنفيذ بعض العمليات الإرهابية التي استهدفت السياحة في مصر حيث انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي بشكل كبير.

وهنا نرى نوعا من التشابه بين البطالة الموسمية والبطالة الدورية في أن كلا منهما يمثل انخفاض في مستوى الطلب على العمالة إلا أن البطالة الدوريـة ترجع لانخفاض الطلب

---

[1] أحمد جمال الدين موسى، دروس في الاقتصاد السياسي،المنصورة،مكتبة الجلاء الجديدة،،1995، ص47

الكلى خلال فترة الانكماش لكن البطالة الموسمية تعنى انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة وفي قطاعات محددة ، ومن ثم فإنها تكون أكثر انتظاما

ويمكن الإقلال من حدة هذا النوع من البطالة من خلال توفير أعمال أخرى يمكن للأفراد ممارستها أثناء فترة الركود مثل اشتغال المزارعين في الأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية كشق الترع وتطهير المصارف في فترات ركود النشاط الزراعي، وكذلك التنويع في المنتجات الزراعية وعدم الاقتصار على منتج واحد مما يجعل فترات الحصاد الزراعية على مدار العام كله.

1-5) بطالة المتعلمين (حملة الشهادات):-

يشير هذا المفهوم إلى الأفراد الذين ينتمون إلى قوة العمل من الحاصلين على مؤهلات علمية والذين لا يجدون فرصة عمل رغم قدرتهم عليه وبحثهم عنه.

ويعد هذا النوع من البطالة من أعقد المشاكل حيث إن التعليم يحت ـاج إل ـى موارد كثيرة ومشكلة بطالة المتعلمين تعد تبديدا للموارد التي يتم إنفاقها على التعليم و كان من الممكن استخدامها في خلق فرص عمل جديدة ، كذلك فإن هذا النوع من البطالة يصاحبه توترات اجتماعية وسياسية أكثر خطورة ، وذلك لكونه ذه الفئة من المتعطلين أكثر العناصر ثورية بحكم تكوينها التعليمي والثقافي وبحكم عدم تحملها مسئوليات أسرية واستقلالها في مواجهة المجتمع.[١]

يعد هذا النوع من البطالة أحد الأشكال الجديدة للبطالة السافرة حيث إنه انتشر في الآونة الأخيرة بصورة واضحة على أنه يمثل مشكلة مركبة تتزامن فيها بمعدلات مرتفعة من بطالة الشباب مع بطالة مرتفعة من المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.[٢]

---

[١] نجلاء الاهوانى، مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري -الجذور والأبعاد والتوقعات، ورقة عمل مقدمة من ندوة لندوة القمة الاجتماعية، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 62 - 63.

[٢] أحمد حسن إبراهيم، استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي لمصر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، العدد 89، معهد التخطيط القومي، سبتمبر1994،ص 310

ورغم أن هذا الشكل من البطالة ظهر بوضوح منذ ثمانينات القرن الماضي إلا أنها ذات جذور بعيدة، وقد حالت العديد من العوامل دون ظهورها بشكل سافر من قبل **منها**:

١. السياسة التعليمية التي تبنتها مصر منذ منتصف الستينات والتي اتسمت بالمجانية، وقد ترتب على هذه السياسة انتشار التعليم وتزايد معدلات القيد فيه، وقد أدى ذلك إلى استيعاب جزء من قوة العمل والحفاظ على معدلات البطالة عند مستوى منخفض، ولكن ذلك لا يعنى أن مجانية التعليم قد قدمت حلا لمشكلة البطالة من الناحية الكمية.

ولكن مجرد تأجيل لظهور المشكلة من الستينات في شكل بطالة أميين إلى الثمانينات في شكل بطالة سافرة بين المتعلمين.[١]

التزام الدولة بتطبيق سياسة تعيين الخريجين بعد صدور قانون رقم 14 لعام 1964 و كانت بمقتضاه تلتزم الحكومة بتوفير فرصة عمل للخريجين الجدد إذا ما تقدموا للمشاركة في سوق العمل خلال فترة لا تتجاوز الثلاث س نوات من تاريخ تخرجهم[٢].

ويبدو أن تطبيق هذه السياسة قد أحدث تشوه في رغبات الأفراد واختياراتهم حيث جعلت الغالبية العظمى من الطلبة يفضلون الالتحاق بالمرحلة الجامعية خاصة وأن فرصة وجود (الحصول) على عمل تعد مضمونة.

٢. سياسات الدفاع التي تبنتها الدولة و تتمثل في إتباع نظام التجنيد الإجباري في الفترة بين حربي 1967:1973 نظرا للظروف السياسية، فأصبحت من خمس إلى سبع سنوات بعد أن كانت ثلاث سنوات لخريجي التعليم المتوسط وسنة ونصف لخريجي التعليم العالي.

---

[١] عبد الله محمد عبد الله الشناوي، دراسة في الإنفاق الحكومي على التعليم وأثره على هيكل العمالة في مصر، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،1993،ص218

[٢] سلو ى سليمان وآخرون، حق العمل في الاقتصاد المصري، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية،1987، ص 245

٣. سياسات الهجرة : حيث شهدت مصر هجرة مكثفة إلى الخارج في السبعينات حيث ارتفعت أسعار النفط في الدول المنتجة للبترول ما أحدث زيادة في حجم الاستثمارات بدأت أجور العمال لديها ترتفع بصورة كبيرة ، فظهرت الحاجة إلى الأيدي العاملة المستوردة.

٤. ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي و ازدهار قطاع المال التجارة تزايد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والخبرات العلمية.

ولكن ومع حلول الثمانينات من القرن الماضي، ومع استمرار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ظهرت عدة سلبيات، وبدأ وضع القيود على الاستثمارات الجديدة فبدأت تنكمش فرص العمل واتجهت بعض الأعمال إلى تسريح العمال بها.

كذلك فإنه مع استمرار التزايد في أعداد الخريجين المؤهلين عجزت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في تطبيق سياسة تعيين الخرجين، وبدأ القطاع الحكومي يعج بالعمالة الزائدة التي لا تضيف إنتاجا بقدر ما تسهم في إحداث التضخم، وأصبح تعيين ذلك الكم الكبير من الخرجين يمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا يهدد النمو الاقتصادي، وقد بدأت الدولة في تقليص أعداد الخريجين الذين يريدون التعيين في القطاع العام والحكومي وبدأت فترة الانتظار تتسم بأنها طويلة.

كل ذلك أسهم في ارتفاع معدل البطالة لحملة المؤهلات، وقد أصبحت تمثل خطورة كبيرة عندما أصبحت تشكل بطالة نوعية حيث بدأ إقبال الأفراد على التعليم الفني والمتوسط يكون ضعيفا مما أدى إلى نقص في العمالة الملتحقة ببعض المهن.

ومواجهة بطالة المتعلمين تكون من خلال إيجاد نوع من التنسيق ب ين سياس ة التعليم وسياسة التشغيل من خلال ربط خطة التعليم والتدريب بفرص العمل المتاحة في مجالات العمل المختلفة، وكذلك أن تسعى أجهزة التشغيل إلى توجيه ما يتوافر لديها من معلومات عن العمل والاستخدام لسد الثغرة بين الطلب والعرض في سوق الع مل إما عن طريق تحريك العمالة من

قطاع لآخر أو عن طريق الحد من مدخلان التعليم والتدريب للتخصصات التي لا يحتاجها الاقتصاد القومي أو تعديل المناهج بما يتلاءم والطلب على العمالة. [١]

6-1) البطالة التكنولوجية (Technological Unemployment):-

هو ذلك النوع من البطالة الذ ي ينتج عن تغير الفن الإنتاجي المستخدم ف ـي مجال معين بإدخال آلات وأساليب متطورة ، هو ما يؤدى إلى فقد العديد من العاملين لوظائفهم نتيجة قيام الآلة بهذا العمل أو نتيجة لاختلاف المهارة المطلوبة.

وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة ويتواجد بنسبة أقل في دول العالم الثالث حيث إن الأخيرة تحرص على استيراد أحدث تكنولوجيا العالم متجاهلة مـدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروفها ووفرة العمل النسبية بها.[٢]

2 - البطالة الاختيارية : -

يشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم.

ويختلف مفهوم هذا النوع من البطالة من مجتمع لأخر تبعا للطابع الحضاري لهذا المجتمع حيث إنه كما عرفه الأدب الاقتصادي إنه يرتبط بخيارات الف رد بين وقت الفراغ ووقت العمل عندما يحقق مستوى مرتفع من الدخل حيث أنه في البيئـة الغنية والمتحضرة يسعى الأفراد إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق أكبر قـدر من الإمكانيات والتي تمكنه من تحقيق الحد الأقصى من تطلعاته حيث إنها تمثـل بيئـة مفتوحة وتضم الكثير من التطلعات.

بينما في البيئة الفقيرة أو المتخلفة فإن الفرد هناك يختار الفراغ بدلا من العمـل واكتساب الأجر الإضافي لا لأنه حقق دخلا كبيرا وفر له مستوى معيشة مرتفع تصبح معه " الراحة "

---

[١] عبد الله محمد عبد الله، دراسة في الأنفاق الحكومي على التعليم وأثرة على هيكل العمالة فيمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1993، ص 236

[٢] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق 141

هي السلعة الأكثر تفضيلا، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل حتى رغم تواضعه، لكنه يكفى الإشباع كافة حاجاته وتطلعاته البسيطة، لأن البيئة الفقيرة تحصر تطلعات الأفراد في إطار ضيق و متواضع، وهنا يصبح العزوف عن العمل مفضلا على بذل المزيد من الجهد.[١]

ثانيًا : البطالة المقنعة :

وهى تمثل تلك النسبة من القوى العاملة التي تشترك في عمل أو آخر ولكنها لا تضيف شيئا يذكر إلى الناتج القومي [٢]، وقد يرى البعض أنها تشير إلى نقص ساعات العمل التي يؤديها الشخص في أسبوع عن عدد الساعات التي يعتبره المجتمع خلالها في حالة عمالة كاملة.[٣]

وقد عانى الاقتصاد المصري من هذا النوع من البطالة حيث إنه ظهر في بادئ الأمر في الريف حيث تتركز الزيادة السكانية العالمية وتخلق فائض في عرض العمل وهذا من شانه أن يمثل عبئا على النشاط الزراعي ومع زيادة التحضر والتحول في أنماط السلوك الاقتصادي والاجتماعي أخذ موقع البطالة المقنعة يتحول إلى المدن . وقد ساهم تطبيق سياسية تعيين الخرجين والمسرحين من الجيش في زيادة تكدس العاملين في الكثير من القطاعات بما يجاوز قدرة هذه القطاعات.

وتكمن خطورة هذا التضخم الذي يصيب القطاع الحكومي في أنه يسهم في اختلال توزيع العمالة داخل الجهاز الحكومي فهناك وظائف تعانى من نقصا حادا وأخرى تعانى من التضخم داخل القطاع نفسه . كل هذه الظواهر أسهمت في انخفاض معدل الأداء وزيادة معدل البطالة المقنعة واستنزاف موارد الدولة، لا توجد أي إحصاءات رسمية عن

---

[١] سلوى سليمان، البطالة في مصر وقضية التنمية ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر البطالة الأول فيمصر، الاقتصاد، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989 – ص 3،4

[٢] منال مدحت شكر ي، أثر التكنولوجيا المعاصرة على البطالة مع التركيز م ع التركي ز عل ى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2004، ص136

[٣] سيد محمد عبد المقصود، مقدمه في تخطيط القوى العامل ة ، القاهرة، معه د التخط ي ط القومي،1985، ص 14

حجم البطالة المقنعة أو معدلها أو توزيعها إقليميا على الأنشطة الاقتصادية إلا أنه توجد بعض الدراسات التي قدمت تفسيرا لتلك الظاهرة في بعض القطاعات وقد رأت الدراسة أن معدل البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي لا تقل عن 40% من إجمالي العاملين في هذا القطاع عام 1976 .[1]

[1] سميحة السيد فوز ي، سياسات مواجهة البطالة : رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخ ـرـالمؤتمر الأول، القسم الاقتصادي، بعنوان " البطالة في مصر، مرجع سابق، ص1054

أسبــاب تفاقــم مشكلــة البطالــة في مصـــر

تعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري . حيث أخذت هذه المشكلة في التصاعد بشكل كبير منذ منتصف السبعينات وحتى الآن ، وإن تفاوتت معدلاتها صعودا أو هبوطا من فترة لأخرى وفقا للظروف التي مر بهـا الاقتصاد المصري.

ولذا فإن الدراسة الراهنة سعت إلى تحديد أهم الأسباب التي أسهمت في تفاقم هذه الظاهرة حتى تتمكن من معالجتها وقد تحددت.

أهم هذه الأسباب في الآتي :

أوَلاً: العوامل الديموغرافية (السكانية)

لقد ترتب على ارتفاع معدلات النمو السكاني في مصر خلال الفترة الماضية عدم قدرة الاقتصاد المصري على إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية ، وكذلك فقد تدفقت أعداد كبيرة من الأفراد إلـى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية مما شكل حائلا دون إحداث النمو الاقتصادي المنشود، بل على النقيض من ذلك فقد أدى ذلك إلي ارتفاع معدلات البطالة عن معدلاتها الطبيعية بسبب زيادة عدد الأفراد الذين هم في سن العمل ويرغبون فيه عن عدد فرص العمل الجديدة التي تخلقها عملية التنمية.

جدول رقم (7): تطور التعداد السكاني في جمهورية مصر العربية في الفترة 1960 حتى 2006.[١]

السنة	1960	1966	1976	1986	1995	2001	2006
العدد بالمليون نسمة	26.085	30.076	36.626	48.3	61.9	67.5	72.01572

وبالنظر إلي بيانات الجدول رقم (7) يتضح أن العام لـ الديموغرافي (السكاني) مارس ضغطا كبيرا على الحكومة المصرية حيث إن هذا الارتفاع في النمو السكاني يصاحبه ارتفاع فيما تتحمله الدولة من نفقات توجه للنواحي التعليمية والصحية و الاجتماعية وغيرها في الوقت الذي تتسم فيه الموارد الطبيعية بالثبات مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

ثانيًا : تراجع الحكومة في التزامها بتشغيل الخريجين :

لقد بدأت الحكومة المصرية في تطبيق نظام تعيين الخريجين منذ عام 1964 حيث تتكفل فيه الدولة بتعيين كافة الخريجين ، مما أدي إلى زيادة أعداد الأفراد المعينين بالحكومة والقطاع العام ، وقد أسهم ذلك بدوره في ارتفاع معدلات البطالة المقنعة. [٢]

ومنذ عام 1978 بدأت الحكومة المصرية التخلي عن تطبيق سياستها في تعيين الخريجين، وذلك بسبب عبء هذه السياسة على الموازنة العامة للدولة مما أدى إلى التباطؤ في عملية التشغيل ، وإطالة فترات انتظار التعيين الأمر الذي أس ـهم في زيادة معدلات البطالة بين شباب المتعلمين. [٣]

ويتضح من ذلك أن سياسة تعيين الخريجين لم تقض على البطالة السافرة بل إنها أرجأت ظهورها.

---

[١] المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة بحث العمالة بالعينة، 2007، ص 11

[٢] ريهام حسن عب د الحكيم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي مشكلة البطالة - دراسة مقارنة بين مصر إسرائيل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2000، ص 120

[٣] مديحه أحمد عبادة، تحليل سيسولوجي لمشكلة البطالة من واقع الاقتصاد المصري، سياس ـات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996، ص 186

ثالثًا: عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل:

حققت مصر تقدما كبيرا فيما يتعلق بانتشار التعليم بين الذكور والإناث على جميع المستويات التعليمية . إلا أن هذا الانت شار لم يتمشى مع درجة ملائمة نوعية الخريجين مع سوق العمل ومتطلباته[١].

حيث أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة وتحتاج إلى تكلفة عالية يتحملها الفرد والمجتمع، ذلك بهدف الرغبة في الحصول على فرصة أفضل التوظيف والأجر الأعلى بالنسبة للفرد ، أما بالنسبة للمجتمع فإنه يهدف إلى تحقيق إنتاجية أفضل باستخدام العمالة الماهرة و المؤهلة، وكذلك توفير المهارات الوطنية بدلا من استيرادها ولكن مع انعدام الربط بين سياستي التعليم والتوظيف يحدث تراجع في عائد التعليم الشخصي والمجتمعي ، فالخريج لا يجد أمامه سوى أمرين : إما أن يلتحق بعمل بعيد عن مجال تخصصه وإما أن يبقي عاطلا ، وهذا يعنى انخفاض في الإنتاجية وضياع الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم تختفي مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع .[٢] بالإضافة إلى ذلك فإن برامج التعليم والتدريب لم تساير الواقع العملي واحتياجات المجتمع ، ومع تطبيق سياسة مجانية التعليم فقد أسهم ذلك في زيادة أعداد الخريجين على كافة المستويات التعليمية بصورة كبيرة ومع تطبيق سياسة تشغيل الخريجين ، فقد شجع ذلك الأفراد على استكمال دراستهم حتى نهاية التعليم الجامعي في الوقت الذي لم تعد القطاعات الحكومية لديها القدرة علي استيعاب تلك النوعية من الخرجين ، فظهر فائض في هذه النوعية في الوقت الذي حدث فيه عجز في بعض التخصصات الأخرى.[٣]

---

[١] أراء في السياسة "التشغيل والبطالة في مصر "، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 11، 2002، ص 169

[٢] سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم " 173"، قضية التشغيل والبطالة علي المستوي الع ـالمي والقومي والمحلي، مرجع سابق، ص 42

[٣] سامية حضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، مرجع سابق، ص 51

وهذا يعني وجود خلل أو لا توازن بين العرض والطلب والسبب وراء ذلك يرجع إلـى السياسة التعليمية المتبعة وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

رابعًا: تدهور شروط التبادل التجاري:

حيث ترتب على إحلال البدائل الصناعية محل المواد الخام الأولية تحـول في الطلب العالمي على هذه المواد الأولية وقد أثر ذلك على معدلات التبادل التجاري بشكل يضر بمصر بوصفها إحدى الدول المصدرة لهذه المواد الخام.

فقد حدث تدهور كبير في معدل التبادل التجاري في مصر حيث إن المـواد الخام لا تزال تشكل نسبة لا يستهان بها من صادرات مصر ، وقد أحدث ذلك تدهور في مستوى الدخل القومي وعدم قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل جديدة تستوعب تلك الأعداد الهائلة الداخلة إلى سوق العمل.[١]

خامسـًا: استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال : -

اعتمد الاقتصاد المصري على استخدام أساليب مكثفة لرأس المال حيـث إن الاقتصاد المصري يتميز بالوفرة النسبية في عنصر العمل وبالندرة النسبية لعنصر رأس المال ، وقد أدى استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال إلـى مضاعفة حاجـة الاقتصاد المصري لرأس المال مما أثر على إيجاد فرص عمل جديدة للأفراد. [٢]

---

[١] مني الطحا وي، تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين، البطالة في مصر، مرجـع سـابق، ص 597.

[٢] منال مدحت شكري، اثر التكنولوجيا المعاصر ة علي البطالة مع التركيز علي مصر، مرجـع سابق، ص 153.

سادسًا: التبعية الاقتصادية للأسواق المالية:[1]

لقد تمتعت مصر بأسعار شبه مستقرة في الستينات حيث كان معدل الزيادة السنوية في الأسعار 5.3 % وقد استمر ذلك الوضع لحين تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم فيها ربط الاقتصاد بالسوق العالمي الرأسمالي وتزايد الاعتماد

علي الاستيراد من الخارج ، وقد أدي التأثر بموجات التضخم التي س ادت الأس واق العالمية إلي حدوث رفع في الأجور دون زيادة مماثلة في الإنتاج وحدوث خلل هيكلي في سوق العمل و إتباع سياسة سعريه تشجيع علي الزيادة في الاستهلاك من سلع معينة مما زاد من حجم الدعم واضطرت الحكومة إلي تمويل جزء كبير من الإنفاق العام عن طريق موارد غير حقيقية ، تزايد الاعتماد علي الخارج وزادت الاختناقات في الاقتصاد المصري.

وقد زاد الاعتماد علي الواردات بشكل يمثل أحد الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي ، فمع زيادة أسعار الواردات مع تخفيض القيود علي تجارة الاستيراد للقطاع الخاص مع الأخذ بنظام الإعفاء الجمركي لواردات الاستثمار الخاص. فقد ترتب علي ذلك اتجاه نسبة كبيرة من مدخرات المصرين بالخارج لتمويل الواردات بدون تحويل عمله ، وقد سبب ذلك تغيرات بنائية وتنظيمية في المجتمع المصري حيث إن جانب من الواردات كان يمثل دخلات لإنتاج سلع صناعية وآلات ومعدات يستوجب وجودها لتشغيل عدد من المصانع ولتحقيق مزيد من الاستثمارات ما يؤثر علي معدلات التنمية ويسهم في خفض مستويات المعيشة لذوي الدخول الثابتة كذلك فإنه يقلص من فرص العمالة ويعمق من مشكلة البطالة في المجتمع المصري.

---

[1] مديحه عبادة، تحليل سيسولوجي لمشكلة البطالة من واقع الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ص 188 -189.

سابعًا: تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي :

حيث إن مشكلة البطالة في مصر بدأت تأخذ ملامح محددة واضحة منذ تطبيق سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي.

حيث إن معدلات البطالة وصلت لمستويات حرجة بفعل بعض العوامل التي ارتبطت بالتغير الذي لحق بالسياسات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، منها تراجع معدلات النمو الاقتصادي كليا وجزئيا والديون الخارجية والمحلية والتضخم في الأسعار وانخفاض معدلات الإنتاج.[١]

وقد ترتب علي ذلك محدودية قدرة القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي علي خلق فرص عمل جديدة لما تحويه من طبيعية انكماشية تسعي لخفض الإنفاق العام.

كذلك فإن هذه السياسات سوف تسعي إلي إعادة تنظيم القطاع المصري والتخلص من العمالة الزائدة التي انتشرت في غالبية وحداته. [٢]

---

[١] محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر تحليل اجتماعي لآ ثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعي ـة ، مرك ـز دراس ـات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ط 1، 2004، ص 245

[٢] مختار علي محمد، آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي علي سوق العمل في م ـصر، رس ـالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2003، ص 180

تطور مشكلة البطالة في مصر

لقد مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحولات الاقتصادية التي بدأت بالفكر الاشتراكي، تلتها مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي بدئت من السبعينات حتى واستمرت حتى التسعينات عندما تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ما اشتملت عليه من سياسات ذات فكر ليبرالي جديد .ولذلك فقد أسهمت تلك التحولات في إفراز نوع من التحدي لقدرة الدولة علي توفير فرص عمل كافية لأفرادها.

فأصبحت مشكلة البطالة هي انعكاس لمدي التقدم أو التأخر الذي يمر به الاقتصاد القومي من تغيرات ، قد تؤدي في بعض الأوقات إلي زيارة معدلات البطالة أو القضاء عليها.

ولذلك فسوف تتناول الدراسة في المرحلة التالية مدي التطور في معدلات البطالة في مصر منذ عام 1947 حتى 2006.

جدول رقم (8) حجم البطالة طبقا لتطور أعداد المتعطلين في مصر[١]

السنة	قوة العمل	إعداد المتغطين	معدل البطالة
1947	6534975	35352	%0.5
1960	7818911	174941	%2.2
1976	1981535	850432	%7.7
1986	13677618	2011357	%7.14
1996	17174935	1538008	%9
2006	22878000	2434000	%10.6

[١] الجدول من إعداد الباحثة، بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات إجمالي الجمهورية،(1947 -1996)، بيانات 2006من الكتاب الإحصائي السنوي، 2007، ص 78

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح لنا :

- في الأربعينات كان معدل البطالة منخفض حيث بلغ 5.0 % ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى تبعية مصر وخضوعها للاحتلال البريطاني ، حيث إن بريطانيا سعت خلال تلك الفترة إلى ضم أكبر عدد من الأفراد لخدمة جيوش الحلفاء والذي ظهر بوضوح عام 1942 – 1943.
- وخلال الستينات ارتفع معدل البطالة بصورة طفيفة حيث بلغ 2.2 % ويرجع السبب في عدم ارتفاع معدل البطالة خلال تلك الفترة إلي:

تطبيق سياسة مجانية التعليم : حيث إنها أسهمت في استيعاب جزء من البطال ـة عن طريق الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة وتفضيل الأفراد لاستكم ال تعل ـيمهم بدلا من الرغبة في الحصول على عمل.

التوسع في القطاع الحكومي والمشروعات العامة : حيث إنه بعد قيـام ثـورة 1952 بدأ التوسع في إنشاء هيئات حكومية جديدة والتوسع في الهيئات القائمة بالفعل وقد أسهم هذا الاتجاه في زيادة العمالة في القطاع العام.

تطبيق نظام خفض ساعات العمل في المشروعات العامة : حيث تم منذ بدايـة الستينات خفض ساعات العمل في القطاع العام من 48 ساعة إلـى 42 سـاعة أسبوعيا مما أسهم في خفض طاقة القوى العاملة في هذه المشروعات بنـسبة 5.12 % وكان من نتيجة ذلك توفير فرص عمل جديدة بالتالي توظيف أع ـداد جديدة من العاملين وخفض معدل البطالة. [1]

[1] سلوى سليمان وآخرون، حق العمل في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 244.

تطبيق نظام تعيين الخريجين : حيث إن الدولة طبقت هذا النظام والذي تكف ل بتعيين خريجي الجامعات خلال عامين من تخرجهم وتعيين الخريجين من التعليم المتوسط خلال 3 سنوات من تخرجهم وذلك في القطاع العام ، وقد أسهم تطبيق هذه السياسة في توفير فرص عمل سريعة للخريجين ، و زاد عدد العاملين بالحكومة من (933 ألف) عام 1960 إلى (مليون وخمسة وثلاثون ألف) فرد عام 1966. (١)

تطبيق نظام التجنيد الإجباري : حيث لجأت الدولة فيما بين حربي 1967 – 1973 إلى إطالة فترة التجنيد الإجباري إلى ما يتراوح من (خمس إلى سبع سنوات) وقد أدى ذلك إلى تأجيل الضغط على سوق العمل وبالتالي تراجع حجم البطالة خلال تلك الفترة.

- خلال السبعينات : لقد ارتفع معدل البطالة إلى 7.7 % من إجمالي القوة العاملة حيث شهدت تلك الفترة تحولات اقتصادية كبيرة حيث بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي زاد تدخل الدولة فيها في النشاط الاقتصادي وتزايد فيها الاعتماد على السوق وآلياته المختلفة، وقد تزامن ذلك مع حدوث طفرة كبيرة في موارد مصر وذلك من عدة موارد أهمها: (٢)

- زيادة أسعار البترول عالميا بعد حرب 1973 مما زاد من حصيلة مصر من النقد الأجنبي.
- زيادة إيرادات قناة السويس.
- زيادة إيرادات السياحة.
- زيادة تحويلات المصريين للعاملين بالخارج.
- زيادة حجم القروض والمنح والهبات التي وجهت لمصر خلال تلك الفترة.

---

(١) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تطور العمالة بالقطاع الحكومي 1960 -1978، سلسلة بيانات رقم (11)، القاهرة، 1979، ص 50

(٢) مديحه أحمد عبادة، مرجع سابق، ص 187

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات الهجرة إلى الدول النفطية الت ـي زاد الطلب فيها على العمالة المستورد ة وقد كانت أجورها منخفضة مقارن ـة بالعمال ـة المحلية. ومع استمرار الدولة في التزامها بتعيين الخريجين حيث ارتفع عدد العاملين بالقطاع الحكومي إلى 2.2 مليون فرد خلال تلك الفترة من 1970 – 1979. [١]

ولذلك فقد أطلق على تلك الفترة أنها فترة الرواج الاقتصادي حيث زاد معدل النمو الاقتصادي السنوي فيها إلى 5.9 % من الناتج المحلي.

ولذلك لم تبرز مشكلة البطالة بصورة كبيرة حيث إن البطالـة خلال تلـك الفترة كانت عبارة عن عدم توافق بين العرض والطلب أكثر من كونها مشكلة إيجاد فرص عمل جديدة ، ويرجع السبب الأساسي في عدم التوافق إلى ضعف وقصور نظم التعليم والتدريب عن تخريج أفراد لهم الإمكانيات والمهارات التي يحتاجهـا سـوق العمل.

- **في الثمانينات** : حدثت خلال تلك الفترة زيادة رهيبة في معدل البطالة حيث إنه ارتفع من ٧.٧% من إجمالي القوي العاملة ١٩٧٦ إلـى ١٤.٧ عـام ١٩٨٦ وتزايد عدد العاطلين من ٨٥٠.٤ ألف عاطل إلى ٢.١ مليون عاطـل بزيادة قدرها ١.١٦ مليون فرد خلال عشر سنوات ويرجع السبب في ذلـك إلى عدة **عوامل من أهمها:**[٢]

١. تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين الجدد.

٢. تراجع أسعار الصادرات المصرية وفي مقدمتها البترول وما صاحبها من تدهور في الميزان التجاري.

---

(١) الجهاز المركز ي للتنظيم والإدارة، تطور العمالة بالقطاع الحكومي 1965 -1980، سلسلة بيانات رقم (43)، القاهرة، 1981، ص 122.

(٢) أنظر

- منال مدحت شكري، مرجع سابق، ص 145 -155.

- هبه أحمد نصار، البطالة وسياسات الاستثمار، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقت ـصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 969.

- مديحه أحمد عبادة، مرجع سابق، ص 179 - 188.

٣. زيادة الديون الخارجية على مصر وارتفاع أعباء خدمة هذه الديون.

٤. زيادة الاعتماد على الأساليب التقنية الحديثة في المجال الزراعي والصناعي مما أضعف من قدرة هذه القطاعات على استيعاب مزيد من العمالة.

٥. انخفاض الطلب على العمالة المصرية في الخارج وخاصة بعد موجة الركود الاقتصادي التي مر بها العالم خلال تلك الفترة ، التي أصبحت تعني زيادة في معدلات البطالة المقنعة بالحكومة والقطاع العام بسبب عودة الأفراد إلي وظائفهم السابقة، وقد بلغ معدل بطالة العائدين 17% وهو أعلي من نظيرة لغير المهاجرين الذي قدر ب 5% في الثمانينات.

- **في التسعينات** : حدث خلال تلك الفترة تزايدت قوة العمل من 13.6 مليون فرد عام 1986 إلى 17.2 مليون فرد عام 1996 أي بزيادة قدرها 3.6 مليون فرد خلال عشر سنوات، وانخفض عدد المتعطلين من 20.11 مليون إلى 15.4 مليون عام 1996.

ويرجع السبب في ذلك إلي أن معدل نمو الت شغيل قد فاق نمو قوة العمل مما ترتب علية انخفاض معدل البطالة من 14.7 % عام 1986 إلي 9 % عام 1996. وقد أسهم في ذلك تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أسهم في زيادة معدل الاستثمارات مما أسهم في استيعاب مزيد من القوة العاملة فضلا عن زيادة عدد المشروعات التي تقدم للشباب بقروض ميسرة عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية.

بالإضافة إلى اتجاه الدولة نحو إقامة مشروعات عملاقة بالمدن الجديدة ، مثل سيناء وجنوب الوادي . فضلا عن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص الغير منظم في امتصاص مزيد من العمالة حيث زاد عدد المشتغلين بهذا القطاع من 15% عام 1991 إلي 38% عام 1999 [١]

---

[١] عُلا الخواجة، دراسة تحليله لأوضاع البطالة والت شغيل في مصر، العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعي، مرجع سابق، ص 46

أما في عام 2006 : بدأ معدل البطالة في الزيادة حيث إنه ارتفع من 9 % عـام 1996 إلى 1.6 % عام 2006 حيث زادت قوة العمل من 17.2 مليون فـرد إلـى 22.9 مليون عام 2006 وارتفعت أعداد المتعطلين من 15.4 مليون فرد إلى 24.3 مليون فرد خلال عشر سنوات.

ويمكن إرجاع السبب وراء ارتفاع معدل البطالة إلى أنه مع الاستمرار فـي تطبيق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي بدأ يتطلب تنفيذها تقليص الإنفاق العام، مما أدى خفض معدل الاستثمارات كذلك فإن عمليات إنشاء المـشروعات الجديـدة قـد انتهت وبالتالي خرجت فئة مما كانوا يقومون بعملية التشييد والبنـاء، وهـم عمالـة مؤقتة يتم تسريحها عقب انتهاء المشروعات وأصبحت إضافة على أعداد المتعطلين.

كذلك فإنه مع الارتفاع الرهيب في معدلات الزيادة السكانية أصبحت الدولـة غير قادرة على خلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى تطبيق سياسة الخصخصة التي يتم فيها تسريح عدد من العمالة داخل الشركات، وذلك من خلال المعاش المبكـر وعدم تعيين أفراد جدد بهدف تقليص النفقات.